



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية
التخصص: دراسات مالية ومحاسبية
بعنوان:

تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التخلف

(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية)

تحية إشراف:
الأستاذ الدكتور الأخضر عزوي

من إعداد الطالبة:
أسيا اعروسي

لجنة المناقشة:

| | | |
|--------|----------------------------|-------------------|
| رئيسا | جامعة باجي مختار - عنابة - | أ.د منصور بن عمار |
| مشرفا | جامعة المسيلة | أ.د عزوي الأخضر |
| ممتحنا | جامعة المسيلة | أ.د محمد يعقوبي |
| ممتحنا | جامعة المسيلة | أ. رمضان كزار |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

القرآن الكريم - سورة المجادلة - جزء من الآية 11

شكر وعرفان

أشكر الله الذي وهبني نعمة العلم ووفقني على إنجاز هذه المذكرة فهو القائل:

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

اعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى:
أستاذي ومهربي " د. أبو العلاء عزبي الأخضر " على قبوله الإشراف على هذه
المذكرة وعلى نائحه وتوجيهاته القيمة
كما أتقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة
المذكرة وتحملهم عناء تقييمها وتقويمها
إلى كل أساتذتي الذين وافقوني طوال مشواري الدراسي،
كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد
في إنجاز هذا البحث
في الأخير أسأل الله العلي العظيم أن يتقبل مني هذا العمل ويجعله في ميزان
حسناتي.

أسيا اعروسي

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| | الإهداء |
| | شكر وعرفان |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الجداول والأشكال |
| أد | مقدمة |
| | الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول القياس والإفصاح في القوائم المالية والتدخه |
| 7 | تمهيد |
| | المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي |
| | المطلب الأول: مفاهيم القياس المحاسبي |
| 8 | الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي |
| 9 | الفرع الثاني: مكونات القياس المحاسبي |
| 10 | الفرع الثالث: أساليب القياس المحاسبي |
| | المطلب الثاني: الإطار العام للقياس المحاسبي |
| 11 | الفرع الأول: أهداف القياس المحاسبي |
| 11 | الفرع الثاني: معايير القياس المحاسبي. |
| 13 | الفرع الثالث: مضمون القياس المحاسبي |
| | المطلب الثالث: مراحل القياس المحاسبي وقيوده |
| 13 | الفرع الأول: مراحل القياس المحاسبي |
| 14 | الفرع الثاني: قيود القياس المحاسبي |
| | المطلب الرابع: تحيز القياس المحاسبي |
| 16 | الفرع الأول : مفهوم تحيز القياس المحاسبي |
| 17 | الفرع الثاني: مصادر تحيز القياس المحاسبي |
| 17 | الفرع الثالث: أشكال تحيز القياس المحاسبي |
| | المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية |
| | المطلب الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي |
| 19 | الفرع الأول: نشأة الإفصاح المحاسبي ومفهومه |
| 21 | الفرع الثاني: أهمية الإفصاح وأنواعه |

| | |
|----|---|
| 25 | الفرع الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي |
| | المطلب الثاني: الإطار العام للإفصاح المحاسبي |
| 28 | الفرع الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي |
| 29 | الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي |
| | المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية |
| 30 | الفرع الأول: تعريف القوائم المالية وأهدافها |
| 32 | الفرع الثاني: مستخدموا القوائم المالية وجودة المعلومات |
| | المطلب الرابع: مكونات القوائم المالية |
| 36 | الفرع الأول: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل |
| 40 | الفرع الثاني: قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية |
| | المبحث الثالث: التضخم في الفكر الاقتصادي |
| | المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه. |
| 44 | الفرع الأول: تعريف التضخم |
| 45 | الفرع الثاني: أسباب التضخم |
| | المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه. |
| 46 | الفرع الأول: أنواع التضخم |
| 47 | الفرع الثاني: طرق قياسه |
| 50 | المطلب الثالث: النظريات المنسوبة للتضخم |
| | المطلب الرابع: آثار التضخم ووسائل مكافحته. |
| 52 | الفرع الأول: آثار التضخم. |
| 54 | الفرع الثاني: وسائل مكافحته |
| 56 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم. |
| 58 | تمهيد |
| | المبحث الأول: مفاصل القياس الناتجة عن التضخم وانعكاساتها على الإفصاح في القوائم المالية. |
| 59 | المطلب الأول: تعريف التكلفة التاريخية |
| | المطلب الثاني: مبررات التكلفة التاريخية والانتقادات الموجهة إليها. |
| 60 | الفرع الأول: مبررات الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية |

| | |
|----|---|
| 61 | الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة إلى التكلفة التاريخية. |
| | المطلب الثالث: تأثير التضخم على المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية. |
| 62 | الفرع الأول: تأثير التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد |
| 63 | الفرع الثاني: تأثير التضخم على مفاهيم المحافظة على الرأسمال |
| | المطلب الرابع: انعكاس مشاكل القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية |
| 65 | الفرع الأول: تأثير التضخم على القوائم المالية |
| 68 | الفرع الثاني: تأثير التضخم على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية |
| 70 | الفرع الثالث: تأثير التضخم على الإفصاح المحاسبي |
| | المبحث الثاني: الإطار النظري للمحاسبة عن التضخم. |
| 72 | المطلب الأول: التطور التاريخي لمحاسبة التضخم |
| | المطلب الثاني: طبيعة محاسبة التضخم. |
| 73 | الفرع الأول: مفهوم محاسبة التضخم |
| 73 | الفرع الثاني: أهداف محاسبة التضخم |
| | المطلب الثالث: المحاولات الدولية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية. |
| 74 | الفرع الأول: مساهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية. |
| 76 | الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية. |
| 78 | الفرع الثالث: مميزات محاسبة التضخم على المستوى الدولي. |
| | المطلب الرابع: الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية |
| 79 | الفرع الأول: طبيعة الحلول الجزئية |
| 79 | الفرع الثاني: تقييم الحلول الجزئية |
| | المبحث الثالث: بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم |
| | المطلب الأول: طريقة التكلفة التاريخية المعدلة |
| 81 | الفرع الأول: طبيعة التكلفة التاريخية المعدلة |
| 82 | الفرع الثاني: خطوات تطبيق التكلفة التاريخية المعدلة. |
| 85 | الفرع الثالث: كيفية تعديل القوائم المالية |
| 87 | الفرع الرابع: تقييم التكلفة التاريخية المعدلة |
| | المطلب الثاني: طريقة القيمة الجارية. |
| 89 | الفرع الأول: طبيعة القيمة الجارية |

| | |
|---|--|
| 90 | الفرع الثاني: طرق القيمة الجارية. |
| 93 | الفرع الثالث: تأثير القيمة الجارية على القوائم المالية |
| 94 | الفرع الرابع: تقييم القيمة الجارية . |
| المطلب الثالث: الطريقة المختلطة | |
| 95 | الفرع الأول: طبيعة القيمة الجارية المعدلة |
| 96 | الفرع الثاني: تأثير القيمة الجارية المعدلة على القوائم المالية. |
| 98 | الفرع الثالث: تقييم القيمة الجارية المعدلة. |
| المطلب الرابع: مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم | |
| 99 | الفرع الأول: أسس المقارنة والتقييم |
| 100 | الفرع الثاني: مقارنة وتقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم . |
| 103 | خلاصة الفصل. |
| الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية | |
| 105 | تمهيد |
| المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة | |
| المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة صيدال | |
| 106 | الفرع الأول: نشأة مجمع صيدال |
| 107 | الفرع الثاني وأسما ١ لجمع. |
| المطلب الثاني: فروع المجمع وهيكله التنظيمي | |
| 107 | الفرع الأول فروع ١ لجمع. |
| 108 | الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع. |
| 109 | المطلب الثالث: أهداف المجمع |
| المبحث الثاني: إجراءات تعديل القوائم المالية لمؤسسة صيدال. | |
| 110 | المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة |
| المطلب الثاني: النموذج المقترح لتعديل القوائم المالية. | |
| 116 | الفرع الأول: أسباب اختيار النموذج المقترح |
| 116 | الفرع الثاني: خطوات تطبيق النموذج. |
| 117 | الفرع الثالث: التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية . |
| المطلب الثالث: تعديل الميزانية | |

| | |
|--|---|
| 119 | الفرع الأول: تعديل الأصول الثابتة والاهتلاكات. |
| 122 | الفرع الثاني: تعديل المخزون |
| 123 | الفرع الثالث: تقديم الميزانية المعدلة لسنة 2010. |
| المطلب الرابع: تعديل حسابات النتائج | |
| 125 | الفرع الأول: حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للأصول النقدية |
| 127 | الفرع الثاني: تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2010. |
| المبحث الثالث: المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية و التكلفة التاريخية المعدلة | |
| المطلب الأول: تعديل القوائم المالية لسنة 2011 | |
| 129 | الفرع الأول: تعديل الميزانية |
| 132 | الفرع الثاني: تعديل جدول حسابات النتائج |
| المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لسنة 2012. | |
| 134 | الفرع الأول: تعديل الميزانية |
| 136 | الفرع الثاني: تعديل جدول حسابات النتائج |
| المطلب الثالث: المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة خلال السنوات 2010-2012 | |
| 138 | الفرع الأول: أثر تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على بنود الميزانية |
| 139 | الفرع الثاني: أثر تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على عناصر قائمة الدخل |
| 142 | خلاصة الفصل |
| 144 | الخاتمة |
| 150 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

فهرس الأشكال

| الصفحة | البيان | الرقم |
|--------|-----------------------------|-------|
| 14 | مراحل القياس المحاسبي | 1-1 |
| 16 | التحيز في القياس المحاسبي | 2-1 |
| 34 | الخصائص النوعية للمعلومات | 3-1 |
| 42 | التدفقات النقدية | 4-1 |
| 43 | مكونات القوائم المالية | 5-1 |
| 108 | الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال | 1-3 |

فهرس الجداول

| الصفحة | البيان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 83 | التميز بين البنود النقدية وغير النقدية | 1-2 |
| 97 | تعديل عناصر القوائم المالية في ظل بدائل القياس المحاسبي. | 2-2 |
| 101 | المقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم. | 3-2 |
| 110 | الميزانية لمؤسسة صيدال في 2010/12/31 | 1-3 |
| 111 | حسابات النتائج لمؤسسة صيدال في 2010/12/31. | 2-3 |
| 112 | جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال | 3-3 |
| 113 | جدول تغيرات الأموال الخاصة | 4-3 |
| 115 | جدول تطور الاهتلاكات لمؤسسة صيدال. | 5-3 |
| 118 | التميز بين البنود النقدية وغير النقدية لعناصر الميزانية لمؤسسة صيدال | 6-3 |
| 119 | حساب تاريخ حياة الأصول الثابتة. | 7-3 |
| 120 | حساب التكلفة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة | 8-3 |
| 121 | تعديل أقساط الاهتلاك للأصول الثابتة | 9-3 |
| 122 | تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2010. | 10-3 |
| 123 | تعديل ميزانية 2010 / 12/31 وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة. | 11-3 |
| 126 | احتساب المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القوة الشرائية للأصول النقدية في 2010/12/31. | 12-3 |
| 127 | تعديل جدول حسابات النتائج لسنة 2010 | 13-3 |
| 129 | احتساب المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القوة الشرائية للأصول النقدية في 2011/12/31. | 14-3 |
| 130 | تعديل الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم في 2011/12/31. | 15-3 |
| 132 | جدول حسابات النتائج وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة لمؤسسة صيدال الأم في 2011/12/31 | 16-3 |
| 134 | تعديل الميزانية المالية لسنة 2012. | 17-3 |
| 136 | جدول حسابات النتائج المعدل وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة في 2012. | 18-3 |

| | | |
|-----|--|------|
| 138 | المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة | 19-3 |
| 139 | المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة للأموال الخاصة. | 20-3 |
| 139 | المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لتكلفة البضاعة المباعة | 21-3 |
| 140 | المقارنة بين النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة. | 22-3 |
| 140 | المقارنة بين الضريبة المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية وتلك المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة. | 23-3 |

مقدمة

يشهد العالم اليوم تطورات عديدة على رأسها تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام السوق المفتوح، وتنامي دور الأسواق المالية في بيئة الأعمال الاقتصادية، ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات إذ تحولت من نظام لمسك الدفاتر إلى أداة خدمة هدفها الأساسي إنتاج وإيصال معلومات ملائمة لحاجة المستفيدين منها، وقد واجهت مهنة المحاسبة في محاولتها لتحقيق ذلك الهدف تحديات كبيرة، أبرزها تلك المتعلقة بوظيفة القياس المحاسبي وما يرتبط بها من اختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصدقية في المعلومات المحاسبية، خاصة وأن نتائج القياس المحاسبي تختلف باختلاف الأساس المعتمد في ذلك.

تعتبر التكلفة التاريخية من بين الأسس الأكثر جدلياً مجال القياس المحاسبي، لأنها تقضي بتسجيل كافة العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها، ولا تعتد بأي تغير يطرأ على قيمتها بعد ذلك التاريخ، وهذا ما يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات المحاسبية، لذلك تعرض هذا المبدأ لانتقادات شديدة أسفرت نحو التوجه إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي لتحقيق موثوقية في المعلومات المحاسبية، وباعتبارها الأكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية. حيث باشرت العديد من الجهات المهنية المتخصصة خلال السنوات القليلة الماضية بإصدار معايير محاسبية جديدة، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على المعايير القائمة، وقد ركزت في معظمها على استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.

الإشكالية: يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لافتراض هام وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، لكن هذا الافتراض غير حقيقي لأن وحدة النقد تتغير بتغير الأسعار، خاصة وأن التضخم أصبح من المظاهر المألوفة في الاقتصاد الجزائري، وقد أثر ذلك على أساس القياس المحاسبي وانعكس بدوره على الإفصاح عن معلومات محاسبية، فأصبحت في أغلب الأحوال غير ملائمة ولا تظهر بصدق واقع المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن هنا تبرز لنا الإشكالية التالية :

❖ كيف يمكن التغلب على مشاكل القياس الناتجة عن التضخم وتأثيرها على الإفصاح في القوائم المالية؟
من هذه الإشكالية الرئيسية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق التكلفة التاريخية على القوائم المالية؟
2. ما هي نماذج معالجة أثر التضخم على القوائم المالية؟
3. كيف سيكون تأثير النموذج المقترح على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن تأثير التضخم على القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، ومنه تبرز الحاجة إلى تحسين المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لهذا

المبدأ وذلك بهدف زيادة مستوى الفائدة المحققة منها بالنسبة لمستخدميها، مما يؤدي إلى التحسين من دورها كأدوات لقياس ربحية المؤسسة ومركزها المالي.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على الجوانب الفكرية للتضخم من وجهة نظر محاسبية؛
2. الوقوف على مفهوم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
3. التعرف على مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم؛
4. استعراض النماذج المختلفة لمعالجة أثر التضخم على الإفصاح في القوائم المالية؛
5. التعرف على كيفية الإفصاح عن أثر التضخم في القوائم المالية؛
6. تصحيح القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة عن طريق محاولة تطبيق النموذج المقترح.

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. يؤدي القياس المحاسبي المستند على مبدأ التكلفة التاريخية إلى التضليل في الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.
2. يؤدي القياس المحاسبي المستند على مبدأ التكلفة التاريخية إلى تشويه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج.
3. سيؤدي النموذج المقترح (التكلفة التاريخية المعدلة) إلى الإفصاح عن معلومات إضافية، تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات سليمة.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب حفزتنا على اختيار هذا الموضوع منها:

1. تماشى الموضوع مع طبيعة التخصص؛ حيث أن هذا الموضوع يدخل في لب الدراسات المالية والمحاسبية؛
2. الرغبة في اكتساب معارف حول موضوع محاسبة التضخم والتعرف على واقعه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

حدود الدراسة: تقتصر حدود هذه الدراسة في الربط بين وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي من خلال تأثيرهما بظروف التضخم، كما أننا لن نتطرق إلى الجوانب الفكرية للتضخم من المنظور الاقتصادي إلا بالقدر الذي يخدم الموضوع لأن الهدف من الدراسة هو معالجة التضخم من منظور الفكر المحاسبي؛ أما فيما يخص الحدود الزمانية والمكانية للموضوع فتمثل الحدود المكانية في مؤسسة صيدال، أما بالنسبة للإطار الزمني فإن الدراسة تدور حول وضعية هذه المؤسسة في الفترة 2010-2012.

المنهج وأدوات البحث: تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج تمكننا من دراسة الموضوع، والتحقق من صحة الفرضيات المقدمة، وبما أن هدف الدراسة يتمثل في التعرف على الآثار التي يخلفها التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر المنهج المناسب لموضوع وطبيعة الدراسة، وذلك من خلال استعراض وتحليل الدراسات النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومشاكل القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم، ثم إسقاط الموضوع على مؤسسة اقتصادية جزائرية من خلال الاستعانة بمنهج دراسة حالة؛ أما عن الأدوات المعرفية للبحث فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على: الكتب، الملتقيات، ا مجلات، إضافة إلى المواقع الالكترونية والمعلومات والوثائق التي زودتنا بها المؤسسة- محل الدراسة-

الدراسات السابقة: سعياً منا في إثراء موضوع البحث والحصول على معلومات تساعدنا في تحديد توجهاتنا في دراسة هذا الموضوع، تمت مراجعة بعض البحوث الأكاديمية المحكمة والمتمثلة في:

1. دراسة الباحث: بالراقي تيجاني: دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006/2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عناصر مستويات وظيفتي القياس والاتصال في المحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار آثار ظاهرة التضخم الاقتصادي، كما تطرقت إلى بعض الجوانب المرتبطة بمستويات الاختيار المحاسبي وأسباب تعدد البدائل المحاسبية وموقف الفكر المحاسبي من هذا التعدد، مع إجراء دراسة تطبيقية بهدف الربط بين ما توصلت إليه الدراسة النظرية والواقع الفعلي، وبذلك توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن فعالية القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تعكس صوراً مشوشة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للمؤسسة في ظروف التضخم، كما أن الاعتماد على الوحدة النقدية كأساس للقياس المحاسبي غير مجاًلأً لها تجعل البيانات والمعلومات الناتجة عن هذا القياس لا تصور الوضعية الفعلية للمؤسسة في ظل ظاهرة التضخم.

2. دراسة الباحث: مدحت فوزي عليان وادي: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار طريقة ملائمة لإظهار آثار التضخم على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في فلسطين، وذلك بتعديل الأرقام المحاسبية التي تشمل عليها هذه القوائم طبقاً لنموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة، وقد أبرزت الدراسة فروقاً جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس النموذج المقترح وبين تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

3. دراسة الباحث: إبراهيم خليل حيدر السعدي: مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 29، 2009.

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم مشاكل القياس المحاسبي في ظروف التضخم وتوضيح أثرها على قرارات استبدال الأصول ثم استعراض البدائل المطروحة لحل هذه المشاكل، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف قام الباحث بتصميم استبانة وزعها على عينة مكونة من 20 شركة مساهمة عامة، وبذلك توصل إلى جملة من النتائج من أهمها أن نموذج التكلفة الاستبدالية يعتبر من أنجع الطرق للتخلص من مشكلة استبدال الأصول في ظل التضخم، كما يجب على جميع الشركات الصناعية الأردنية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وبالأخص معيار (29) لمعالجة أثر التضخم على القياس المحاسبي.

من خلال الإطلاع على هذه الدراسات نجد أن معظمها ركزت على تطبيق نموذج التكلفة الاستبدالية في تعديل القيم التاريخية لعناصر القوائم المالية، وإن أهم ما يميز موضوع بحثنا عن هذه الدراسات يتمثل في محاولة إسقاط نموذج مختلف يتمثل في التكلفة التاريخية المعدلة على القوائم المالية للمؤسسة جزائرية، كما أننا نسعى إلى معرفة تأثير التضخم على كلا من وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على ربط التضخم بوحدة من الوظيفتين فقط.

هيكل الدراسة: سعياً منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المرافقة لها، تم تقسيم البحث إلى:

مقدمة: تم طرح من خلالها إشكالية الدراسة، بالإضافة إلى مختلف العناصر التي ستساهم في تحديد مسار البحث.

الفصل الأول: سنتناول فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع وذلك بالتطرق في المبحث الأول منه إلى القياس

المحاسبي وفي المبحث الثاني إلى الإفصاح في القوائم المالية أما في المبحث الأخير فسيتم التطرق إلى التضخم في الفكر الاقتصادي؛

الفصل الثاني: سيتم التطرق فيه إلى لب الموضوع، ففي المبحث الأول سنتعرض إلى مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم وتأثيراتها على الإفصاح في القوائم المالية، أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى الإطار النظري للمحاسبة عن التضخم أما في المبحث الأخير فسننتقل إلى بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم؛

الفصل الثالث: تم من خلاله إسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال، وذلك بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية

المعدلة على القوائم المالية للمجمع، حيث تناولنا في المبحث الأول منه نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي، وفي

المبحث الثاني تطرقنا إلى إجراءات تعديل القوائم المالية وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، أما في المبحث الأخير فتم من خلاله المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة.

الختام: سنتناول من خلالها نتائج و توصيات البحث.

الفصل الأول

مفاهيم نظرية حول القياس

والإفصاح في القوائم المالية

والتضخم

تمهيد :

تعتبر المحاسبة نشاط خدمي يهتم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تساعد الأطراف الخارجية في اتخاذ قرارات مفيدة، وتستند في ذلك على وظيفتين أساسيتين، تتمثل الوظيفة الأولى في القياس المحاسبي للأحداث والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، في حين تتمثل الوظيفة الثانية في الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات التي تظهرها القوائم المالية، وتزداد أهميته خاصة في ظل الظروف التضخمية التي تؤثر على القياس المحاسبي نتيجة اعتماد هذا الأخير على فرض ثبات الوحدة النقدية، ومبدأ التكلفة التاريخية في عملية الإثبات المحاسبي، مما ينعكس بدوره على الإفصاح في القوائم المالية؛ وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بمشكلة التضخم في المجال المحاسبي من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** سيتم تناول فيه كافة المفاهيم النظرية المتعلقة بالقياس المحاسبي، ومختلف القيود المتعلقة به، وكذا معايير القياس وقيوده؛
- **المبحث الثاني:** لا يخلو هذا المبحث من المفاهيم النظرية أيضاً، إذ سيتم التطرق فيه إلى كافة الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والقوائم المالية؛
- **المبحث الثالث:** سنتناول فيه المنظور الاقتصادي لظاهرة التضخم، من خلال التطرق إلى مختلف التعريفات المقدمة له، وكذا آثاره، وبعض الحلول لمعالجته.

المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي بمثابة الوظيفة القاعدية للمحاسبة والخطوة الأولى لإعداد القوائم المالية، وبالتالي كلما كانت عملية القياس دقيقة كلما زادت جودة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كافة الجوانب النظرية المتعلقة بالقياس المحاسبي.

المطلب الأول: مفاهيم القياس المحاسبي

يتضمن هذا المطلب المفاهيم المختلفة للقياس المحاسبي بالإضافة إلى مكوناته والأساليب التي يستند إليها.

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي (Accounting Measurement)

يتمثل القياس بوجه عام في تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث تأسيساً على قواعد معينة،¹ أي أن القياس ينصب على التعبير الكمي للأحداث، وبالعودة إلى مفهوم القياس في المجال المحاسبي نجد أن هذا الأخير بقي مهملاً إلى غاية عام 1959 عندما قام (Mattessich) بالبحث في مشاكل القياس المحاسبي، ثم صار على نَحْجِه مجموعة من الباحثين منهم (Homberger, Champers, Bieman...) حيث ساهم هؤلاء بدراسات جادة في هذا المجال مما ساهم في تطوير طرق وأساليب القياس المستخدمة في المجالات المحاسبية،² وفيما يلي استعراض لبعض مفاهيم القياس المحاسبي:

- تعرفه جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)* كما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على الملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"³، بين هذا التعريف أن القياس المحاسبي يختص بتسجيل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة مهما كان توقيت حدوثها، كما أن عملية التسجيل هذه تخضع لقواعد محددة مثل المبادئ والفروض المحاسبية؛
- كما يعرف على أنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل"⁴، يوضح هذا التعريف نقطتين رئيسيتين تتمثل الأولى في ضرورة التعبير النقدي عن الأحداث الخاضعة للقياس، أما النقطة الثانية فتبين أن موضوع القياس المحاسبي

¹ - أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص26.

² - محمد مطر، موسى السويطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات: القياس والعرض والإفصاح)، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص129.

* AAA : American Accounting Association

³ - وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانرك، 2007، ص100. www.ao-academy.org.

⁴ - أحمد حلمي جمعة: نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010، ص61.

يتمثل فقط بالعناصر التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية مثل الأصول والخصوم والإيرادات وغيرها أما باقي العناصر غير كمية فلا يتم قياسها، وإنما يتم الإشارة لها في الملاحظات.

- عرف (Hendriksen) القياس المحاسبي بأنه: "تحديد القيم العددية للأشياء والأحداث الخاصة بالمؤسسة، وان هذه القيم تحدد بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجزئة"¹، أضاف هذا التعريف ضرورة توفر الطابع الكمي في موضوع القياس المحاسبي.

نستنتج أن القياس المحاسبي يتمثل في تحديد القيم النقدية للأحداث الاقتصادية القابلة للقياس الكمي والمتصلة بالمؤسسة وفق مبادئ محاسبية وقوانين محددة مسبقاً.

الفرع الثاني: مكونات القياس المحاسبي

تشتمل متطلبات القيام بأنشطة القياس المحاسبي على عدة مكونات هي:

1. الخاصية محل القياس (Property to be measured): تنصب عملية القياس أياً كان نوعها على خاصية معينة لشيء معين، وإذا اعتبرنا أن المؤسسة هي مجال القياس المحاسبي، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لحدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، أو الطاقة الإنتاجية لها؛
2. المقياس المناسب للقياس (Scale of measure): يتوقف نوع المقياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمثل في التعدد النقدي للربح فالمقياس المستخدم هو مقياس القيمة، أما إذا كانت الخاصية محل القياس تتمثل في الطاقة الإنتاجية فالمقياس المستخدم هو عدد الوحدات المنتجة مثلاً؛²
3. وحدة القياس (Measurement Unit): من المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة تتمثل في وحدة النقد، ويشترط أن تكون هذه الوحدة ثابتة ومتجانسة حتى تكون نتيجة القياس قابلة للمقارنة والتجميع؛³
4. الشخص القائم بعملية القياس (Measurer): تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف الشخص القائم بعملية القياس خاصة في حالة عدم توفر مقاييس موضوعية.⁴

¹ - بكر إبراهيم محمد: الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص 07.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 101.

³ - عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ط 1، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 63.

⁴ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 102.

الفرع الثالث: أساليب القياس المحاسبي

تقسم أساليب القياس بوجه عام إلى:

1. **القياس الاسمي (Nominal):** تستخدم الأرقام كأسماء لتمييز العناصر عن بعضها، حيث أن الخاصية الأساسية التي يتم تحديدها هنا هي خاصية التمييز والتعريف، ومثال ذلك مدونة الحسابات للمؤسسة¹؛
 2. **القياس الترتيبي (Ordinal):** يمكن أن يغطي هذا المقياس جوانب كمية ونوعية، كما أنه يصنف المتغيرات ويرتبها حسب درجة امتلاكها لخاصية معينة²، حيث يعتمد على ترتيب خصائص أو ظواهر الأشياء أو الأحداث حسب درجة أفضلية كل عنصر من عناصر موضوع القياس بالنسبة للعناصر الأخرى، مثل ترتيب الأصول حسب درجة سيولتها في الميزانية، وهو أفضل من المقياس السابق لأنه يتوفر على خاصية التمييز والترتيب؛
 3. **القياس العددي (Numerical):** يؤدي استخدام هذا القياس إلى تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها، بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة بين الأعداد³؛
 4. **القياس النسبي (Ratio):** يستخدم الأرقام لتعكس النسب بين قيم العناصر، ويعتبر أقوى نظم القياس المتاحة نظراً لتمتعه بجميع الخواص السابقة⁴، ومثال ذلك استخدام الأرقام القياسية لتعديل البيانات المحاسبية من أجل قبول نتائج القياس المحاسبي في فترات التضخم⁵.
- نستنتج مما سبق أن القياس الاسمي والترتيبي تعتبر من أساليب القياس الوصفية، في حين يعتبر القياس النسبي والعددي من أساليب القياس الكمية.

أما في مجال المحاسبي فتتخصص أساليب القياس في ثلاثة أنواع تتمثل في:⁶

1. **القياس المباشر أو الأساسي (Direct or Fundamental):** حسب هذا الأسلوب فإن نتيجة القياس تتحدد بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى استخدام العلاقات الرياضية، وكمثال على ذلك قياس تكلفة الآلة من خلال تحديد ثمنها المثبت في الفاتورة، وتعد عملية التحويل المحاسبي من أوسع المجالات استخداماً لأساليب القياس المباشرة.

¹ - عباس مهدي شيرازي، مرجع سابق، ص 65.

² - حيدر محمد علي بن عطا الله: مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، ط 1، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص 43.

³ - بالراقي تيجاني: القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 60.

⁴ - عباس مهدي شيرازي، مرجع سابق، ص 68.

⁵ - بالراقي تيجاني، مرجع سابق، ص 60.

⁶ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 139، 140.

2. القياس غير المباشر أو المشتق (Indirect or Derived): تعد أساليب القياس المباشرة مدخلات لأساليب القياس المشتقة، وتعتبر العلاقات الرياضية الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس غير المباشرة.
3. القياس التحكيمي (Arbitrary): يتمثل الفرق الأساسي بين أساليب القياس التحكيمي والمشتقة في أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، بينما تفتقر أساليب القياس التحكيمي لمثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

المطلب الثاني: الإطار العام للقياس المحاسبي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من أهداف القياس المحاسبي، معاييرها، ومضمونها.

الفرع الأول: أهداف القياس المحاسبي

تتمثل أهداف القياس من منظور اقتصادي ومحاسبي فيما يلي:¹

1. قياس الموارد التي تحقق الدخل: حتى تتمكن المؤسسة من الوقوف على كافة التغيرات التي تطرأ على الدخل ومواجهة كل ما يؤثر على تناقصه، أصبح من الضروري الاهتمام بقياس مصدر تحققه والمتمثل في مصادر واستخدامات الموارد، والعمل على المحافظة عليها، وبذلك فإن الموارد تشكل موضوع القياس ذاته؛
 2. تأمين استغلال أمثل للموارد المتاحة: إن قياس الطاقات الإنتاجية والتسويقية والمادية المتاحة، يساعد المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة استغلالاً عقلانياً، وتفادي ضياعها، كما أن عملية القياس هذه لا بد أن تأخذ بالحسبان العامل الزمني والقيمة الحالية للنقود.
- إن هدف القياس المحاسبي يتمحور حول قياس القيمة الاقتصادية للموارد المتاحة ومتابعة كافة التغيرات التي تطرأ عليها، وتأمين الاستغلال الأمثل لها والمحافظة عليها حتى تستمر المؤسسة في خلق الدخل.

الفرع الثاني: معايير القياس المحاسبي

بعد التعرف على أهداف القياس المحاسبي لابد من الاعتماد على معايير تساعدنا في التأكد من تحقيق تلك الأهداف، إذ أن المعايير تمثل المرشد أو الموجه للربط بين آلية القياس وإجراءاته التنفيذية من جهة، والأسس والقواعد والمبادئ التي يتم على ضوئها القياس المحاسبي من جهة أخرى وما تسفر عنه عملية القياس من نتائج.² وتتمثل معايير القياس المحاسبي فيما يلي:

¹ - كمال عبد العزيز النقيب: مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص329.

² - المرجع نفسه، ص331.

1. **مقياس الملاءمة (Relevance):** أي أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليها من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة¹، أي لا بد من وجود تكافؤ بين الأرقام الكمية المعبرة عن الأهداف المحاسبية، وبين الأحداث والعمليات التي تعبر عنها هذه الأرقام حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة²؛

2. **مقياس الموضوعية (Objectivity):** إن القياس المحاسبي الذي لا يلي شرط الموضوعية لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات، لذلك كان مفهوم الموضوعية عرضة لتفسيرات عديدة نذكر منها:

- أن يكون القياس خال من التحيز الشخصي، أي الانفصال التام بين القائم بعملية القياس ونتائجه؛
- القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة؛
- القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة الملاحظين والقائمين بالقياس.³

3. **مقياس القياس الكمي (Quantitative Measurement):** تعتمد المحاسبة على الأسلوب الكمي للقياس، لكن على الرغم من أن هذا الأخير يعطي معلومات أكثر دلالة ووضوح، إلا أن الكثير من المعلومات المحاسبية التي لا يمكن قياسها كميًا قد تكون ذات فائدة كبيرة، لذا لا بد من الاعتماد على المقاييس الكمية كلما أمكن ذلك والاعتماد على المقاييس غير الكمية إذا كانت ذات دلالة وفائدة⁴؛

4. **مقياس قابلية للتحقق (Verifiability):** تشكل البيانات والمعلومات المحاسبية قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات متماثلة عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين، وتستند هذه البيانات على مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها، ومطابقتها للمصدر بصرف النظر عن شخصية الفاحص، أو الاستفادة منها، أي وجود درجة عالية من الإجماع والاتفاق بين المحاسبين المستقلين الذين يقومون بعملية القياس⁵؛

5. **مقياس المنفعة الاقتصادية (Economical Utility):** لا بد من المقارنة بين النتائج والمعلومات المحاسبية الناجمة عن عملية القياس وما تكبدته تلك العملية من تكاليف، ومن المعروف أن هناك علاقة طردية بين

¹ - رولا كاسر لابقة: القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2007، ص44.

² - حيدر محمد علي بن عطا الله: مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص21.

³ - بالراقي تيجاني، مرجع سابق، ص64.

⁴ - رولا كاسر لابقة، مرجع سابق، ص45.

⁵ - حيدر محمد علي بن عطا الله، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، مرجع سابق، ص21، 22.

الدقة في المعلومات وتكلفة الحصول عليها، وهذا ما يحتم ضرورة إيجاد توازن بينهما، كما أن تطبيق هذا المعيار يترك أثره المباشر على تطبيق معايير أخرى لذا لا بد من الاهتمام بمعيار منفعة القياس بما لا يؤثر على أهمية المعايير الأخرى والمتمثلة في الموضوعية و الملاءمة في ظل أفضل النتائج وأقل التكاليف.¹

تعتبر معايير القياس المحاسبي بمثابة المرشد أو الدليل لمدى دقة نتائج القياس المحاسبي، وإن تطبيق كل هذه المعايير جملة واحدة يعتبر أمر نادر الحدوث لذا لا بد من محاولة الموازنة بينها.

الفرع الثالث: مضمون القياس المحاسبي

يتضمن القياس المحاسبي تحديد كل من الكميات والأسعار للتغيرات التي تحدث في الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة المحاسبية نتيجة قيامها بنشاطها الاقتصادي وفيما يلي سنتناول شرح لكل منهما:²

1. **تحديد الكميات:** أي عملية تحويل الكم المتصل المتمثل في امتدادات مكانية وزمنية للأشياء موضوع القياس إلى علامات مكانية وزمنية مصاغة في صورة عددية يطلق عليها الكم المنفصل، وعادة ما يتم قياس الكميات باستخدام وحدة متجانسة يتفق عليها كمعيار؛

2. **تحديد الأسعار:** تعتبر وحدة النقود هي وحدة قياس الأسعار الأساسية، ولكن يترتب على استخدام وحدة النقود كوحدة للقياس في فترات التضخم أخطاء في نتائج القياس، ما لم يتم تعديل قوتها الشرائية بما يتناسب مع معدل التضخم السائد.

المطلب الثالث: مراحل القياس المحاسبي وقيوده

يمر القياس المحاسبي بالعديد من المراحل، كما أن هناك العديد من القيود التي تؤثر سلبا على نتائجه.

الفرع الأول: مراحل القياس المحاسبي.

إن عملية القياس المحاسبي ليست عملية عشوائية، وإنما تمر بمجموعة من المراحل تتمثل في:³

1. **تحديد موضوع القياس:** يقدم الإطار الفكري للمحاسبة المالية عناصر القوائم المالية التي تصلح أساسا للقياس المحاسبي، لارتباطها باحتياجات مستخدمي المعلومات، وتقسم هذه العناصر إلى عناصر تمثل مقياسا في لحظة زمنية (الأصول والخصوم) وعناصر تمثل مقياسا للتغير خلال فترة زمنية (الإيرادات والتكاليف)؛

¹ - عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 339، 340.

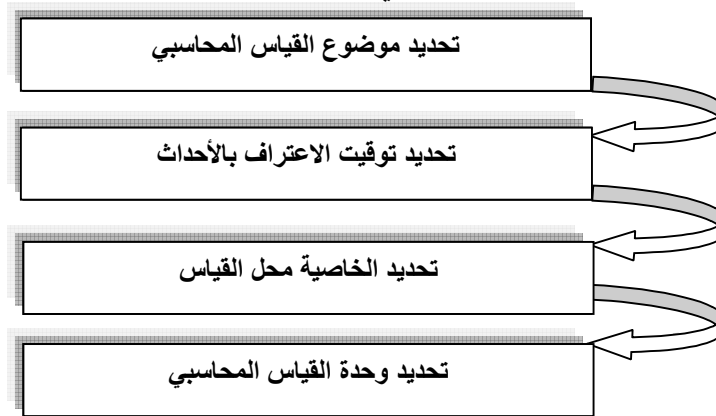
² - بالراقي تيجاني، مرجع سابق، ص 62، 63.

³ - سامي محمد الوقاد: نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011، ص-ص 181-186.

2. تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية: تتمثل هذه المرحلة في تسجيل البنود المترتبة على أثر الأحداث الاقتصادية، أو إدخال هذه الآثار في القوائم المالية كأصول أو خصوم أو إيرادات أو تكاليف، كما أن الاعتراف بالبند ضمن القوائم المالية لا يقتصر على تسجيل عملية الحصول عليه بل يمتد إلى محاسبة التغيرات التي تطرأ عليه إلى غاية اختفائه، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية الاعتراف هذه تساعد على التمييز بين المعلومات الواجب الاعتراف بها في صلب القوائم المالية، وبين المعلومات التي يتم تقديمها في الملاحق؛
3. تحديد الخاصية محل القياس: كما بينا سابقا فإنه إذا خضع أحد عناصر القوائم المالية للقياس، فلا بد من تحديد خاصية معينة تكون موضوعا للقياس، نظرا لأن هذا البند يمكن أن تتوفر له عدة خصائص يمكن إخضاع أي منها لعملية القياس؛
4. وحدة القياس المستخدمة: والمتمثلة في النقود.

سيتم تلخيص مراحل القياس المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): مراحل القياس المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة.

يتضح من الشكل أن مراحل القياس المحاسبي تنطلق من تحديد موضوع القياس والذي يتمثل في عناصر القوائم المالية، ثم ينتقل إلى تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث، وبعدها إلى تحديد الخاصية محل القياس ووحدة القياس والتي تتمثل عادة في الوحدة النقدية.

الفرع الثاني: قيود القياس المحاسبي

هناك العديد من القيود التي تقف عائقا أمام القياس المحاسبي، تتمثل فيما يلي:¹

¹ - بالراقي تيجاني، مرجع سابق، ص-ص 63-66.

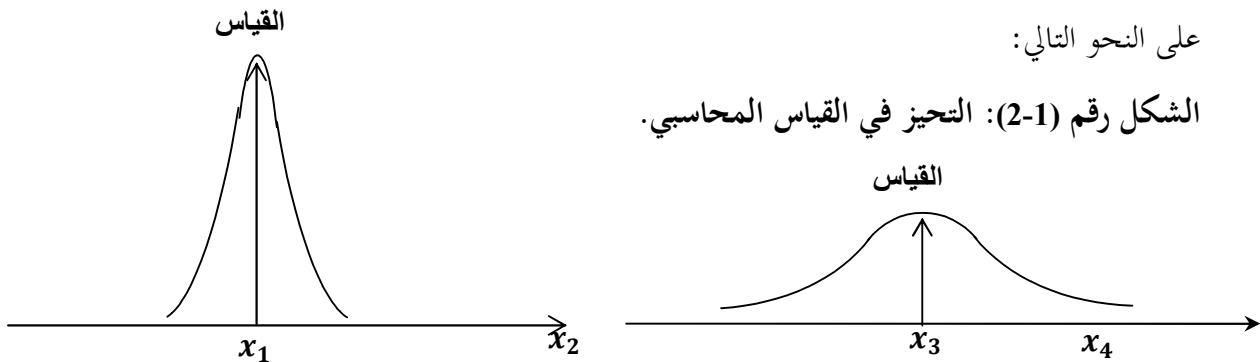
1. **عدم التأكد:** حتى يمكن قياس نتائج الأعمال وتصوير المركز المالي للمؤسسة فإنه يستلزم اللجوء إلى العديد من الافتراضات والتقديرات منها: تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية وتقدير العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل القابلة للاهلاك مع اختيار الأسلوب الملائم للاهلاكها وهذا يعني أن القياس المحاسبي لصافي الدخل والمركز المالي هو في أحسن الحالات مجرد تقديرات في ظل ظروف عدم التأكد في المستقبل؛
2. **الموضوعية والقابلية للتحقق:** إن مفهوم الموضوعية ومستوي دقة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة فيها تختلف باختلاف الأغراض التي تهدف المعلومات المحاسبية إلى تحقيقها، فقد يقوم المحاسب بالقياس بناء على التكلفة التاريخية وتكون البيانات التاريخية مدعمة بمستندات تعتبر الأساس المنطقي لقابلية التحقق، لكن هذا القياس يصبح مضللاً إذا كانت المعلومات ستقدم إلى الإدارة مثلاً لاتخاذ قرارات إدارية أو اقتصادية مثل أغراض التسعير أو الاستثمار، لذا يعترض البعض على مبدأ الموضوعية، ويرو أن استخدام التكلفة التاريخية يؤدي إلى نتائج مضللة ولا يكون صالحاً إلا في حالة الاقتصاد الساكن أي عند ثبات الأسعار، ومن جهة أخرى يمكن للمحاسب أن يقوم بالقياس على أساس القيمة الجارية لأغراض إدارية واقتصادية، وتكون البيانات المتعلقة بأسعار السوق عند تاريخ إعداد القوائم المالية هي أساس قابلية التحقق.
3. **وحدة النقد كأساس للقياس:** نظراً للتغير في القوة الشرائية للنقد من وقت لآخر، فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا الفرض تصبح غير ملائمة، وغير قابلة للتجميع والمقارنة؛
4. **الحيطة والحذر:** يقصد به اختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويفهم من هذا المبدأ أنه يعتبر كدليل للمحاسب يطبق في الظروف غير العادية وليس كقاعدة مذهبية تطبق في كل الأحوال، فالمحاسب يدافع عن التكلفة التاريخية مدعياً أنها تؤمن قياساً إيجابياً قابلاً للمقارنة لكن سرعان ما يضحى بها إذا ما تعارضت مع مبدأ الحيطة والحذر، هذا ويواجه هذا المبدأ عدة انتقادات أهمها:
 - أنه يتناقض مع فرض الدورية المحاسبية، فهو يعتمد على استعمال القيم الأدنى للأصول والقيم الأعلى للخصوم وكذلك عدم إثبات الأرباح غير المحققة بالبيع بعد، سوف يضر بمصلحة المساهمين في دورة معينة لصالح جيل آخر في الدورات المتعاقبة؛
 - يقوم مبدأ الحيطة والحذر بالمزج بين منهج التكلفة التاريخية ومنهج الاستبدالية، فهو يعتمد أساساً على التكلفة التاريخية، لكنه يعتمد تكلفة الاستبدال إذا تدنت الأسعار لمستوى أقل من التكلفة التاريخية.

المطلب الرابع: تحيز القياس المحاسبي

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى مفهوم التحيز في القياس المحاسبي، مصادر، وأشكاله.

الفرع الأول: مفهوم تحيز القياس المحاسبي

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)* التحيز في القياس "هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين" وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية¹، حيث يكون القياس متحيزا عندما تكون هناك فروق بين نتائج القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس²؛ ويمكن التعبير عن مفهوم التحيز على النحو التالي:



الشكل رقم (2-1): التحيز في القياس المحاسبي.

المصدر: عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص72.

نلاحظ من الشكل أن نظام القياس (x) يعطينا قياسات أكثر قابلية للتحقق لأنه أقل تشتتا، حيث أن القيم لا تبتعد كثيرا عن متوسطها x_1 ، ورغم ذلك فإنه يعتبر أكثر تحيزا من نظام القياس (y) لأن متوسط النتائج (x_1) أكثر بعدا من القيمة الحقيقية (x_2)، أما نظام القياس (y) فإنه يعطينا نتائج أقل تحيزا لأن متوسطه (x_3) أقل بعدا من القيمة الحقيقية (x_4)، لكنه أقل قابلية للتحقق لأنه يتسم بالتشتت، فمعظم النتائج تبتعد عن متوسطها (x_3)، فمثلا يمكن أن يكون نظام القياس (x) ممثلا لنظام قياس الدخل باستخدام التكلفة التاريخية إذ من المعروف أن تطبيق هذا الأساس لا يعطي اختلافات كثيرة في القياس بين المحاسبين، ولكنه في نفس الوقت يؤدي إلى أرقام محاسبية بعيدة عن الواقع في ظل تغيرات الأسعار، وعلى العكس من ذلك يكون نظام القياس (y) نظام قياس الدخل على أساس الأسعار الجارية وهذا الأساس وإن كان يعتمد على التقدير وبالتالي اختلاف النتائج بين المحاسبين، إلا أنه عادة ما ينتج عنه تقدير أقرب على الصحة وخاصة في ظل تغيرات الأسعار³.

*FASB : Financial Accounting Standards Board

¹-رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص209.

²- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص146.

³- عباس مهدي شيرازي، مرجع سابق، ص72.

الفرع الثاني: مصادر تحيز القياس المحاسبي:

يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاث أنواع على النحو التالي:¹

- 1. تحيز قواعد القياس (A Rule Bias):** تحكم عملية القياس المحاسبي مفاهيم ومبادئ وقواعد وأعراف مقبولة قبولاً عاماً، وبافتراض الحيادية التامة للشخص القائم بعملية القياس فإن مصدر التحيز كله سيكون مقتصرًا على تطبيق نظام القياس المحاسبي نفسه، ولعل من أوضح مظاهر هذا التحيز هو تحيز القياس المحاسبي في ظروف التضخم الذي تحتويه القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية؛
- 2. تحيز القائم بعملية القياس (A measurer Bias):** ترتبط أسبابه بالشخص القائم بعملية القياس وليس بقواعد القياس نفسها، أي أن دور النظام المحاسبي في نشوء مثل هذا التحيز سيكون حيادياً، ولكن المحاسب يستخدم هذا النظام بصورة خاطئة أو مبالغ فيها، إلى جانب تحيز أخطاء التطبيق نتيجة جهالة وضعف خبرة المحاسب، وكمثال على هذا التحيز مبالغة المحاسب في تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة أو تقدير النفاية؛
- 3. التحيز المشترك (Ajoint Bias):** هو تحيز القياس الذي يساهم في نشوئه كل من القائم بعملية القياس ونظام القياس نفسه، أي أن هناك نقص في درجة موضوعية كلا من نظام القياس المحاسبي والمحاسب معاً، وهكذا فإن تحيز نظام القياس المحاسبي المعتمد على منهج التكلفة التاريخية تتضاعف آثاره السلبية على القوائم والتقارير المحاسبية إذا ما أضيف إليه سوء استخدام هذا النظام من قبل المحاسب، مثال على ذلك تحيز القياس المرافق لاستخدام مبدأ الحيطة والحذر، حيث تؤدي إلى تخفيض قيم الأصول وصافي الربح السنوي، ويضاف إلى هذا التحيز، تحيز من قبل المحاسبين أنفسهم في درجة تحفظهم؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه نادراً ما يكون لتحيز القياس المحاسبي مصدراً واحداً إذ عادة ما يشترك فيه كل من النظام المحاسبي والقائم بعملية القياس معاً.

الفرع الثالث: أشكال تحيز القياس المحاسبي

تحدد الصورة التي يتخذها تحيز القياس المحاسبي في ضوء عدة اعتبارات أهمها: وجهة نظر المحاسب، ووجهة نظر مستخدم القياسات المحاسبية، وكذلك أغراض استخدامها، حيث يختلف شكل تحيز القياس المحاسبي عندما تكون الموثوقية هي مركز اهتمام المحاسب أو أن الملاءمة هي مركز اهتمامه، كما يختلف شكل التحيز عندما تستخدم القياسات المحاسبية في إعداد تقرير داخلي، عنه عندما تستخدم في إعداد تقرير خارجي، ولذلك يمكن حصر أشكال التحيز في القياس المحاسبي فيما يلي:²

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص-ص 212-214.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص-ص 142-146.

1. **تحيز الموضوعية:** يأخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز الموضوعية متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وينعدم هذا التحيز في حالة تمتع كل من المحاسب وقواعد الحساب بالموضوعية التامة، وأكثر مراحل القياس عرضة لنشوء تحيز الموضوعية هي مرحلة التحميل (**Allocation Process**) لأن المحاسب في هذه المرحلة يستخدم أساليب تحكّمية لا توفر مستوى الدقة التي يطمح إلى توفيرها في مخرجات عملية القياس؛

2. **تحيز الملاءمة:** يتخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز الملاءمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات من يستخدمها، فكلما زادت الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية كلما نقص تحيز الملاءمة، وينشأ تحيز الملاءمة في مرحلة الدمج أو التجميع (**Aggregation**) لأن هذه العملية تؤثر على القيمة الإعلامية للقوائم المالية، وبالتالي تؤثر على عامل الاستفادة منها بسبب خسارة المعلومات الناتجة عن عملية الدمج؛

3. **تحيز الموثوقية:** يعد بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة، وفي مجالها التاريخي والمستقبلي، ولفهم تحيز الموثوقية نتبع مراحل استخدام القياسات المحاسبية في عملية التنبؤ:

- في المرحلة الأولى تشتق القياسات المحاسبية الأساسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإذا توفرت الدقة التامة في مخرجات عملية القياس ينتفي وجود تحيز الموضوعية؛
 - في المرحلة الثانية وهي مرحلة التشغيل والمعالجة فتحلل القياسات المحاسبية الأساسية لتنشأ عنها المعلومات المناسبة للقائم بعملية التنبؤ، فإذا نجح المحلل في الحصول على معلومات مناسبة له تماماً، فإنه ينتفي تحيز الملاءمة، وفيما عدا ذلك ينشأ هذا التحيز الذي يمكن ربطه إما بخطأ في القياسات أو خطأ في تحليلها؛
 - في المرحلة الأخيرة يستخدم القائم بعملية التنبؤ المعلومات المحاسبية الموفرة له من قبل النظام المحاسبي للمعلومات، مع معلومات أخرى يوفرها له نظام المعلومات الإداري في بناء نموذج التنبؤ.
- إن تحيز الموثوقية إما أن يكون في المرحلة الأولى وبالتالي يكون سببه مرتبط بتحيز الموضوعية، أو في مرحلة التشغيل وبالتالي ترتبط أسبابه بتحيز الملاءمة، أو بتحيز الملاءمة والموضوعية معا إذا كان هناك تحيز في المرحلة الأولى والثانية، كما لا يمكن إهمال التحيز الذي يكون مصدره متخذ القرار، خاصة إذا ارتبط هذا التحيز بالمرحلة الثانية أو الثالثة.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

بعد انفصال الملكية عن الإدارة وازدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية، تزايد الاهتمام بالإفصاح باعتباره يحقق وظيفة الاتصال في المحاسبة من خلال تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، وذلك بالاعتماد على العديد من الأساليب أبرزها القوائم المالية، إذ أن أهم المعلومات يتم نشرها في هذه الأخيرة.

المطلب الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي، ومختلف التعريفات المقدمة له.

الفرع الأول: نشأة الإفصاح المحاسبي ومفهومه.

أولاً- نشأة الإفصاح المحاسبي:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بداية تأسيس شركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق حساباتها من قبل مدقق حسابات خارجي، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، وفي غياب التشريعات التي تحدد شروط الإفصاح، فقد كان هذا الأخير محكوماً برغبات الإدارة التي كانت تفصح فقط عن المعلومات التي تنتقيها وتتجاهل نشر معلومات هامة بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي؛¹

بحلول أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام 1929، والذي أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وخيار شركات المساهمة، مما تطلب لجوء العديد من الشركات إلى الاقتراض لمحاولة درء الإفلاس، وخوفاً من هبوط أسعار أسهمها مما يسرع في إفلاسها، غالباً ما كان يتم التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيم الأصول وزيادة الأرباح بشكل منافي للواقع، الأمر الذي استدعى إنشاء هيئة تداول أوراق مالية (SEC)* عام 1934 لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1933، والذي يعتبر قانوناً متعلقاً بالإفصاح، حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية، وتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها²؛

إثر تفاقم أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1933-1973) سعت الهيئات المحاسبية المهنية (مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA))*، والإتحاد الأمريكي للمحاسبة إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل فمذ عام 1933، أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الشامل، ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد وما زال هذان المبدأان يمثلان حتى اليوم مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية منذ تأسست في عام 1934، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 340.

* SEC: Securities and Exchange Commission

² - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 471، 472.

**AICPA: American Institut of Certified Public Accountants

للمحاسبين القانونيين تصدق تعليماتهما الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البوصة بمراعاة الإفصاح الشامل، ولدى توسع مضمون الإفصاح تدريجياً فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان وهما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين، للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين وذلك عام 1987.¹

نستنتج أن ظهور شركات المساهمة وما أدى إليه من انفصال الملكية عن الإدارة، قد كان له دورا هاما في ظهور الإفصاح المحاسبي، كما أن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 تعتبر نقطة تحول في مجال الإفصاح، إذ أن التلاعب في القوائم المالية بهدف تغطية الخسائر الناجمة عنها، كان سببا في إنشاء أول قانون متعلق بالإفصاح والمتمثل في قانون الأوراق المالية لعام 1933.

ثانيا- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

لا بد من الفصل بين المفاهيم التي عادة ما تستخدم لتعبير عن الإفصاح والمتمثلة في العرض (النشر)، الإبلاغ، حيث أن الإبلاغ يعتبر غاية في المحاسبة يتم تحقيقها من خلال وسيلة أساسية هي العرض المتمثل في التقارير المحاسبية، وهنا يعتبر الإفصاح الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها عرض البيانات في التقارير المحاسبية تمهيدا لتوصيلها لكافة الجهات المستفيدة²، كما أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر (Dissemination) أو عرض المعلومات (Presentation) الذي كان يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي عن طريق عرض التقارير المالية، أما الإفصاح في مفهومه المعاصر فأصبح يستهدف الكشف عن ما يمكن إخفائه من معلومات هامة³، ومنه فإن الفرق بين تلك المصطلحات يتمثل في أن الإفصاح يعتبر بمثابة المفهوم الحديث للنشر أو العرض، في حين أن الإبلاغ يعتبر الهدف النهائي للمحاسبة الذي يتم تحقيقه من خلال الإفصاح، ومن أهم التعريفات التي قدمت للإفصاح ما يلي:

- يعرفه (طارق عبد العال) بأنه "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح"⁴؛ نلاحظ أن هذا التعريف يركز على المفهوم التقليدي للإفصاح باعتباره نشر المعلومات.

¹ - عثمان زياد عاشور: مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم واحد (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص-ص 22-24.

² - إيناس عبد الله حسن: الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نشرة 1 لجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 08، 2002، ص 24.

³ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم: دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 35، 36.

⁴ - طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 731.

- كما عرف على أنه " نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت معلومات كمية أو أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفف من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية"¹؛ يبين هذا التعريف أنه إضافة إلى كون الإفصاح عملية نشر للمعلومات فإن تلك المعلومات يجب أن تساعد المستثمر في اتخاذ القرارات وتخفف من حالة عدم التأكد لديه كأن تساعد مثلاً في التنبؤ بالأرباح.
- يعرفه (خالد أمين) بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تم الأطراف الخارجية عن المؤسسة بحيث تعينها على اتخاذ قرارات رشيدة"²؛ يتضح من هذا التعريف أن الهدف من الإفصاح يتمثل في توفير معلومات تفيد المساهمون، المستثمرون، المقرضون، الموردون، وغيرهم في اتخاذ قرارات رشيدة وليس المستثمرون فقط، بحيث يتم عرض هذه المعلومات في القوائم المالية.
- يعرف أيضاً: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"³؛ يبين أن موضوع الإفصاح المحاسبي لا يقتصر فقط على القوائم المالية وإنما يضم كافة المعلومات الضرورية المتاحة في التقارير المالية، كما ركز على ضرورة ملاءمة تلك المعلومات لحاجة المستفيدين منها.
- نستنتج من التعريفات السابقة أن الإفصاح المحاسبي يتمثل في إتاحة الفرصة للأطراف الخارجية عن المؤسسة في الحصول على المعلومات كمية أو نوعية عن طريق عرضها في التقارير المالية.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح وأنواعه:

أولاً - أهمية الإفصاح: تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

1. يحقق الإفصاح وظيفة الاتصال في المحاسبة من خلال تزويد مختلف الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة، مثل الإفصاح عن حجم الأرباح، التي تعبر عن مدي كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها، وبالتالي تعتبر من المعلومات التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراراته"⁴؛

¹ - أمين السيد أحمد لطفي: التحليل المالي لأعرض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص181.

² - خالد الخطيب: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة جامعة دمشق، العدد2، جامعة دمشق وجامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2002، ص153.

³ - محمد مبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، دار إيتراك، مصر، 2005، ص578.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص-ص 181-183.

2. يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي يساهم في تحقيق ما يلي:

- زيادة كفاءة سوق رأس مال متمثلاً في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم وكذلك زيادة حجم العمليات وتحقيق السيولة اللازمة والتي تشجع التعامل فيه؛¹
- يحقق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين؛

3. يؤدي الإفصاح إلى ارتفاع أسعار أسهم المؤسسات التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبعه لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات، حيث مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، فإن المستثمر يقبل على شراء أسهم المؤسسات التي تفصح أكثر من غيرها؛²

4. كما ترجع أهمية الإفصاح إلى مساهمته في حل مشكلة الوكالة، خاصة عندما يفصح المديرون عن المعلومات بالقدر الذي يحقق مصالحهم، في حين أن المساهمين يرغبون في الإفصاح لتحقيق نوعاً من المساءلة المحاسبية عن الأداء لتقرير الاستمرار في الأسهم من عدمه، لذلك أعتبر الإفصاح من أهم الآليات التي تحد من المشاكل الناشئة عن سيطرة الإدارة عن معلومات.³

ثانياً- أنواع الإفصاح المحاسبي: لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا إلى:

1. الإفصاح الكامل (Full Disclosure): يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، أي أن هذا الإفصاح يتطلب أن تضم التقارير المالية كافة الأحداث والحقائق الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال الفترة، غير أن هذا لا يعني عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات وظروف دون تمييز؛ لأن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها مكلفة لذلك يجب أن تكون تكلفتها أقل من منفعتها المتوقعة، كما أن كثرة المعلومات يخفض من القدرة على

¹ محمد السيد سرايا، كمال الدين مصطفى الدهراوي: المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص33.

² حسين علي خشارمه: مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن (معيار المحاسبة الدولي رقم 30)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 1، مجلد 17، كلية العلوم الإنسانية، بدون بلد النشر، 2003، ص97.

³ فاطمة الزهراء رقايقبة: مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية، الملتقى الدولي حول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 04-05 ديسمبر 2012، ص8.

استيعابها، ويبعده عن إدراك العلاقات الجوهرية بينها، لذلك من الضروري الاهتمام بمفهوم الأهمية النسبية لانتقاء الأحداث والعمليات والتركيز فقط على ما هو جوهري ومهم نسبياً؛¹

2. الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure): يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية، وبما أن المستثمر يعتبر من أهم الفئات المستخدمة للمعلومات، فإن الإفصاح يكون كافياً عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، حيث تشكل تلك المعلومات الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه التقارير المالية؛²

3. الإفصاح العادل (Fair Disclosure): يهتم بضرورة الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، وينطوي هذا النوع على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين المستخدمين، إذ يتوجب إخراج التقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.³

حاول (Hendriksen) الربط بين مفاهيم الإفصاح الثلاثة والتطور في أهدافه، فيرى أن الإفصاح الكافي يتفق مع الهدف السلبي الذي يضمن الإفصاح عن أقل قدر من المعلومات بحيث تكون القوائم المالية غير مضللة، أما مفهومي الإفصاح العادل والشامل فيرى أنهما يتفقان مع الهدف الإيجابي، باعتبار أن الأول ينطوي على المعاملة المتوازنة لكل مستخدمي المعلومات المحاسبية، أما الثاني فيستلزم عرض كل المعلومات للملاءمة؛ أما (وصفي عبد الفتاح) فيعتقد أنه بالإمكان الاستغناء عن المفاهيم الثلاثة السابقة للإفصاح واستبدالها بالإفصاح الفعال، لأن تلك المفاهيم ليس بها منطق عملي يقيم حدودها، أو يمكن من استيعابها.⁴

إلى جانب المفاهيم السابقة للإفصاح افتترضت أدبيات المحاسبة نوعين من المستثمرين، يرتبط وجودهما بمفهومين للإفصاح يتمثلان في:

1. الإفصاح الوقائي (Protective Disclosure): يعبر هذا النوع عن النظرة التقليدية للإفصاح التي سادت خلال الفترة (1933-1973)، والتي تركز على حماية المستثمر العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيبه من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 473.

² - حسين علي خشارمه، مرجع سابق، ص 10.

³ - بلال شبيخي، خديجة شبيخي: أثر الإفصاح المحاسبي ومبدأ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية على تعزيز جودة المعلومات

المحاسبية، الملتقى الوطني الأول حول: النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، أيام 13-14 جانفي 2013، ص 09.

⁴ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 41، 42.

ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعيد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها¹؛ وبالتالي فإن الإفصاح الوقائي ينطلق من الفروض الرئيسة التالية:²

- إن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية هو المستثمر الخارجي متوسط الدراية والفتنة، وتمثل احتياجاته المعلوماتية في معلومات تتعلق بالدخل والثروة للوحدة المحاسبية؛
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي الأنسب للإفصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع؛ ويتضمن الإفصاح الوقائي أيضا معلومات إضافية تعتبر جزءًا متممًا للتقارير المالية مثل: الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة،
- تعتبر القوائم المالية الأربع مترابطة ومتكاملة ويعني ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي وينظمها تطبيق القيد المزدوج أما التكامل فيعني تجميع وتشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلا وضع السيولة في الوحدة المحاسبية أو معرفتها كانيا كما في توليد الأرباح مستقبلا؛

2. الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي (Informative Disclosure): ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات،³ حيث يفترض هذا الإفصاح مستثمرا حسيفا على دراية واطلاع واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية ويتسم هذا النوع بالاتجاه المتزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته والتركيز ليس فقط على المعلومات المالية وإنما على معلومات غير مالية كمية ووصفية، كما إن الإفصاح التثقيفي يستوعب بالكامل الإفصاح التقليدي سابق شرحه، ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم (مثل قوائم الإفصاح عن التغيرات في الأسعار، إعداد تقارير مرحلية مؤقتة، أو إعداد تقارير قطاعية..)⁴؛ ويقوم مفهوم الإفصاح التثقيفي على الاعتبارات التالية:⁵

- لا يجب أن يقتصر هدف المعلومات المحاسبية على إخلاء مسؤولية الإدارة، وإنما يجب أن يتخطاه إلى هدف تقديم معلومات تصلح كأساس لاتخاذ قرارات اقتصادية؛

¹ - سامي محمد الوقاد، مرجع سابق، ص 190.

² - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 477، 478.

³ - عباس مهدي الشيرليزي، مرجع سابق، ص 330.

⁴ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 488.

⁵ - سامي محمد الوقاد: مرجع سابق، ص 191، 192.

- ليس من الضروري الاقتصار في تقديم المعلومات على مستوى المستثمر العادي ذوو القدرة المحدودة في تفسير المعلومات، لأن هؤلاء المستثمرون يمكنهم الاستعانة بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين؛
- يؤدي الإفصاح التثقيفي إلى القضاء على مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لفئات معينة على حساب فئات الأخرى، من خلال إتاحة أكبر قدر من المعلومات الملائمة لجميع المتعاملين، وبالتالي يساهم في التوصل إلى الأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة؛
- نستنتج أن الإفصاح التقليدي يركز على المستثمر العادي ذي المقدرة المحدودة في تفسير المعلومات، في حين يهتم الإفصاح التثقيفي بالمستثمر الحصيف، القادر على تحليل المعلومات وإيجاد علاقات ترابطية فيما بينها. وفي الواقع العملي وبعيدا عن التحيز، لا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية، ودون تبني وجهة نظر معينة.¹

الفرع الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي

تتنوع أساليب الإفصاح عن المعلومات، ويتوقف استخدام أي منها على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية تلك المعلومات، إذ أن المعلومات الأساسية ويجب إظهارها ضمن القوائم المالية، أما المعلومات المكتملة فيتم الإفصاح عنها في الملاحق، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق منها:

1. القوائم المالية (Financial statements): إن جزء مهم من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات؛

2. المعلومات بين الأقوس (Parenthetical Information): يمكن عرض الشروح التفسيرية لبعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالحاسبة كملاحظات بين أقواس، مثل توضيح طريقة التقييم المستخدمة، القيم البديلة مثل سعر السوق الجاري وغيرها؛²

¹ - يحي سعيدي، لخضر أوصيف: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، أيام 13-14 ديسمبر 2011، ص 13.

² - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص-ص 583-585.

3. **الملاحظات الهامشية (Footnotes):** تهدف إلى عرض المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بالقوائم المالية، والتي لا يمكن عرضها في صلب القوائم دون انتقاص من وضوحها، إذ عادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل على المعلومات الواردة في القوائم المالية، أو لعرض معلومات إضافية ذات أهمية ثانوية،¹ وفي ما يلي شرح لأكثر الملاحظات الهامشية شيوعاً:

- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية (Disclosure of Accounting Policies):** يجب الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسة، لأن ذلك يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل، خاصة عند إجراء عملية المقارنة، ومن بين السياسات التي ينبغي الإفصاح عنها: طريقة تقييم المخزون، طريقة الاهتلاك المتبعة،² فضلاً عن ذلك يجب الإفصاح عما إذا تم إعداد القوائم المالية على أساس يختلف عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً؛³ ولا يجوز في أي حال من الأحوال تبرير سياسات ومعالجات محاسبية خاطئة بالإفصاح عنها سواء ضمن السياسات المحاسبية أو الإيضاحات الأخرى التفسيرية؛⁴

- **الإفصاح عن التغييرات المحاسبية (Disclosure of Accounting CHanges):** إذا انتقلت المؤسسة من مبدأ محاسبي إلى آخر، فعلى المحاسب الإفصاح عن نوع التغيير، وأسباب هذا التغيير، بالإضافة إلى ذلك ينبغي الإفصاح في الهوامش عن أثر ذلك التغيير على المبالغ النقدية بين الفترة الحالية والسابقة،⁵ إذ أن التغيير في السياسات المحاسبية قد يكون له تأثير على الأرقام الخاصة بالفترة الحالية فقط، (مثل التغيير في طريقة احتساب الاهتلاك)، أو قد يكون له أثر رجعي (مثل التغيير إلى معيار محاسبي جديد ينص على المعالجة بأثر رجعي)، ففي الحالة الأولى يتم احتساب الأثر المتراكم لاستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة ويتم الإفصاح عن هذه التسوية في قائمة الدخل عن الفترة الحالية في قسم مستقل من هذه القائمة يقع بين العناصر العادية وبين رقم الدخل الصافي، إذ أن الأثر المتراكم لا يعتبر من العناصر غير العادية، كما يجب بيان هذا الأثر صافياً من الضريبة، ولا يتم إجراء أي تعديل للقوائم المالية للسنوات السابقة، أم في الحالة الثانية فيتطلب الأمر إعادة تعديل القوائم المالية للفترة السابقة؛

- **الإفصاح عن التغيير في التقديرات (Disclosure of CHange Estimations):** يحدث التغيير في التقديرات نتيجة الحصول على معلومات جديدة أو نتيجة لاكتساب الخبرة مع مرور الوقت ومثال ذلك التغيير في تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وإن التغيير في التقديرات المحاسبية يتطلب بيان أثره على الفترة الحالية

¹ - إيدون س. هندركسن: النظرية المحاسبية، تعريب: كمال خليفة أبو زيد، ط4، دار المطبوعات الجامعية، جوج عوض، الإسكندرية، 1990، ص785، 786.

² - Disclosure Of Accounting Policies www.primeacademy.com 14/03/2013 09:30.

³ - M. Bragg Steven: **Accounting Reference Desktop** , John Wiley and Sons, New York, 2002, p110.

⁴ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص326.

⁵ - Steven M. Bragg, Op.cit, p110.

والمستقبلية، بدون أثر رجعي، لأنّها لم يكتشف خطأ وإنما تصحيحات متكررة ومعتادة ينبغي القيام بها متى تطلب الأمر ذلك؛¹ حيث يجب على المؤسسة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بمبلغ وطبيعة التغيير في التقدير إذا كان له أثر على الفترة الحالية والمستقبلية؛

- الإفصاح عن تصحيح الأخطاء (Disclosure of Error Corrections): يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الخطأ ومبلغ تصحيح للسنة الحالية والسنوات السابقة، وأن المعلومات الخاصة بالسنوات السابقة قد تم تعديلها؛²

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: (Disclosure of Subsequent Event) : عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) * الأحداث اللاحقة على أنّها "تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية"، وتستوجب هذه الأحداث ضرورة تعديل المبالغ المقررة في القوائم المالية إذا كانت هذه الأحداث توفر معلومات إضافية تساعد في تحديد المبالغ الخاصة بالأوضاع القائمة بتاريخ الميزانية، أما إذا لم تتوفر معلومات تثبت قيمة المبالغ فيجب الاكتفاء بالإفصاح عن تلك الأحداث فقط؛³

4. القوائم الملحقة (Supplementary Statements): تشمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة في القوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، مثل قائمة التغيير في المركز المالي وقائمة الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك؛

5. تقرير المراجع (Auditors Reports) وتقرير الإدارة (Administration Reports): يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.⁴

المطلب الثاني: الإطار العام للإفصاح المحاسبي

يتم التطرق من خلال الإطار العام للإفصاح المحاسبي إلى المقومات الأساسية التي يتركز عليها الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 327، 328.

² Robert Obert: **Pratique des normes IAS/IFRS (40 cas d'application)**. Dunod, Paris, 2005, p211.

* IASC : International Accounting Standards committee

في تحليلية دراسة الميزانية (لتاريخ الأحداث اللاحقة عن الإفصاح لعدم الاقتصادية - عباس حميدي، م.م. زينب: الآثار³ الزراعية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، بدون بلد، 2009، ص 3، 4. العامة للتجهيزات الشركة

⁴ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 584.

الفرع الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية فمنها المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، الموردين وغيرهم بحيث تختلف احتياجا تهم من معلومات لذلك تعد القوائم المالية بحيث تلي المعلومات ذات القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية؛¹
2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات بخاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى؛
3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها تلك المحتواة في القوائم المالية، هذا بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم؛
4. تحديد أساليب الإفصاح: كما تطرقنا سابقاً، فإنه يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها بما كما يتطلب الأمر أحياناً الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من القوائم المالية؛²
5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يعد التوقيت المناسب من الصفات المحددة لخاصية الملاءمة، لذلك فإن المنفعة التي يحققها متخذ القرار من المعلومات المفصح عنها ترتبط بمدى حصوله على تلك المعلومات في الوقت المناسب، ففي الآونة الأخيرة تزايد استخدام القوائم المالية المرحلية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة للمستخدمين،³

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008، ص-ص 4-6.

² - لعبيبي هاتو خلف: الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، الأكاديمية العربية في الدنمرك، بغداد، 2009، ص-ص 31-34.

www.aoademy.org

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص 356.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى:

1. **عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها مثل ملائمة المعلومات للقرارات التي سيتم اتخاذها من قبل المستفيدين منها ودرجة الموثوقية فيها، بالإضافة لقبليتها للتحقق والمقارنة؛
2. **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** مجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح؛¹
3. **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة؛
4. **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة بكل دولة، ففي الدول التي تتبع المدخل القانوني تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي مصدر المهم للوائح المحاسبية وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية تلعب دورا هاما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييرها؛

5. **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.²

المطلب الثالث: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية بمثابة مخرجات النظام المحاسبي، والتي يتم إعدادها على ضوء مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير والتي تهدف إلى تأكيد الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، كما أنها تعتبر من أهم مصادر المعلومات لترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة.

¹ - سالم محمود عبود: الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بجامعة بغداد، 28/29 أبريل 2009، ص 13، 14.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص - ص 586-591.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية وأهدافها

أولاً - تعريف القوائم المالية:

من أهم التعريفات المقدمة للقوائم المالية ما يلي:

- تعرف القوائم المالية على أنها "مجموعة كاملة ومترابطة من الوثائق المحاسبية والمالية والتي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات"¹، يبين هذا التعريف أن الهدف من القوائم المالية هو التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ إقفال الحسابات من خلال الميزانية، والأداء من خلال جدول حسابات النتيجة و التغير في تلك الوضعية من خلال جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

- كما عرفت بأنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصاً كميًا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها"²، يضيف هذا التعريف أن القوائم المالية تمثل المنتج النهائي للعملية المحاسبية، وتختص بتوفير معلومات كمية، وتعتبر وسيلة أساسية لاتخاذ القرارات.

- كما تعرف على أنها "تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وقوائم مكملة للقوائم الأساسية وهي التي تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة بناء على ظروف معينة"³، يبين هذا التعريف أنه بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية توجد قوائم إضافية تعدها المؤسسة بشكل اختياري مثل قائمة القيمة المضافة.

كما يجب الإشارة إلى وجود فرق بين القوائم المالية والتقارير المالية، إذ أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية، أما التقارير المالية فتشمل بالإضافة إلى القوائم

¹ -J.F. des Robert, F. Méchin, H. Puteaux, **normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004, p12.

² - خالد جمال جعرات: معايير التقارير المالية الدولية، ط1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2008، ص93.

³ - مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص28.

المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، مثل تقرير مجلس الإدارة، أو تقرير عن تغير الأسعار في صورة وحدة نقد ذات قوة شرائية موحدة، أي أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.¹

ثانياً-أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك فإن القوائم المالية توفر معلومات ذات الاستخدام العام ولا يمكن أن توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون، لأن القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة، بينما تتعلق القرارات التي يقوم المستخدمون باتخاذها بالمستقبل، كما أن القوائم المالية لا توفر بضرورة معلومات غير مالية،² ويجب الإشارة إلى أن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والقانونية، كذلك يجب أن توجه أهداف القوائم المالية أساساً نحو حاجة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم سلطة الحصول على المعلومات التي يرغبونها،³ وعادة ما تتركز القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها، ودرجة التأكد المتعلقة بها، ويكون المستخدمون قادرين على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة:⁴

1. **المركز المالي (Financial Position):** يتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي، ودرجة سيولتها وقدرتها على الوفاء بديونها، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعيش فيها، وتعتبر المعلومات عن الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة وقدرتها على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة في المستقبل، وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي، وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد كذلك في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل جديد،

¹ - طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 39، 40.

² - أمين السيد أحمد لطفى: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 47.

³ - كمال الدين مصطفى الدهراوي: المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 30.

⁴-Sami Bouassida & Mohamed Moural Lakhthar, **Cadre pour la préparation et la présentation des états financiers, Séminaire sur le thème: les normes IAS / IFRS en entreprise**, C.S.B. Audit & Conseil, fevrier2005, p-p 11-13.

أما المعلومات المتعلقة بالسيولة والقدرة على الوفاء، فتكون ذات فائدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال فترة الاستحقاق، وتقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية؛

2. **الأداء المالي (Financial Performance):** المعلومات عن أداء المؤسسة، تتعلق خاصة برحبتها، وتكون ضرورية لتقدير التغيرات الممكنة في الموارد الاقتصادية والتي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الوحدة في المستقبل، وتكون المعلومات عن الأداء ذات فائدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية انطلاقاً من مواردها الحالية، كذلك تساعد في اختبار فعالية المؤسسة في توظيف الموارد الإضافية، وتقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل؛

3. **التغيرات في المركز المالي (Changes in Financial Position):** تستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي في حساب الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية للمؤسسة، أثناء الفترة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، واحتياجات المؤسسة لاستخدام التدفقات النقدية، ويمكن التعرف على المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي من خلال قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغيرات في المركز المالي؛

من أمثلة القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية:¹

1. تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة؛

2. تقييم مقدرة الوحدة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين؛

3. تقييم الضمانات المقدمة عن المبالغ التي تقترضها المؤسسة؛

4. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية وجودة المعلومات

أولاً- مستخدمو القوائم المالية: يتمثل مستخدمي المعلومات المحاسبية في:

1. **المستثمرون والمساهمون (Investors and Owners):** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تساعد في التقرير

ما إذا كانوا سيشترون الأسهم أو يحتفظون بها، أو يبيعونها، ويهتم المساهمون أيضاً بالمعلومات التي تمكنهم من

تقييم مدى قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح؛

¹ - أحمد نور: المحاسبة المالية (القياس التقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 34، 35.

2. **المسيرون (Managers):** إن وظائف الإدارة الأساسية هي وضع الأهداف ورسم السياسات، إعداد الخطط واتخاذ القرارات، وحتى تستطيع الإدارة بناء خططها وسياساتها على أسس علمية سليمة، فإنها تعتمد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية؛
 3. **المقرضون (Lenders):** ينحصر اهتمام المقرضين في المعلومات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد الخاصة بها سوف يتم سدادها عند استحقاقها؛
 4. **الموردون (Suppliers):** يهتم هؤلاء على المعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت ديونهم التي في ذمة المؤسسة ستسد لهم بتاريخ استحقاقها، ويهتم الدائنون التجاريون عادة بالمؤسسة في الأجل القصير بدرجة أكبر من اهتمام المقرضين؛¹
 5. **الجمهور (Community):** حيث أن لهذا الأخير اهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق مثلاً باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، حيث أن المؤسسة عضو فعال في المجتمع يؤثر ويتأثر به؛²
 6. **الحكومة ومؤسساتها (Government):** تستخدم الحكومة المعلومات المتعلقة بالأرباح والإيرادات والقدرة المالية في تحديد مقدار الضريبة؛
 7. **الموظفون (Employees):** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في التوظيف، و منح المكافآت؛
 8. **المنافسون (Competitors):** يمكن للمنافسين أن يستخدموا المعلومات المتعلقة بالأداء كميّار لتقييم أداء المؤسسة، وقدّرتها المالية، إذ يمكن لتلك المعلومات أن تفيدهم في تحديد الخطط المستقبلية للمؤسسة، فمثلاً ارتفاع نسبة الرفع المالي يمكن أن يدل على رغبة المؤسسة في التوسع في السوق.³
- يمكن وصف هؤلاء المستخدمين بأن لهم مصالح مباشرة في المؤسسة، وهناك مستخدمين آخرين لهم مصالح غير مباشرة مثل المستشارين والمحللين الماليين الذين يقدمون خدماتهم لرجال الأعمال والباحثين، وهيئات أسواق المال، وغيرها، ولا يمكن حصر جميع مستخدميها وما تطرقنا إليه يعتبر الفئات الرئيسية فقط.

¹ - ياسين أحمد العيسى: أصول المحاسبة الحديثة، ج1، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003، ص28، 29.

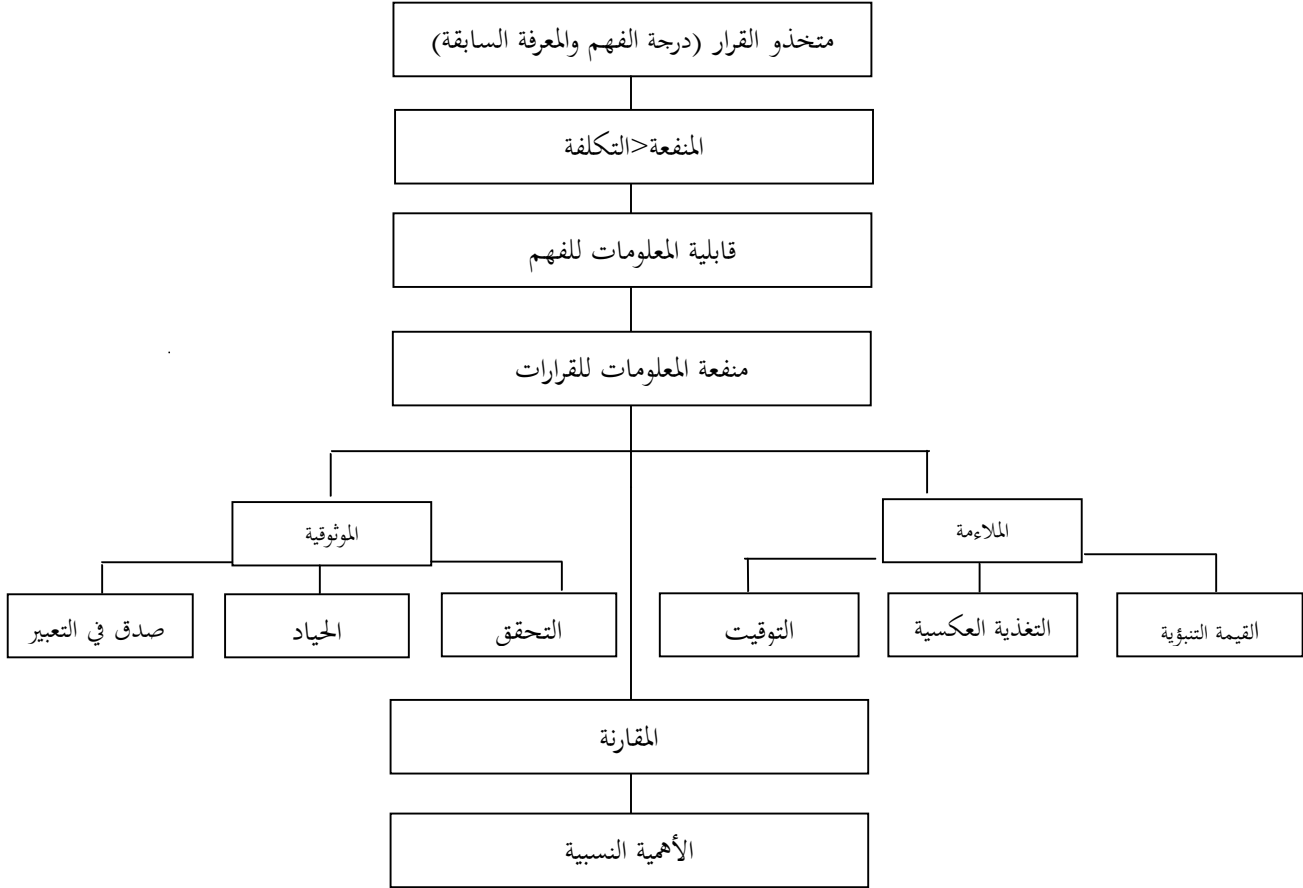
² - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص44.

³ - Peter Atrill, Eddie Mclaney: **Financial Accounting for decision makers**, 6th edition, Pearson, England, 2011, p27

ثانياً- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة بالنسبة لمستخدميها، ويمكن توضيح هذه الخصائص من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.



المصدر: كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 34.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومات تنقسم إلى:

1. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات: وتمثل في:

- قابلية للفهم (Understandability): ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من قبل المستخدمين الذين لديهم مستوى معقول من المعرفة عن المؤسسة، وأنشطتها الاقتصادية، وفي مجال المحاسبة، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة¹؛

¹ - Abbas Ali Mirza Magnus Orrell Graham J. Holt: IFRS (Practical Implementation Guide and Workbook), Second Edition, John Wiley and Sons, INC, United States of America, 2008, p 9,10

2. الخصائص الأساسية: تتكون من:

- **الملاءمة (Relevance):** تتطلب هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، أي أن المعلومات تكون ملائمة إذا كانت تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة، والمستقبلية، أو تصحيح عملية التقييم السابقة،¹ وتنقسم هذه الخاصية إلى الخصائص الثانوية التالية:
- **التوقيت المناسب:** يفترض بالمعلومات أن تصل إلى مستخدميها في الوقت الذي تؤثر فيه على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخر، كما لا يجب أن تفقد موثوقيتها، أي لا يؤثر الاستعجال في الحصول على المعلومات المالية على تمثيلها الصادق ودقتها وحياديتها؛²
- **القيمة التنبؤية:** يقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية؛
- **التغذية العكسية:** أي أنها تساعد مستخدم المعلومات على تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.³
- **الموثوقية (Reliability):** تكون المعلومات ذات موثوقية، إذا كانت خالية من الأخطاء المادية، والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق الأحداث التي قامت بها المؤسسة،⁴ تنقسم هذه الخاصية بدورها إلى:
- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية، كأن تعبر الميزانية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها عناصر الميزانية،⁵ إلا أن هذا لا يعني بالضرورة توفر الدقة المطلقة، خاصة وأن المحاسبة تنطوي على التقريب والتقدير الشخصية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس حدث معين والإفصاح عنه في ظل الظروف التي أحاطت بذلك الحدث يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث؛⁶

¹ - Idem, P10.

² - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص55

³ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص203، 204.

⁴ - Abbas Ali Mirza Magnus Orrell Graham J. Holt:, Op.Cit , p 9,10

⁵ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص-8-10.

⁶ - سيد عطا الله السيد: نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الرابية، عمان، الأردن، 2009، ص105، 106.

- **الحياد:** تعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف معين على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف محدد، وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، مثل عدم تعديل القوائم المالية من التضخم بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء؛¹
- **القابلية للتحقق:** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس، كما أن القياس القابل للتحقق هو قياس موضوعي بمعنى أنه يمكن إثباته بأدلة ومستندات.²
- 3. **قابلية للمقارنة (Comparability):** ويعني إمكانية مقارنة معلومات الفترة الحالية بالفترة السابقة، أو المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة بالمعلومات الخاصة بمؤسسة أخرى، وحتى تكون عملية المقارنة ممكنة يجب أن تتم محاسبة الأحداث والعمليات بنفس المبادئ والأسس من فترة إلى أخرى وبين مختلف المؤسسات.
- 4. **الأهمية النسبية (Materiality):** والتي تعني أنه من الضروري عرض المعلومات التي يؤدي حذفها أو شطبها إلى التأثير السلبي على القرارات الاقتصادية المتخذة بالاستناد إلى القوائم المالية.³
- 5. **القيود على المعلومات المحاسبية:** تتمثل هذه القيود في:
 - **الموازنة بين التكلفة والعائد (Cost-Benefit):** حيث يتعلق هذا البند بوجود زيادة المنافع المتوقعة من المعلومات عن تكاليف الحصول عليها؛
 - **الموازنة بين الصفات النوعية (Qualitative Characteristics Balancing):** يجب أن ينظر إلى الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شمولية، أي لا يتم تفضيل صفة على أخرى، حيث يمكن أن يؤدي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي على المعلومات التي يتم عرضها.⁴

المطلب الرابع: مكونات القوائم المالية

حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول فإن القوائم المالية تتكون من أربع قوائم مترابطة تتمثل في الميزانية، قائمة الدخل، قائمة الحقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الملاحظات.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل

أولاً. قائمة المركز المالي (Statement of financial position):

¹ - محمد أبو نزار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص9.

² - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص207.

³ - Abbas Ali Mirza Magnus Orrell Graham J. Holt, op.cit, p10.

⁴ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص55، 56.

1. تعريفه: ميزان على أ نها وثيقة تبين الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد، كما أ نها تفرق بين الأصول والخصوم وأرأسمال الخاص في تاريخ إقفال الحسابات.¹
2. مزايا قائمة المركز المالي: تعتبر من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها حيث تحقق المزايا التالية:
 - بيان المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
 - تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاما نها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بالنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاما نها؛
 - بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاما نها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
 - التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بالنسبة للالتزامات إلى حقوق الملكية؛
 - تقييم مدى قدرة المؤسسة على القيام بواجبا نها ووظائفها من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
 - القيام بعمليات التحليل المالي مثل حساب النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
 - بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
 - الوقوف على مدى استمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية؛
 - معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثمارا نها المالية.
3. تصنيف الميزانية: يقصد بتصنيف الميزانية ترتيب عناصرها على شكل مجموعات متجانسة ذات عناوين معبرة، ويساعد التصنيف الملائم على دقة التحليل المالي فوجود قواعد محددة تحكم ترتيب مكونات الميزانية يضمن إمكانية إجراء المقارنات بين هذه المجموعات في الميزانية أو تتبع تطورها على مدى فترات زمنية سواء كان بالنسبة للوحدة الاقتصادية أو بين عدة وحدات،² وتتكون الميزانية من ثلاث أقسام رئيسية هي:
 - الأصول (Assets): وهي عبارة عن موارد التي تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، والتي تتوقع أن تتولد منها منافع اقتصادية مستقبلية، وإن السيطرة على هذه الموارد تتحدد بالقدرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من هذه الأصول، وتقسّم الأصول إلى الأصول الجارية والأصول غير الجارية ويصنف الأصل على أنه من الأصول الجارية إذا كان من المتوقع تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أو إذا كانت المؤسسة تسعى إلى المتاجرة بها في الأجل القصير أو خلال 12 شهر من

¹ -J.F. des Robert, F. Méchin, H. Puteaux, Op.cit, p108.

² - حسين قاضي، مأمون حمدان: نظرية المحاسبة، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 247، 248.

تاريخ إعداد الميزانية؛ بالإضافة إلى ذلك النقدية والنقدية المعادلة والتي لا توجد قيود على استعمالها، أما الأصول غير جارية فتتضمن كافة الأصول التي لا تتحقق فيها الشروط السابقة؛

- **الخصوم (Liabilities):** تتضمن كافة الالتزامات الحالية على المؤسسة والناجئة عن الأحداث السابقة، والتي تتطلب من المؤسسة التضحية ببعض المنافع الاقتصادية للتخلص منها ويمكن تقسيم الخصوم إلى الخصوم الجارية، وتتضمن كافة الخصوم التي تتوقع المؤسسة تسديدها خلال الدورة التشغيلية العادية، وأما تلك التي لا تستحق الدفع خلال 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية، والخصوم غير الجارية وهي كافة الخصوم التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة؛¹

- **حقوق الملكية (Owners Equity):** وتمثل القيمة المتبقية من صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها وتعتبر البنود التالية الحد الأدنى للبنود الواجب عرضها في حقوق الملكية وهي: حقوق الأقلية، رأسمال المصدر والاحتياطات المرتبطة بأصحاب الملكية للشركة الأم، الأرباح المحتجزة، الزيادة في الرأسمال وتتضمن علاوة الإصدار والزيادة بسبب عمليات أخرى مثل توزيعات الأسهم المسجلة بالقيمة الاسمية، كما يضاف إلى حقوق الملكية الرأسمال الذي تم استلامه كتبرع وبعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية كالأرباح أو الخسائر غير المتحققة المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية.²

ثانيا. قائمة الدخل (Income statement):

1. **تعريفها:** أعطيت عدة تسميات لهذه القائمة إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال في فترة معينة، مبتدئ بالمبيعات مطروح منها تكلفة المبيعات والمصاريف الأخرى، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، كما أن النظام المحاسبي المالي يعطيها نفس التسمية،³ وتظهر قائمة الدخل نتيجة العمليات للسنة المالية السابقة والحالية، كما تبين كافة المصاريف والإيرادات وتقيس ربحية المؤسسة لفترة معينة من الزمن، وعلى الرغم من أن قائمة الدخل لا تظهر توقيت التدفقات النقدية إلا أنها تعطي أفضل وصف لحالة مؤسسة،⁴ ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية باستثناء المساهمات التي تتم من قبل الملاك وتعرف المصاريف (الأعباء) بأنها نقص في

¹ -J.F. des Robert, F. Méchin, H. Puteaux, Op.cit, p-p 24-26.

² - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 118.

³ - سالمي محمد الدينوري: قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 41.

⁴ -E.eldon eversull, Beverly L Rotqn: **Analysis of Financial Statements**, USDA, Washington, 1997, p9.

المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية وبالتالي تؤدي إلى نقص في حقوق الملكية ما عدا توزيعات للمساهمين فلا تعتبر ضمن الأعباء،¹ ويتضمن مفهوم الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، أما المكاسب فتنشأ في سياق النشاطات غير العادية للمؤسسة مثل بيع الأصول غير المتداولة، وتتضمن المصاريف الخسائر التي لا تنشأ ضمن النشاط العادي للمؤسسة مثل الخسائر الناتجة عن الحرائق.²

2. **مزاي قائمة الدخل:** تكتسب قائمة الدخل أهمية كبيرة لأنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وبالتالي تساعد في تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم من المؤسسة، وتستخدم قائمة الدخل أيضا من قبل أطراف أخرى بخلاف المستثمرين والدائنين، على سبيل المثال يمكن للعملاء استخدام قائمة الدخل لمعرفة قدرة المؤسسة على تقديم السلع المطلوبة، أو تستخدمه الحكومة لصياغة السياسة الضريبية والاقتصادية،³ كما أن قائمة الدخل تساعد في تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وتقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها، لذلك تعد قائمة الدخل القائمة الأهم من بين القوائم المالية باعتبارها مؤشرا لرقم وتحديد الاتجاه بآن واحد، فهي مؤشر لرقم نتيجة الأعمال لدورة معينة وتساعد على تحديد الاتجاه للدورة التالية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية.⁴

3. **طرق إعداد قائمة الدخل:** يمكن إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل وهنا يتم مقابلة الإيرادات والمكاسب الخاصة بفترة معينة مع المصروفات والخسائر الخاصة بذات الفترة أي أن قائمة الدخل لا تستبعد العناصر غير العادية؛ أو يتم إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم دخل الفترة وهنا لا يتم إدراج المكاسب والخسائر ضمن قائمة الدخل بل يتم معالجتها ضمن حقوق الملكية، أي يتم استبعاد العناصر غير العادية، إلا أنه في الوقت الحالي أصبح يؤخذ بالطريقتين حيث يتم تقسيم قائمة الدخل إلى قسمين رئيسيين قسم يحتوي العناصر العادية والآخر يحتوي العناصر غير العادية؛⁵ كما أنه وبموجب المعيار المحاسبي الدولي الأول يجب تصنيف المصاريف وتحليلها إما حسب الطبيعة (مواد أولية، مصاريف الموظفين..) أو حسب الوظيفة (مصاريف إدارية، مصاريف البيع)، وفي حالة استخدام المؤسسة للتصنيف الأخير يتوجب عليها في هذه الحالة الإفصاح

¹-Jean – Jacques Julian: les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition foucher, 2007/2008, p 22.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 46.

³ - دونالد كيسو، جيري ويجانت: المحاسبة المتوسطة، تعريف: أحمد حامد حجاج، سلطان محمد السلطان، ج 1، دار المريخ، الرياض، 1996، ص 168، 169.

⁴ - رضوان حلوة حنان: تطور الفكر المحاسبي، ط 1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 314.

⁵ - خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 125.

عن طبيعة المصاريف في كل وظيفة مثل تحليل المصاريف البيعية إلى اهتلاك ورواتب والأجور¹، وحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول يجب أن تتضمن قائمة الدخل الحد الأدنى من المعلومات التالية:²

- الإيرادات من الأنشطة العادية؛
- الأعباء المالية؛
- الحصة من النتيجة الصافية في المؤسسة الزميلة والمؤسسات المشتركة التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لطريقة الشراء؛
- الأعباء الضريبية علي النتيجة؛
- النتيجة الإجمالية؛
- النتيجة الصافية للفترة.

الفرع الثاني: قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

أولاً. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of Changes in Equity)

1. تعريفها تتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين نهاية وبداية الفترة، إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزءاً من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

2. مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها، والتغيرات التي تحصل فيها خلال الفترة، وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.³

3. بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول من المؤسسة نشر معلومات

تتعلق بالتغيرات في حقوق الملكية في قائمة منفصلة عن القوائم المالية، وعلى خلاف جدول تدفقات الخزينة فإنه لا يوجد معيار محاسبي دولي منفصل يعالج هذه القائمة، ويجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات التالية.

- نتيجة الفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصاريف المكاسب والخسائر الواجب الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية، وكذلك إجمالي هذه البنود.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 51.

²-Pascal Barneto: Normes IFRS, 2 éme édition, Dunod, Paris, 2006, p263.

³ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 126.

- الأثر المتراكم للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن؛ أما المعلومات التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو في الإيضاحات:
- العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات إل الملاك.
- رصيد النتيجة المتراكمة غير الموزعة في بداية و نهاية الفترة والتغيرات خلال الفترة.
- تسوية بين القيم الدفترية في بدايو نهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال، علاوة الأسهم، الاحتياطات مع توضيح كل تغير بشكل منفصل¹.

ثانيا. قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement)

1. **تعريف قائمة التدفقات النقدية:** تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة بحيث يتم تصنيفها إلى التدفقات من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية،² ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد الاحتياجات النقدية وتوضيح كيفية استخدامها.³
2. **مزايا قائمة التدفقات النقدية:** تعتبر واحدة من القوائم المالية الأساسية، إذ أنها توفر معلومات حول المقبوضات والمدفوعات النقدية، كما تبين مصادر النقد واستخدامها، ومن المهم التوضيح بأن هذه القائمة ليست بديل لقائمة الدخل وإنما لكل منهما أهداف مختلفة، فقائمة الدخل تبين نتيجة المؤسسة التي يمكن استخدامها كأساس لتقييم أداء المؤسسة، في حين تبين قائمة التدفقات النقدية التغيرات في النقد، كما تبين مختلف العمليات والأحداث التي أثرت على التدفقات النقدية، وعلى خلاف القوائم المالية السابقة فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على أساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق، وبالتالي فإنها تعطي صورة أكثر اكتمالا عن عمليات المؤسسة ومركزها المالي، كما أن هذه القائمة تعكس مختلف العمليات والأحداث الموضحة في الميزانية وقائمة الدخل والتي تؤثر على النقد، وبالتالي يمكن استخدام المعلومات المتوفرة في الميزانية وقائمة الدخل كأساس لإعداد هذه القائمة؛ كما تزود قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين والدائنين بمعلومات حول التدفقات النقدية من أجل استخدامها كأساس لتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد صافي تدفق نقدي إيجابي في المستقبل، كما تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومدى قدرتها على تقديم توزيعات للمساهمين كما أن التحليل الدقيق لهذه القائمة يعتبر بمثابة إنذار مبكر عن مشاكل العسر المالي،⁴ إضافة إلى ذلك تساهم في تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات لأنه يلغي المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العملية المالية.⁵

¹ -Jean – Jacques Julian, Op.cit, p34.

² -W.stevn Albrecht, K. stice Early, D.stice james: **Financial Accounting**, 10th edition, Thomson, USA, 2008, p31.

³ - Bruno Bachy, Michel Sion : **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2^{ème} édition, Dunod, paris, 2009, p85.

⁴ -W.stevn Albrecht, K. stice Early, D.stice james, Op.cit, p 615, 616.

⁵ - Bruno Bachy, Michel Sion, Op.cit, p85.

3. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقتين هما:

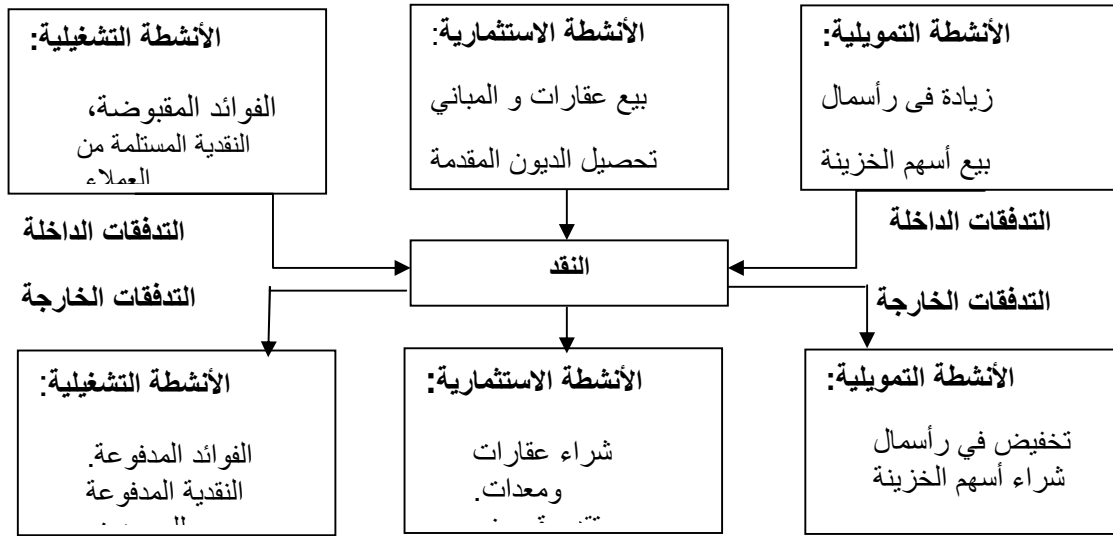
- الطريقة غير المباشرة (Indirect Method): بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات التي تحدث في النقد من الأنشطة التشغيلية؛
 - الطريقة المباشرة (Direct Method): بموجبها يتم الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويكمن الاختلاف بين الطريقتين في الأنشطة التشغيلية فقط، أما في الأنشطة التمويلية والاستثمارية فيتم إعدادها بنفس الأسلوب في الطريقتين¹، ويفضل مجلس معايير المحاسبة الدولية الأسلوب المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية لأنه يوفر معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدامات النقد، قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة.² تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود التالية:³
 - الأنشطة التشغيلية (Operating Activities) وهي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي لا تعتبر في ذات وقت نشاطات استثمارية أو تمويلية؛
 - الأنشطة الاستثمارية (Investing Activities): وهي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها إضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة؛
 - الأنشطة التمويلية (Financing Activities): النشاطات التي تخص الرأسمال المملوك وهيكل الاقتراض في المؤسسة وتسديد القروض؛
- يعرض الشكل التالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة موزعة على النشاطات السابقة كما يلي:

¹ - Charles T. Horngren, Walter THarrison Jr, M.Suzanne Oliver : **Accounting**, 10th edition, Pearson, USA , 2012, P664.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 98، 99.

³ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 131، 132.

الشكل رقم (4-1): التدفقات النقدية



المصدر: دونالد كيسو، جيرري ويجانت: المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، سلطان محمد السلطان، ج1، دار المريخ، الرياض، 1996، ص249.

يتضح من الشكل أن قائمة التدفقات النقدية تهتم بالمقبوضات والمدفوعات النقدية الموزعة على الأنشطة الاستثمارية، التمويلية والتشغيلية.

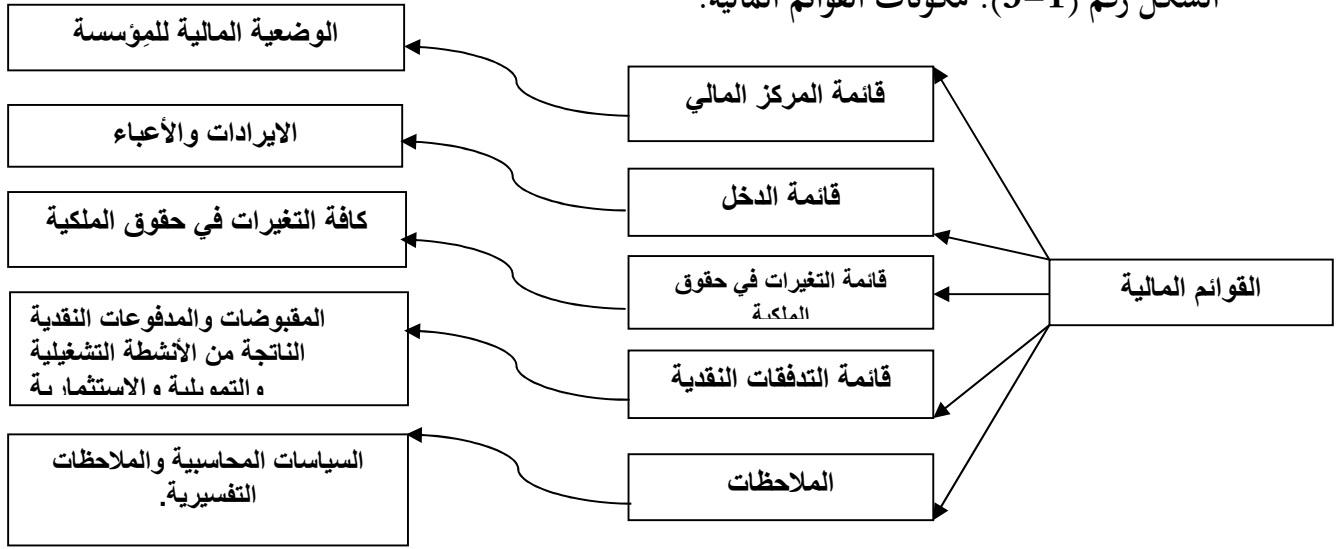
بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة تحتوي القوائم المالية أيضا على الملاحظات* وتسمح هذه الأخيرة بتوضيح معايير التقييم المستخدمة في إعداد القوائم المالية وكذلك السياسات المحاسبية المتبعة وحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول يجب أن تتضمن الملاحظات الهامشية ما يلي:

- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في ذلك؛
- عرض المعلومات المنصوص عليها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتي لم يتم عرضها في القوائم المالية؛
- تزويد بالمعلومات الإضافية الغير مذكورة في القوائم المالية.¹

ويمكن توضيح عناصر القوائم المالية من خلال الشكل التالي:

*: تم التطرق إلى الملاحظات بالتفصيل في الفرع الخاص بأساليب الإفصاح عن المعلومات.

الشكل رقم (1-5): مكونات القوائم المالية.



Source: Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell Graham J. Holt: IFRS (Practical Implementation Guide and Workbook), 2nd edition, John Wiley and Sons, INC, United States of America, 2008, p14.

المبحث الثالث: التضخم في الفكر الاقتصادي

قبل الخوض في المنظور المحاسبي للتضخم، لا بد من التطرق إلى نظرة الفكر الاقتصادي لهذه الظاهرة، التي أثارَت جدلاً كبيراً لدى الاقتصاديين حول مفهومها حيث لم يتفق أغلبهم على مفهوم محدد لها، كما تعددت أسبابه وأنواعه بتعدد الزاوية التي ينظر إليه من خلالها، إضافة إلى أن آثاره تمس أغلب الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما جعل الدولة تطبق العديد من السياسات لمعالجة سلبياته والحد من آثاره.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

يخصص هذا المطلب لتوضيح مفهوم التضخم وكذا التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى حدوثه.

الفرع الأول: تعريف التضخم

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد، وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد لدراسة تلك الظاهرة وشيوع استخدام هذا اللفظ فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، يلقي قبولاً عاماً في الفكر الاقتصادي،¹ ومن أبرز التعريفات المقدمة له ما يلي:

¹ - بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص140.

- "التضخم هو الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار" ينطوي هذا التعريف على عدة أركان رئيسية أولها ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات، وليس مجرد ارتفاع أسعار لبعض السلع فقط، وثانيها أن هذا الارتفاع بشكل كبير فمن المتعارف عليه أنه إذا بلغ معدل زيادة الأسعار أقل من 5% سنويا فإن هذا المعدل يعتبر مقبولا ولا يكون هناك تضخم، والركن الأخير من هذا التعريف هو الاستمرار إذ أن الارتفاع في الأسعار يجب أن يسود للعدد من السنوات.¹
 - كما يعرف بأنه "الزيادة في كمية النقود بالنسبة إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات"،² يبين هذا التعريف بأن التضخم يحدث نتيجة اختلال التوازن بين القطاع النقدي والقطاع السلعي.
 - كما يمكن تعريف التضخم من خلال النظريات المفسرة له إذ تعرفه النظرية الكمية للنقد بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" وبالتالي ترى هذه النظرية أن السبب الأساسي للظاهرة التضخم هو الإفراط النقدي على شرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛ كما تعرف نظرية الدخل والإنفاق التضخم على أنه "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" أي أن زيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع على حالها، وإن هذا التعريف يتشابه إلى حد ما مع النظرية الكمية، أما نظرية العرض والطلب فتعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض بزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار". أي هناك خلل توازني بين العرض والطلب.³
- نستنتج أن التضخم ظاهرة نقدية تنتج عن الاختلال بين كمية السلع المنتجة والمباعة وكمية النقود المتاحة، كما أن مظاهره تتجسد في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

من أهم الأسباب المفسرة للتضخم ما يلي:

1. **التضخم الناتج عن سحب الطلب (Demand-Pull Inflation):** يحدث التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وتتمثل أهم أسبابه في زيادة العجز في الموازنة العامة، فعندما يرتفع الإنفاق الحكومي عن الإيرادات فإن جزءا من هذا العجز يغطي عن طريق إصدار النقود بواسطة البنك المركزي، كما يمكن أن

¹ عبد المطلب عبد ا مجيد: الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص241.

² عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص283.

³ غازي حسين عناية: التضخم المالي، ط1، دار الجليل، بيروت، 1992، ص-ص 14-18.

تزداد كمية النقود نتيجة القروض التي تمنحها البنوك التجارية،¹ ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي تمويل العمليات الحربية عن طريق الإصدار النقدي، ولا يمكن إهمال دور التوقعات والأوضاع النفسية في حدوث التضخم خاصة في فترات الحروب إذ تكون فيها الظروف مهيأة لتقبل الأقسايل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلاً مما يزيد من حركة الانتعاش والطلب على السلع والخدمات فترتفع أسعارها؛²

2. التضخم الناتج عن دفع التكاليف (Cost-Push Inflation): يحدث التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في كل القطاعات، مثل ارتفاع تكاليف الأجور، وأسعار المواد الأولية، ومعدلات الفائدة، إلا أنه يمكن اعتبار تكاليف الأجور من الأسباب الجوهرية لحدوث التضخم³، كما يمكن أن ينشأ التضخم بسبب الانخفاض في الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات، ويمكن التحكم في هذا النوع من التضخم عن طريق زيادة الإنتاج وربط الأجور بالإنتاجية؛

3. التضخم المشترك (Mixed Inflation): قد يحدث التضخم نتيجة تفاعل كلا من الطلب والتكلفة معاً، فإذا زادت كمية النقود وكانت الأجور مرتبطة بالأسعار فإن هذا سوف يبرر زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع التكاليف وبدورها يزيد من التضخم، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأجور سوف تؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي تدفع التضخم نحو الارتفاع.⁴

نستنتج أن أسباب التضخم تتمثل في مجموعة من العوامل يرتبط بعضها بجانب الطلب والبعض الآخر بجانب العرض، محدثة بذلك خلل بينهما فتؤدي إلى حدوث التضخم.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المعايير المعتمدة في التمييز بين تلك الأنواع، كما يتم قياسه بطرق مختلفة وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع التضخم

تتمثل أنواع التضخم بالإسناد إلى المعايير التالية في:

1. معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان: يتجسد تحت هذا المعيار الأنواع التالية من الاتجاهات التضخمية:

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 242 .

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 150، 151 .

³ - Jean Magnan: **Monnaie et inflation** [http : junon.univ-cezanne.fr](http://junon.univ-cezanne.fr) 20/5/2013 15 :20.

⁴ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 243، 244.

- **التضخم المكشوف (Open Inflation):** ويتسم في الارتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية؛
- **التضخم المكبوت (Repressed Inflation):** يتجلى هذا النوع في التدخل من قبل الحكومة في سير حركة الأثمان فتحدد الدولة المستويات العليا لها، بغرض منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، فالظواهر التضخمية تبقى موجودة والدولة بتدخلها لا تقضي عليها وإنما تحد من تفشيها وبصفة مؤقتة.¹
- 2. **مقياس حدة الضغط التضخمي:** يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته إلى:
 - **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً، وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة رغم وجوده بصفة دائمة؛²
 - **التضخم الجامح (Hyper Inflation):** ترتفع فيه الأسعار بمعدلات سريعة جداً حيث تفقد العملة لقيمتها بالكامل ويفقد الأفراد الثقة بها، ويحدث خلال فترات قصيرة جداً، ويكون عادة في أعقاب الحروب والإفراط في الإصدار النقدي.³
- 3. **مقياس القطاع الإنتاجي:** حيث يقسم التضخم على أساس هذا المقياس:
 - **التضخم الاستهلاكي أو السلعي (Commodity Inflation):** يصيب السلع الاستهلاكية، حيث يولد معه فرصة لتحقيق أرباح كبيرة مؤقتة؛
 - **التضخم الرأسمالي (Capital Inflation):** يصيب هذا النوع السلع الاستثمارية، الأمر الذي يولد معه أرباح مؤقتة لمنتجي تلك السلع.
- 4. **مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية:** حسب هذا المقياس يقسم التضخم إلى نوعين:
 - **التضخم المستورد (Imported Inflation):** يتمثل في ارتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة من الخارج والداخلية في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى الارتفاع في تكاليف إنتاج السلع وبالتالي فرض أسعار أعلى عليها؛
 - **التضخم الهيكلي (Structural inflation):** هو التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية في الوظائف الاقتصادية للدولة.¹

¹ - مفيد عبد اللاوي: محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص 94، 95.

² - إيمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 238.

³ - محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 246.

5. معيار مستوى التشغيل في الاقتصاد: اعتمادا على هذا المعيار يصنف التضخم إلى:

- **التضخم الجزئي (Partial Or Semi Inflation):** يظهر هذا التضخم قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام، حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج كما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، أي أن زيادة الطلب تنعس بشكل جزئي على الأسعار والإنتاج؛
- **التضخم البحت أو الحقيقي (Real Inflation):** ينتج عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن كل زيادة في الطلب تنعكس مباشرة على الأسعار لأن كل الطاقات الإنتاجية وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها.²

الفرع الثاني: طرق قياس التضخم

تتمثل أهم طرق قياس التضخم فيما يلي:

- أولا- الأرقام القياسية (Index Numbers)** تعرف الأرقام القياسية بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، تقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يعتمد اختيار هذا الأخير على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة، أي للأرقام القياسية تمثل النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين (سنة المقارنة) وبين متوسط الأسعار لنفس المجموعة في السنة السابقة (سنة الأساس)،³ وبصفة عامة نجد أن إعداد الأرقام القياسية يتطلب إتباع الخطوات التالية:
- اختيار مجموعة السلع والخدمات التي تدخل في إعداد الرقم القياسي؛
 - تحديد نسب استخدام السلع والخدمات المختارة على مدى الفترات المتعاقبة؛
 - اختيار فترة معينة من الفترات موضع القياس كفترة أساس يتم في إطارها تحديد سلوك الأسعار على مدار باقي الفترات؛
 - احتساب أسعار السلع والخدمات موضع الاختيار على مدى الفترات المختلفة موضع القياس بما في ذلك أسعار سنة الأساس.⁴

يمكن تقسيم الأرقام القياسية حسب معيارين كما يلي:

1. معيار تشكيلة السلع والخدمات المعنية بالقياس: تقسم الأرقام القياسية حسب هذا المعيار إلى:

¹ - عقيل جاسم عبد الله: النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 1999، ص-ص 192-197.

² - بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143، 144.

³ - نبيل الروبي: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 21.

⁴ - السيد عبد المقصود ديبان: دراسات في بعض مشاكل القياس المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 20، 21.

- الرقم القياسي لنفقة المعيشة (**Cost of living index**): يطلق عليه أيضا تسمية الرقم القياسي لأسعار التجزئة، أو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ويعكس هذا الرقم التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم للإففاق على البنود المختلفة للمعيشة مابين فترتين زمنييتين، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، أي بأسعار التجزئة وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة، وأسعار الأصول الثابتة والمالية، وبما أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكمية، فيؤخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معامل الترجيح؛
 - الرقم القياسي الضمني (**Implicit price index**): يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة، حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما يضم أسعار الجملة والتجزئة على سواء؛¹
 - الرقم القياسي لأسعار الجملة (**The Wholesale price index**): هو أداة لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من السلع في أسواق الجملة، ويمكن لهذا الرقم أن يمثل جميع المواد التي تدخل في مبادلات الجملة، أو أن يقتصر على فئة كأن يكون رقما قياسيا لأسعار الجملة للمواد الغذائية مثلا، أو للموارد المستوردة والمصدرة.²
2. معيار الوزن الترجيحي: حسب هذا المعيار نجد عدة أنواع من الأرقام القياسية، نذكر منها:
- الرقم القياسي للاسبير (**laspeyres Formula**): يركز هذا النوع في حساب الأرقام القياسية على ترجيح أسعار سنة المقارنة وسنة الأساس بكميات سنة الأساس؛
 - الرقم القياسي لباش (**Paache Formula**): يركز هذا النوع في حساب الأرقام القياسية على ترجيح أسعار سنة المقارنة وسنة الأساس بكميات سنة المقارنة؛
 - الرقم القياسي لفيشر (**Fisher Formula**): يتمثل في الجذر التربيعي لحاصل ضرب الرقم القياسي لباش ولاسبير.³

¹ عبد ا مجيد قدي: مدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص46.

² عمر السيد حسنين: فصول من تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر، ص227، 228.

³ السيد عبد المقصود دبيان، مرجع سابق، ص - ص 22-24.

ثانياً- معامل الاستقرار النقدي (Monetary stability): يستند هذا المعيار في قياس التضخم على أفكار النظرية الكمية الحديثة للنقد، والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تكون مناخاً مساعداً لظهور التضخم، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = (\Delta M/M) - (\Delta Y/Y)$$

حيث أن:

ΔM : تمثل التغير في كمية النقود
 ΔY : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي
 M : تمثل كمية النقود
 Y : تمثل الناتج القومي الإجمالي

فعندما يكون معامل الاستقرار النقدي (B) معدوماً ذلك يعني أن هناك تساوي بين التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أما إذا كان معامل الاستقرار النقدي موجباً فهذا يعني أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية، وبالعكس إذا كان معامل الاستقرار النقدي سالباً؛

ثالثاً- معامل فائض الطلب (Excess Demand): وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية التي ترى أن الزيادة في الطلب إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى الزيادة في الأسعار، ويمكن قياس التضخم وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية:¹

$$Dx = (Cp + Cg + I + \Delta S) - y$$

حيث أن:

Dx : إجمالي فائض الطلب
 I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.
 Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية
 ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.
 Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية
 Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة (الناتج الحقيقي)

رابعاً- معيار فائض المعروض النقدي (Excess supply cash): وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، وتتحدد التضخم وفقاً لهذا المعيار عن طريق الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب عليها حجم النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها) عند أسعار ثابتة وذلك خلال فترة زمنية معينة،²

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GN} \times \Delta GNP$$

¹ عبد ا لمجيد قدي، مرجع سابق، ص 47، 48.

² - مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، 2005، ص 461، 462.

حيث أن:

ΔM : تمثل التغير في عرض النقود

G: تمثل الفجوة التضخمية

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي

M: تمثل كمية النقود.

ΔGNP : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم.

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، وسنستعرض في

ما يلي أهم النظريات:

1. النظرية النقدية التقليدية في تفسير التضخم: يرى أنصار النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر كلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تنم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة التبادل الشهيرة لفيشر، والتي تصاغ كما يلي:

$$M.V = P.Q$$

حيث أن:

V: سرعة دوران النقود

M: كمية النقود.

Q: حجم المبادلات والمعاملات

P: المستوى العام للأسعار.

تفسر هذه المعادلة على أن الزيادة في كمية النقود (M) بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، ولقد تطورت هذه النظرية على يد أعضاء مدرسة كامبريدج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة بإحلال فكرة الطلب على النقود (k) مكان سرعة دوران النقود واستخدام الناتج القومي (y) بدلا من حجم المعاملات (Q)، أي أن معادلة فيشر أصبحت كما يلي:

$$M.K = P.Y$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي الحقيقي

K: الطلب على النقود.

يتمثل جوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية هي عبارة عن اختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها النظرية ليست بهذه البساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود. كما أن أزمة الكساد العظيم أثبتت فشل هذه النظرية، إذ على الرغم من زيادة كمية النقود التي أصدرتها الحكومة إلا أن الأسعار لم ترتفع، بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكبر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذا أنها وليس

للقيام بالتبادل فقط كما كانت تزعم هذه النظرية، ورغم هذه الانتقادات إلا أن النظرية النقدية التقليدية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها وخاصة في البلدان النامية حيث أن جمود جهازها الإنتاجي يقر بها من افتراض ثبات الدخل؛¹

2. **النظرية الكينزية في تفسير التضخم:** يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث أشار كينز في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، ويتميز التحليل الكينزي في تفسير التضخم بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية مستغلة ففي هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك، أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج؛

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، ومن هنا فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع، وبالتالي تخلق فائض طلب كلي يعكس نفسه انعكاسا مباشرا وكاملا على مستوى الأسعار، ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية"، ويعبر التحليل الكينزي للتضخم عن الدول الصناعية والرأسمالية التي تحقق فائضا إنتاجيا كبيرا وتتميز بأسواق عالية الكفاءة؛

3. **النظرية المعاصرة في تفسير التضخم:** أعادت مدرسة شيكاغو بزعماء "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، حيث تنظر هذه النظرية للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم النظرية النقدوية على مبدئين:

- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمي النقود والناتج، أي أن نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود؛

- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

أي أن النظرية النقدوية ترجع مصدر الارتفاع التضخمي إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

¹ - مفيد عيد اللاوي، مرجع سابق، ص - ص 88-90 .

² - مرجع نفسه، ص - ص 90-93 .

المطلب الرابع: آثار التضخم ووسائل مكافحته.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تخلف العديد من الآثار على الاقتصاد، لذلك تم وضع مجموعة من الحلول يمكن من خلالها التقليل من سلبيات التضخم والحد من آثاره.

الفرع الأول: آثار التضخم

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على كافة المستويات نذكر منها ما يلي:

1. تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني: يتطلب تحليل آثار التضخم على الدخل التمييز بين الدخل الوطني النقدي والدخل الوطني الحقيقي فالأول يعني مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلاً الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:
- أصحاب الدخول الثابتة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة؛
- أصحاب المرتبات والأجور: تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظراً لوجود الاتحادات النقابية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضاً لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة؛
- أصحاب المشروعات: أصحاب هذه الفئة غالباً ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.¹

تختلف آثار التضخم أو نتائجه باختلاف ما إذا كان التضخم متوقعاً أو غير متوقع، ففي ظل التضخم غير المتوقع تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فيكسب بعض الأفراد ويخسر آخرون فإذا زادت الرواتب والأجور ومخصصات الضمان الاجتماعي بسرعة أقل من الأسعار فإن الدخل الحقيقي سينخفض وفي هذه الحالة سيعاد توزيع الثروة لصالح أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر (أصحاب الدخول المتغيرة)

¹ - بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص-152-154.

- مقارنة بأولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اقل (أصحاب الدخل الثابتة)، و مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة بين الدائنين إلى المدينين، وتكون إعادة توزيع الثروة عند حدها الأدنى؛¹
2. تأثير التضخم على العملة: يؤدي التضخم إلى فقدان ثقة الأفراد في العملة ويزيد من التفضيل السلبي على حساب التفضيل النقدي، فيزيد ميل الأفراد إلى تحويل نقودهم إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء السلع المعمرة والعقارات، وإذا استمر التضخم بشكل حاد يكون من الضروري استخدام وحدة نقدية جديدة؛²
3. تأثير التضخم على الاستثمار: يترتب على التضخم توجه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بدرجة دوران رأس المال، مثل المضاربة على الأراضي والعقارات، وكذلك التوجه إلى السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوو القوة الشرائية المرتفعة، كل هذا يضعف من الاستثمار وعملية التنمية؛
4. التأثير على الادخار: يؤدي التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة وبالتالي تفقد وظيفتها كمستودع للقيمة، مما ينجم عنه زيادة التفضيل السلبي على التفضيل النقدي، وينعكس ذلك سلباً على الادخار؛³
5. تأثير التضخم على التجارة الخارجية: يؤثر التضخم تأثيراً سلباً على التجارة الخارجية وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وعدم قدرة السلع والخدمات المنتجة محلياً على منافسة السلع والخدمات المستوردة، مما يخلق عجز في ميزان المدفوعات؛⁴
6. تأثير التضخم على التنمية: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تنفيذ التنمية في مراحلها الأولى، فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية وكذلك يتجه قسم كبير من الأموال نحو تجارة الاستيراد والمضاربة؛⁵
7. التأثير على الأوضاع الاجتماعية والسياسية: يعمل التضخم على زيادة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في الدولة وما قد يترتب علي ذلك من أعمال الشغب وتفشي ظاهرة الفساد الاجتماعي والسياسي.⁶

¹ - فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، العدد 3، العراق، 2006، ص 26.

² - إسماعيل محمد هاشم: النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 208.

³ - علي عبد الوهاب النجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 256، 257.

⁴ - عبد الحليم كراجه، عبد الناصر عبادي: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001، ص 139.

⁵ - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 203.

⁶ - وديع طوروس: المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 264، 265.

الفرع الثاني: وسائل مكافحة التضخم.

نظراً للآثار السلبية التي تنجم عن التضخم، يتحتم تطبيق مجموعة من السياسات لمعالجة آثاره والتخفيف منها، وتتمثل هذه السياسات في ما يلي:

1. **السياسات المباشرة لمواجهة التضخم:** تتمثل الوسائل المباشرة في إجراءات اختيارية وإجراءات إجبارية، تهدف إلى تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم والتقليل من إنفاقهم الاستهلاكي، وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة إلا إذا تحققت الادخار على نطاق واسع، لأنه من الصعب إقناع الأفراد على الادخار في حالة التضخم وهو يعلم أن قيمة النقد في تناقص دائم، إلا إذا نجحت الحكومة في مراقبة الأسعار وتحديد الاستهلاك وبرهنت على قدرتها في التحكم في التضخم، إلا أن أثر الادخار الاختياري محدود جداً في معالجة التضخم، لذلك من الضروري اللجوء إلى طريقة الادخار الإجباري وهو اقتطاع جزء من مداخيل العمال والاحتفاظ بها في حساب خاص بادخارات العمال، وقد كان كينز أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع واقترح عليه إسم "الدفع المؤجل"، وهناك وسائل أخرى يمكن استخدامها مثل السيطرة على الأسعار وتقنين توزيع السلع الضرورية بكميات قليلة للحد من الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن الواقع أثبت فشل هذه الوسائل والإجراءات في الحد من التضخم، لذلك تعتمد الحكومات المتقدمة على أدوات السياسة النقدية والمالية؛¹
2. **السياسة النقدية في معالجة التضخم:** تهدف هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم لتحقيق استقرار السعر وتوفير إطاراً لنمو اقتصادي غير تضخمي، ولتحقيق هذا الهدف تحاول السياسة النقدية أن تحافظ على الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني متماشياً مع العرض الكلي²، وذلك عن طريق استخدام أدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية حيث تتمثل أدوات السياسة الكمية في نسبة الاحتياطي النقدي وسعر إعادة الخصم و السوق المفتوحة حيث تؤثر هذه الأدوات على قدرة البنوك في منح الائتمان وذلك بتطبيق سياسة انكماشية³، أما الأدوات النوعية للسياسة النقدية فتتمثل في الإقناع الأدبي، البيع بالتقسيط، وسعر الفائدة بالإضافة إلى الإجازات والعقوبات حيث تعمل الأدوات النوعية على تنظيم الائتمان من خلال التدخل في شروط وكيفية استخدام الائتمان وتبيان الكيفية التي يتوجب على البنوك منح الائتمان بموجبها؛
3. **السياسة المالية في معالجة التضخم:** إذا ما فشلت الحكومة في السيطرة على التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية فعادة ما تلجأ إلى أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام، الضرائب، والدين العام،⁴

¹ - بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص 156، 157.

² - محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2009، ص 318.

³ - عماد موسى: تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 14.

العام،¹ فمن خلال تخفيض الإنفاق العام تستطيع الحكومة تقليل الطلب على السلع والخدمات، كما أن رفع نسبة الضرائب يؤدي إلى التقليل من دخل المستهلكين وبالتالي يقل الطلب وتنضبط مستويات الأسعار،² كما تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتحميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية.³

إن التضخم ظاهرة اقتصادية لا مفر منها تنتج عن اختلال العلاقة بين الطلب والعرض الكلي وتؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد، تضطر الدولة إلى تجسيد كل الوسائل الممكنة للحد من بعض آثاره حتى لا يتفاقم ويؤدي إلى استبدال العملة .

خلاصة الفصل:

¹ - بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص 158، 159.

² - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 264.

³ - بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص 161.

من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي والتضخم، والتي ستساعدنا في فهم طبيعة مشكلة التضخم في مجال المحاسبي، نستنتج أن القياس المحاسبي يعتبر بمثابة الوظيفة القاعدية للمحاسبة، التي تهتم بالتعبير النقدي عن الأحداث والعمليات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وذلك بالاعتماد على العديد من المعايير والأساليب بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة وغير متحيزة ومفيدة لحاجة الأطراف الداخلية والخارجية المستخدمة لها، حيث يتم توصيل تلك النتائج عن طريق الوظيفة الثانية للمحاسبة والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي، هذه الأخيرة التي تعتبر من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي لقيت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، إذ تطور هدفها من خدمة المستثمر العادي الذي له دراية محدودة بالمعلومات المحاسبية إلى خدمة المستثمر الحصيف الذي يتمتع بقدرة عالية على تحليل البيانات وإيجاد العلاقات الترابطية فيما بينها، ويعتمد الإفصاح المحاسبي في توصيل المعلومات على العديد من الأساليب أبرزها القوائم المالية التي تعتبر ملخصا للوضع المالية والأداء المالي والتغيرات التي تحدث فيه،

يعتبر التضخم من الظواهر الملازمة للأوضاع الاقتصادية والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار للفترة زمنية طويلة نسبيا، وتختلف أنواعه باختلاف المعايير المعتمدة لتصنيفه، كما أن آثاره تمس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى المحاسبية، ومن خلال الفصل الموالي سيتم التطرق إلى مشاكل القياس المحاسبي التي يخلفها التضخم على مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

الفصل الثاني

تأثير القياس

المحاسبي على الإفصاح في

القوائم المالية في حالة التختم

تمهيد:

واجه العالم منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين اتجاهات تضخمية حادة، كان لها تأثير عميق على أداء الوظيفة المحاسبية من خلال التأثير على مبدأ التكلفة التاريخية وما يرتبط به من فرض ثبات وحدة النقد، إذ طرحت هذه الظاهرة العديد من المشاكل في مجال القياس المحاسبي وما يتعلق به من الإفصاح في القوائم المالية، حيث لم تعد مخرجات النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضع الحقيقي للمؤسسات، وهذا ما دفع المحاسبون إلى محاولة دراسة تأثير هذه الظاهرة على إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية، ومحاولة زيادة فعالية القوائم المالية بتطويرها لتتلاءم مع الظروف التضخمية المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك عن طريق اقتراح مجموعة من المداخل المحاسبية التي تهدف إلى علاج القوائم المالية من أثر التغيرات السعرية، لذلك سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** سنتطرق فيه إلى مشاكل القياس المحاسبي المتعلقة بالتضخم وتأثيرها على بعض المفاهيم المحاسبية المتمثلة في التكلفة التاريخية، فرض ثبات وحدة النقد، ومفهوم المحافظة على رأس المال، وكذلك سندرس فيه انعكاسات مشاكل القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية؛
- **المبحث الثاني:** سنتناول فيه مفهوم محاسبة التضخم وبعض الدراسات النظرية التي تناولت هذا الموضوع، ثم نتطرق إلى بعض الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية؛
- **المبحث الثالث:** سيتم التطرق من خلاله إلى بدائل القياس المحاسبي المتعلقة بالتضخم، وذلك من خلال التعريف بكل طريقة وخطوات تطبيقها على القوائم المالية، ثم تقديم الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بكل منها، ليتم في الأخير المقارنة بين هذه النماذج من خلال معايير التقييم التي سيتم التعريف بها في هذا المبحث.

المبحث الأول: مشاكل القياس الناتجة عن التضخم وانعكاساتها على الإفصاح في القوائم المالية

تعد التكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية التي ساد استخدامها في الممارسات المحاسبية لفترة طويلة من الزمن، وذلك باعتبارها الأساس في القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي يتم الاعتراف بها وتسجيلها، غير أن تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية للتغيرات التي تحدث في الأسعار جعل منه عرضة للعديد من الانتقادات، كما طرح بذلك العديد من المشاكل في مجال القياس المحاسبي، انعكست بدورها على الإفصاح في القوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف التكلفة التاريخية

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت التكلفة التاريخية نذكر منها:

- تقوم التكلفة التاريخية على أساس إثبات تكلفة بنود الأصول والخصوم وفق سعرها التبادلي النقدي الفعلي، أو السعر التبادلي النقدي المعادل الذي يتمثل في تكلفة الحصول على الأصل عند امتلاكه، أو مقدار الالتزام الذي تتعهد المؤسسة بتحملة في تاريخ نشوئه،¹ ويقصد بتقويم الأصول وفق السعر التبادلي النقدي، إثبات الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التي تحملتها المؤسسة في سبيل الحصول عليه، وهذا يعني الإثبات وفق تكلفة الأصل وليس وفق قيمته؛²
- "عملية تقييم جميع العناصر التشغيلية (الاقتصادية) واستخدامها تمًا ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات والإيرادات التي تظهر في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية دون الأخذ في الحسبان التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للنقود"،³ يضيف هذا التعريف بأن التكلفة التاريخية لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار؛
- التعريف الذي قدمه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: "بأن التكلفة التاريخية تعبر عن المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها"⁴ يبين هذا التعريف أن تكلفة الأصل تتحدد حسب الطريقة التي تم اقتناء بها الأصل الجديد، فقد

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 163.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص 423.

³ - سعود جايد العامري: المحاسبة الدولية، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2010، ص 418.

⁴ - رشيد بوكساني، وآخرون: مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة السوقية، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، أيام 17-18 جانفي 2010، ص 6.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

تتمثل في المبلغ النقدي المدفوع إذ تمت عملية الشراء نقداً، أو في تكلفة الأصل المتنازل عنه إذا تمت عملية الشراء مقابل تبادل أصول أخرى، وهكذا.

نستنتج أن التكلفة التاريخية تعتبر من المبادئ المحاسبية التي تركز عليها عملية القياس المحاسبي، وتعتمد على تسجيل الأصول والخصوم بناءً على تكلفة الحصول عليها في تاريخ الاقتناء، مع تجاهل التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: مبررات التكلفة التاريخية والانتقادات الموجهة إليها

هنالك العديد من المبررات التي تستند عليها التكلفة التاريخية، مما يبرر الاستمرار في الاعتماد عليها رغم الانتقادات الموجهة إليها، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مبررات الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية

تعود أسباب التشبث بمبدأ التكلفة التاريخية إلى أن القياس المحاسبي الأولي وتسجيل الأحداث المالية يتطلب وجود دليل مادي للإثبات والتوثيق يوفره أساس التكلفة التاريخية، من خلال مستندات تكفي لإقامة الحجة على وقوع الحدث المالي وأدلة إثباته، وقد ساهم هذا التوثيق في ضبط ودقة العمليات الحسابية، وساعد في الحفاظ على السجلات والمستندات المحاسبية من العبث والتزوير، أو التلاعب في الموجودات الذي يمكن أن يحدث في ظل استخدام أساليب القياس التحكومية التي تعتمد في كثير من الأحيان على الاجتهادات والأهواء الشخصية¹، وبالتالي فإن التكلفة التاريخية تقدم معلومات موضوعية وقابلة للتحقق؛

كما ترتبط التكلفة التاريخية بفرض استمرارية المؤسسة، هذا الأخير الذي يرى بأن الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطها وعملياً كما التشغيلية إلى مالا نهاية، ومنه فإن هذا الافتراض بدوره يسمح باستبعاد تطبيق أسس قياس أخرى غير أساس التكلفة التاريخية، مثل استبعاد القياس وفق القيم الجارية أو قيم التصفية²، إذ أن إعادة التقويم وفق هذا الافتراض تكون مع فرض التصفية لا مع فرض استمرارية المؤسسة،

كما أن التكلفة التاريخية تتوافق مع العديد من الافتراضات والمبادئ والمفاهيم المحاسبية، نذكر منها:³

- مبدأ تحقق الإيرادات: الذي يقضي طبقاً لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر؛

¹ - المرجع نفسه، ص163.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص422.

³ - أحمد خضر محمد عابدين، فارس جميل الصوفي: مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم، الملتقى العلمي

الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، أيام 29-30

نوفمبر 2011، ص6.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- مبدأ المقابلة: الذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية؛
- مفهوم الثبات: حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار؛
- مبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ: حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة؛
- فرض وحدة القياس النقدي: يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات وتجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم أو الانكماش؛
- مبدأ القياس الفعلي: يقضي بأن الإثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلاً طبقاً للقيم الأصلية وليس أي وضع افتراضي.

نلاحظ انه وعلى الرغم من تجاهل التكلفة التاريخية للتغيرات الحادثة في الأسعار إلا أنها تتوافق مع العديد من الافتراضات والمبادئ المحاسبية مثل فرض الموضوعية، والاستمرارية، بالإضافة إلى فروض ومبادئ ومفاهيم أخرى وهذا ما يبرر الاستمرار في استخدامها رغم الانتقادات الموجهة إليها.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة إلى التكلفة التاريخية

أثار منهج التكلفة التاريخية الكثير من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناجمة عن تطبيق ذلك المنهج التاريخي، وتتمثل أهم تلك الانتقادات في:

1. إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم للدخل الدوري، وذلك لسببين:

- عدم التجانس في مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فالإيرادات تمثل حين الاعتراف بها وتحققها فيما جارية خلال الفترة، ولكن المصروفات تمثل بالمقابل فيما تاريخية تمت في أوقات سابقة والمنطق المحاسبي السليم يتطلب قياس الإيرادات والمصاريف وفق أساس واحد وهو أساس القيمة الجارية، لذلك فإن الدخل الناتج وفق التكلفة التاريخية هو خليط من أرباح عمليات التشغيل ومن مكاسب حيازة أو مضاربة نتيجة التغير في الأسعار كفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية؛
- تأجيل الاعتراف بتغيرات قيم الأصول والخصوم الناتجة في الدورة الحالية إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي في الدورة أو الدورات التالية، وهذا ما سيؤدي إلى تداخل نتائج الدورات، فيجعل نتيجة كل دورة متأثرة بنتيجة دورات سابقة، فتصبح نتائج الدورات غير صالحة للمقارنة وإجراء التنبؤات، ومن الواضح أن كل ذلك يتعارض مع فرض الدورية الذي يتطلب فصل نتائج الدورات المحاسبية.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

2. إن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية يتطلب حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغيير في عناصر قائمة المركز المالي، وبالتالي فإن هذا الشرط التبادلي يؤدي إلى تجاهل وإسقاط الكثير من الأصول غير الملموسة من قائمة المركز المالي مثل شهرة محل المنتجة داخليا، الأمر الذي يجعل قائمة المركز المالي لا تمثل الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية؛

3. كما أن تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية لتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، يجعل من عناصر قائمة المركز المالي غير قابلة للتجميع والتلخيص، فهي عناصر ذات قوة شرائية مختلفة غير قابلة للمقارنة مع بعضها البعض؛¹

4. تخلو السجلات من إثبات الكثير من الموارد التي يترتب عليها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، مثل عناصر الموارد البشرية والرأسمال الفكري وقواعد المعلومات بسبب صعوبة قياس مثل هذه الموارد؛²

5. إن حساب الاهتلاك وفق التكلفة التاريخية في فترات التضخم، لا يحقق الهدف من احتسابه، إذ أن مجموع الأقساط لا تكفي للحصول على أصل جديد، مما يؤدي إلى النقص التدريجي في الرأسمال المستثمر؛³

6. يهمل نموذج التكلفة التاريخية حقيقة جوهرية لأي نظرية لقياس القيمة وهي أن قيمة الشيء محددة بالزمن والظروف، وبالتالي أن قيمة أي أصل عبارة عن قيمة نقدية غير مستقرة بدرجة كبيرة.⁴

المطلب الثالث: تأثير التضخم على المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية.

يؤثر التضخم على بعض الفروض والمبادئ والمفاهيم المحاسبة والمتمثلة في مبدأ التكلفة التاريخية، وفرض ثبات وحدة النقد، ومفهوم المحافظة على رأس المال.

الفرع الأول: تأثير التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد

أولاً-تأثير التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية:

يرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بالافتراض المحاسبي وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي، في حين أن التضخم يترتب عليه انخفاض في القوة الشرائية للعملة "وحدة القياس" المستخدمة في الإثبات المحاسبي، وبالتالي فإن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم سوف ينعكس سلبا على مصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، فالأرباح لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقص في الثروة، حيث يصعب

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص-ص 425-427.

² - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص166.

³ - عوض خلف العيساوي: الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007، ص93، 94.

⁴ - محمد نواف حمدان عابد: دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية (دراسة تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006، ص51.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحيازة للأصول المختلفة، كما أن قائمة المركز المالي لا تعكس القيمة الحقيقية لقيمة الثروة في ظل التضخم، حيث تتضمن مبالغ غير متساوية في القيمة،¹

على الرغم من ذلك فإن هذا النموذج بقي مقبولاً لمدة طويلة في الحياة العملية، وتفسير ذلك يكمن في أن الدخل المحاسبي الناتج عنه موضوعي وقابل للتحقق وعملي وسهل الفهم، مما جعل رجال الأعمال يفضلونه لمزاياه العملية، مقارنة بالقلق والاضطراب الذي يمكن أن ينتج لو أتبع نموذج محاسبي بديل.²

ثانياً- تأثير التضخم على فرض ثبات وحدة النقد:

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشارك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقود هي أكفء وسيلة لتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات،³ وإذا كنا أدركنا أن للتضخم تأثيراً سلبياً على أساس القياس المحاسبي، فيجب أن ندرك أيضاً أن له تأثيراً ماثلاً على وحدة القياس، ذلك أن قيمة وحدة النقود والتي تتمثل في مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة نقد، تتغير طبقاً للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ومنه تصبح القيم المحاسبية المعبر عنها بوحدات نقود مختلفة غير قابلة للتجميع لعدم تجانس وحدة القياس المحاسبي،⁴ ويمكن التغلب على افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود بإسقاط هذا الافتراض وتعديل القيم المحاسبية للتقلبات في وحدة القياس باستخدام الأرقام القياسية المناسبة، وذلك حتى تصبح القيم المحاسبية قابلة للتجميع الرياضي ولها خاصية متجانسة على مستوى كل مفردات الأصول وتصبح معبرة بالقياس عن المنافع الكامنة فيها اقتصادياً.⁵

الفرع الثاني: تأثير التضخم على مفاهيم المحافظة على رأس المال

يوصف رأس المال بأنه مخزن الثروة في لحظة زمنية، ويجب التمييز بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المحاسبي لرأس المال فمن الناحية الاقتصادية يمثل رأس المال مجموع الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة لمزاولة نشاطها، أما من الناحية المحاسبية فإن مفهوم رأس المال يعتمد على المفهوم القانوني وليس على المفهوم الاقتصادي، حيث يعبر عنه بحقوق المساهمين، وحتى لو أخذنا بوجهة نظر الشخصية الاعتبارية المستقلة، فإن المحاسب يعرف رأس المال

¹ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 392.

² - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص 167.

³ - دونالد كيسو، جيزي ويجانت، مرجع سابق، ص 77.

⁴ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 344.

⁵ - بالراقي تيجاني: دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005/2006، ص 102.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

عن طريق الخصوم باعتباره التزاما على المؤسسة، وذلك على خلاف المفهوم الاقتصادي الذي يعرف رأس المال دائما من جانب الأصول،¹ أي أن هناك مفهومين لرأس المال الأول يتمثل في رأس المال المالي، والثاني يتمثل في رأس المال المادي؛

يقوم مفهوم المحافظة على رأس المال على أساس قياس نتيجة أعمال المؤسسة من خلال استخراج الفرق بين القيمة الحقيقية لمواردها المالية في بنية الفترة والقيمة الحقيقية لتلك الموارد في نهاية الفترة مما يتطلب قياس هاتين القيمتين بوحدة نقد ذات قيمة ثابتة، تلغي آثار تحيز القياس الذي ينتج عن تقلب القوة الشرائية لهذه الوحدة، بناء عليه فإن إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية وفي ظل افتراض ثبات وحدة النقد يتنافى مع مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي، حيث أن قيمة الموارد المالية المتوفرة للمؤسسة في بداية الفترة المحاسبية وتلك المتوفرة لها في نهايتها تقاس بوحدة قياس مختلفتي القيمة،² وبالتالي فإن قياس عناصر القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وفرض ثبات وحدة النقد، يجعل رأس المال عرضة للتآكل التدريجي، لذلك لا بد من توضيح كيفية المحافظة على رأس المال في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار كما يلي:

1. المحافظة على رأس المال المالي (Maintenance of financial Capital): يعبر المفهوم المالي لرأس

المال عن صافي الأصول، ويتمثل صافي الربح أو الخسارة وفقا لهذا المفهوم في الفرق بين القيمة الاسمية أو الدفترية لصافي الأصول بين بداية الفترة و نهايتها، حيث تحافظ المؤسسة على رأس المال النقدي وتقوم بتوزيع الباقي على الملاك، وبذلك فإن المؤسسة لا تحافظ على رأس المال كلياً لأنها تتجاهل التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود، حيث أن المؤسسة وفق هذا المفهوم تهتم بالمحافظة على المقدار النقدي من رأس المال بغض النظر عن اختلاف القوة الشرائية للوحدة النقدية بين الفترتين، وهذا ما قد يؤدي إلى تشكيل أرباح صورية، وإجراء توزيعات من أساس رأس المال لذا لا بد من قياس الدخل بناء على وحدات نقدية متجانسة عن طريق تعديلها بالتغيرات التي تحدث في الأسعار، حتى تتمكن المؤسسة من المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، وليس قيمته الاسمية؛³

2. المحافظة على رأس المال المادي (Physical Capital Maintenance): يعبر رأس المال المادي عن

الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ولا يتحقق الربح وفقا لهذا المفهوم إلا إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية للمؤسسة في نهاية الفترة تتجاوز الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى الملاك، أو

¹ - بلال كيموش: التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، ص 87.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 150.

³ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 169.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

مساهمات منهم أثناء الفترة،¹ فحتى تحقق المؤسسة دخلاً يجب عليها أن تسترد الطاقة الإنتاجية والأصول المستنفذة في ممارسة أنشطتها خلال الدورة، فالطاقة الإنتاجية لأصول المؤسسة هي رأس المال الذي يجب المحافظة عليه، سواء كانت ممولة عن طريق الأموال الخاصة أو عن طريق القروض أو غيرها؛ يعتمد هذا المفهوم على القيمة الجارية كأساس للتقييم، أي أنه يراعي التغيرات الخاصة للأسعار، ويتحقق الدخل وفقاً لهذا المفهوم بعد استرداد التكاليف المستنفذة في تحقيق الإيرادات بالقيم الجارية، وذلك حتى يمكن المؤسسة الحصول على الموارد الاقتصادية الضرورية للاستمرار في نشاطها، لذا يجب معالجة الزيادة في صافي الدخل الناتجة عن تغير المستوى الخاص للأسعار كتعديل لرأس المال بدل توزيعها؛ من جهة أخرى يحتفظ هذا المفهوم بوحدة النقد الاسمية كوحدة للتقييم، وبالتالي لا يسمح بالمحافظة على رأس المال كلياً في حالة وجود معدلات مرتفعة للتضخم، لأنه لا يراعي التغيرات العامة في المستويات الأسعار، فهو يلاءم المؤسسات التي تنشط في اقتصاديات تتميز بمعدلات تضخم منخفضة، لكن في ظل اقتصاد يتميز بالتغيرات عامة وخاصة في الأسعار فإنه يجذب الاعتماد على أساس القيمة الجارية المعدلة بالمستوى العام للأسعار في تقييم رأس المال.²

المطلب الرابع: انعكاس مشاكل القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية.

تنعكس مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن تأثير التضخم على كل من عناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات، وكذا على المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

الفرع الأول: تأثير التضخم على القوائم المالية

أولاً- تأثير التضخم على الميزانية

تعتمد المحاسبة على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم عناصر الميزانية، مما يجعل عناصرها عرضة لمشاكل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. الأصول الثابتة (Fixed Asset): تظهر الأصول الثابتة في قائمة الميزانية والمقتناة منذ فترة طويلة بقيمة محاسبية تتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على اقتنائها، وبسبب التقدم التكنولوجي الحاصل وارتفاع في الأسعار ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية، بالإضافة إلى ذلك فإن القيمة الإجمالية للأصول الثابتة تحتوي على عناصر تم اقتنائها في فترات مختلفة مما يؤدي إلى الجمع بين أصول مختلفة من حيث الوحدات النقدية المقيمة بها، وهذا ما يستدعي ضرورة تعديلها بالأرقام القياسية العامة للأسعار، كما أن أقساط اهتلاك

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 66.

² - بلال كيموش، مرجع سابق، ص 90.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

تتأثر هي الأخرى بالتضخم، حيث أن مجموعها لا يكفي لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة، لأن هذه الأقساط قد تم احتسا بها على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة؛

2. المخزون (Inventory): يتميز المخزون بعدم بقاءه فترة طويلة داخل المؤسسة، فالحركة المستمرة التي يتميز بها لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمه الحالية، خاصة في ظل معدلات التضخم المنتظمة، ويزداد هذا الفارق كلما حدثت قفزات سريعة في الأسعار، وفي هذه الحال يظهر المخزون في الميزانية في ظل انخفاض قيمة النقد بقيمة منخفضة، وتزداد أهمية هذه القيمة أو تنخفض حسب معدل دوران المخزون وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم، فالمؤسسات التي تتبع طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً تتأثر بدرجة أكبر من المؤسسات التي تتبع طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً في تقييم المخزون؛¹

3. العناصر النقدية الدائنة والمدينة: يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تنطوي عليه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض بحيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من وحدات النقدية بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، كما يترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لها تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقد تقلقو لها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشأت هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار؛

4. رأس المال: قد تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية الربح استخداماً داخلياً كإجراء توسعات وبعض الوحدات قد تعتبر أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ربحاً قابل للتوزيع وبالتالي تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه وهي بذلك تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤدي إلى تصفية الوحدة الاقتصادية.²

ثانياً- تأثير التضخم على قائمة الدخل

بسبب وجود ترابط وتكامل بين القوائم المالية نتيجة لاستخدام مبدأ القيد المزدوج فإن آثار التضخم لا تقتصر على عناصر الميزانية فقط ولكن تمتد لتشمل عناصر قائمة الدخل كذلك، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1. تأثير التضخم على الأرباح: إن الأرباح التي تفصح عنها المؤسسات في فترات التضخم تعتبر أرباح وهمية نتيجة لتمسك بفرض ثبات وحدة النقد مع أنها تتقلب نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار، فعند قياس دخل الوحدات الاقتصادية ينبغي التمييز بين الربح واسترداد التكلفة، فالوحدة الاقتصادية تكسب الربح فقط عند ما تزيد الإيرادات عن التكاليف، ونجد أن المحاسبون يخصصون قيمة تاريخية للتكاليف المستخدمة في

¹ - سعود جايد مشكور: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 2009، ص92.

² - مدحت فوزي عليان وادي: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص- ص125-127.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

الحصول على تلك الإيرادات، ومثال ذلك مصاريف الاهتلاك التي تحسب على أساس تاريخي، إلا أنه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار غالباً ما تصبح التكاليف التاريخية منخفضة بدرجة ملحوظة عن قيمة الإيرادات، وبالتالي تظهر الأرباح بأكبر من قيمتها الحقيقية؛ إضافة إلى ذلك فإن إظهار قائمة الدخل لأرباح وهمية يترتب عليه ما يلي:

- توزيع أرباح غير حقيقية على المساهمين؛
 - كبر حجم الأرباح، مع أنها وهمية قد يكون باعثاً على مطالبة العاملين بزيادة أجورهم بما يتناسب مع الزيادة في الأرباح.¹
 - كما أن إخضاع الأرباح المحققة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئياً فرض الضريبة على رأس المال وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض المؤسسة في نهاية الأمر للخطر.²
2. تأثير التضخم على دقة المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء: نتيجة لعدم دقة القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد سواء بالنسبة لصافي الدخل أو بالنسبة لرقم رأس المال المستثمر فإن معدل العائد على الاستثمار سوف يظهر بقيمة مبالغ فيها، وبالتالي يفقد الدقة والموضوعية المطلوبة لتقييم الأداء، ومدى نجاح الأداء في التعبير عن قدرة المؤسسة في استغلال الموارد المالية المتاحة؛³
3. تأثير التضخم على سعر البيع: إن تجاهل التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج، لأن التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية، لا تتلاءم مع الإيرادات التي تعكس مستويات أسعار الجارية.⁴
4. عدم احتواء قائمة الدخل للأرباح والخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة النقد: مما لا شك فيه أن التغيرات التي تطرأ على الأسعار سوف تؤثر حتماً على القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي ذاتها مما يؤدي إلى حدوث أرباح أو خسائر لم تكن ناتجة عن المتاجرة المتمثلة بشراء وبيع السلع وتقديم الخدمات، إذ نجد أن المحاسب لم يسجل تلك المعاملات وعليه لم تتضمن القوائم المالية للأرباح والخسائر الناجمة عن انخفاض أو

¹ - فالتر ميجس، روبرت ميجس: المحاسبة المالية، تعريب: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سلطان بن محمود سلطان، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 889.

² - مدحت فوزي علبان وادي، مرجع سابق، ص 123.

³ - أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 194.

⁴ - مدحت فوزي علبان وادي، مرجع سابق، ص 125.

الارتفاع القوة الشرائية للنقود،¹ فتلك الأرباح أو الخسائر لا تسجل لأنها تتعارض مع مبدأ التحقق الذي يشترط عدم تسجيلها إلا عند حدوث عملية تبادل حقيقية.

الفرع الثاني: تأثير التضخم على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات بمثابة المعايير المحددة لجودة القوائم المالية، إلا أن الآثار السلبية التي يخلفها التضخم على القوائم المالية تنعكس بدورها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

1. الموثوقية: ذكرنا في الفصل السابق أن الموثوقية تتضمن خليط من الصفات النوعية والمتمثلة في قابلية للتحقق، الصدق في التعبير بالإضافة إلى الحياد، ونتيجة لأن المعلومات المحاسبية يتم إعدادها بالاستناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية التي تتجاهل التغيرات التي تحدث في الأسعار، فإن المعلومات التاريخية تتميز بخلط غير متجانس من مكونات خاصية الموثوقية، فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد، لأنها مؤيدة بمستندات ووثائق وتتم معالجتها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، إلا أنها من جهة أخرى لا تحقق الصدق في التعبير، كما أنها لا تعبر عن حقائق اقتصادية في تاريخ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة لتجاهلها للأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية، نتيجة ظهور هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي بمرور الزمن لا تعبر عن القوة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية،² وبالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل القرارات التي تتخذها الإدارة بشأن توزيع الأرباح أو قرارات تسعير المنتجات وغيرها نتيجة لاستنادها على قوائم مضللة بسبب ارتكازها على فرض ثبات وحدة النقد؛³

2. الملاءمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كانت على صلة بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كما أنها قادرة على إحداث تغيير في تلك القرارات أو تأكيدها، بالإضافة إلى ذلك فإن الملاءمة ترتبط بكل من القدرة على التنبؤ، التقييم الارتدادي، والتوقيت المناسب؛ ونظراً لأن القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية ينطوي على نوعين من التحيز والمتمثلان في تحيز القياس لأن المحاسبة تعتمد على فرض ثبات وحدة النقد، وتحيز التوقيت وذلك نتيجة لتأجيل الاعتراف بالتغيرات في القيمة حتى يتم حدوث عملية تبادل فعلي،⁴ هذا ما يجعل المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وفي فترات التضخم غير

¹ - كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 401.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، مرجع سابق، ص 215.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، ص 194.

⁴ - بلال كيموش، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

ملاءمة لأ نها لا تتمتع بخاصية التزامن، أي أ نها تقدم متأخرة بعد فوات الأوان، كما أ نها بالتالي ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادي،¹ كما أن ارتباط خاصية الملاءمة بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية مثل التغير في سعر السهم والتوزيعات، فإن التضخم يؤثر سلباً على هذه الخاصية لأنه يؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لخاصية الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم؛²

3. القابلية للمقارنة: نظراً لعدم تجانس المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية عن فترات زمنية مختلفة فإن هذه المعلومات تكون غير قابلة للمقارنة حتى لو كان كل منها صحيحاً ودقيقاً في تاريخه، الأمر الذي يترتب عليه نتائج زائفة ومضللة ويصبح من المستحيل إجراء المقارنات السليمة بين البيانات الكمية ما لم تكن هذه البيانات متجانسة وكذلك صعوبة مقارنة نتائج المؤسسات المتشابهة عن السنة الواحدة ونتائج المؤسسة الواحدة عبر السنوات المتتالية،³ ومرجع ذلك أن المؤسسات التي تملك موجودات قديمة تظهر في ظل التضخم على أ نها أكثر كفاءة من المؤسسات التي تمتلك موجودات تم اقتناؤها حديثاً، وهذا ما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية حتى تصبح قابلة للمقارنة؛⁴

4. الأهمية النسبية: إن الأهمية النسبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح المحاسبي إن أي فقرة تعتبر مهمة إذا كان وجودها أو عدم وجودها سوف يؤثر على متخذ القرار، إن الأهمية النسبية للبنود المختلفة الواردة بالقوائم المالية تؤثر على طريقة معالجة هذه البنود في الدفاتر، والمشكلة تنحصر في إيجاد مقياس سليم للأهمية النسبية، فحسب اختبار أجري في الولايات المتحدة الأمريكية لعينة من مدققي الحسابات والمحللين الماليين حول مبدأ الأهمية النسبية، أجاب فيه 73% منهم بأن الأهمية النسبية تتحدد على أساس صلة العنصر بالدخل الجاري بعد الضريبة، والجدير بالذكر أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة، وترتيباً على ما سبق يتضح أن مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، مرجع سابق، ص 215.
² - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 349.
³ - مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سابق، ص 122.
⁴ - عبد الحميد مانع الصبح: أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية) مجلة العربية للمحاسبة، العدد 01، بدون بلد النشر، 2005، ص 55.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

في حالة استمرارها من المنطقي أن يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك لأن المعلومات المحاسبية في هذا الموضوع تصبح مضللة.¹

الفرع الثالث: تأثير التضخم على الإفصاح المحاسبي

إن تعدد بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم أدى إلى وجود إشكاليات في الإفصاح حيث أنه من المعروف أن القياس المحاسبي الخاطئ عند إتباع التكلفة التاريخية في ظل التضخم، يؤدي بالتبعية إلى إفصاحات غير صحيحة وغير عادلة لأنه يتجاهل الارتفاع المستمر للأسعار وبالتالي فإن القوائم المالية ستكون مضللة للمستخدمين وستنعكس سلبيًا على عملية اتخاذ القرارات، ففي حالة التضخم يجب على المؤسسة أن تفصح وبشكل كامل عن تغيرات الأسعار؛²

تعددت الإصدارات المحاسبية في محاولة للإفصاح عن أثر التضخم في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية، كان أبرزها الدراسة رقم (33) التي قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية * (FASB) سنة 1979 ملزما الشركات الكبيرة بالإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار، ولكن هذا المجلس تراجع في سنة 1986 عندما أصدر الدراسة رقم (89) وجعل عملية الإفصاح اختيارية، كما حددت هذه الدراسة كيفية قياس التغيرات في الأسعار وأسلوب الإفصاح عنها، والجدير بالذكر أنه إذا كانت الدراسة رقم (89) جعلت من الإفصاح عن هذه المعلومات عملية اختيارية فإن ذلك لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغيرات في كل مجتمع، وتمثل أهم الإفصاحات المطلوبة وفقا لهذه الدراسة فيما يلي:

1. المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها للسنة المالية الجارية يجب أن تشمل على:

- الدخل من العمليات المستمرة طبقاً للأساس المستخدم مع الإفصاح عن بعض العناصر مثل تكلفة البضاعة المباعة وغيرها على أساس التكلفة الجارية؛
- المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم؛
- التكلفة الجارية لكل من المخزون السلعي والأصول الثابتة وكذلك الزيادة أو النقص في التكلفة الجارية لها قبل استبعاد أثر التضخم وبعده؛
- التحويلات من العملات الأجنبية معدلة على أساس التكلفة الجارية.

¹ - مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سابق، ص-ص 60-62.

² - إبراهيم خليل حيدر السعدي: مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، بغداد، 2009، ص 20.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

2. المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها عن خمس سنوات معدلة بسنة أساس أهمها:

- صافي المبيعات وأي إيرادات أخرى ناتجة من العمليات التي يقوم بها المشروع؛
- الدخل من العمليات وعلاقته بنصيب السهم من الأرباح على أساس التكلفة الجارية؛
- المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم؛
- صافي الأصول على أساس التكلفة الجارية؛
- نصيب السهم الموزع؛
- سعر السهم في السوق في نهاية السنة.¹

يتم الإفصاح عن أثر التغيرات السعرية على القوائم المالية بواسطة جداول تفسيرية أو قوائم مالية ملحقة، وقد أوضح (رضوان حلوة حنان) بأن إعداد قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار، يعد انتقالاً من الإفصاح التقليدي الذي يركز على المستثمر العادي إلى الإفصاح التثقيفي الذي يهتم بالمستثمر الحصيف.² بالإضافة إلى ذلك فقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"، المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والمتمثلة في:

1. حقيقة أنه تم إعداد القوائم المالية ومعلومات الفترة المقارنة الأخرى وفقاً للتغيرات في القوة الشرائية العامة؛
2. الأساس الذي تم بناء عليه إعداد القوائم المالية، أي على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية؛
3. طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ الميزانية العمومية، وأي حركات على هذا المؤشر في فترات إعداد التقارير الحالية والمستقبلية.³

المبحث الثاني: الإطار النظري للمحاسبة عن التضخم.

نتيجة للمشاكل القياس المحاسبي التي خلفها التضخم على القوائم المالية، فقد ظهرت العديد من الدراسات التي تنادي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات السعرية عند إعداد القوائم المالية، أي تطبيق ما يعرف بمحاسبة التضخم.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمحاسبة التضخم

واجه العالم منذ النصف الأخير من القرن الحالي اتجاهات تضخمية حادة كان لها أثر بالغ فيما يتعلق بأهمية إعادة تقييم نموذج التكلفة التاريخية، وبصفة خاصة أصبح واضحاً عدم كفاية الحلول الجزئية لمشكلة التضخم

¹ - مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سابق، ص-ص 88-90.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، مرجع سابق، ص 489.

³ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 500، 501.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

والتي كانت تدور حول استخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا في تقويم المخزون السلعي وطريقة الاهتلاك المعجل (Accelerated depreciation) في تقويم الأصول الثابتة؛

لعل أول محاولة علمية متكاملة لمواجهة ظاهرة التضخم كانت تلك الدراسة التي قام بها الأستاذ (Henry Sweeney) في عام 1927 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه مع انخفاض حدة التضخم في منتصف الخمسينات سرعان ما قل اهتمام المحاسبين بالمشكلة وبصفة خاصة في مجال التطبيق العملي، ومع بداية حركة التأصيل العلمي للمحاسبة في الستينات لم يعد من المقبول في الأوساط المهنية والأكاديمية تجاهل ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار صعودا أو هبوطا؛¹ لذلك تعددت الإصدارات المحاسبية في هذا المجال وقد كانت البداية سنة 1963 عندما أصدر مجمع الأمريكي للمحاسبين الدراسة رقم (6)، ثم أصدر مجلس المبادئ المحاسبية توصياته في هذا الصدد سنة 1969،²

في عام 1979 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الدراسة رقم (33) ألزم فيها الشركات الكبيرة بتقديم افصاحات إضافية في ملاحق القوائم المالية عن كل من التكلفة الجارية والتكلفة التاريخية المعدلة، وبحلول عام 1977 سلكت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC)* السبيل نفسه، إذ أصدرت المعيار رقم (06) "التجاوب المحاسبي مع التغيرات في الأسعار"، وفي عام 1981 ألغي هذا المعيار ليحل محله المعيار رقم (15) "المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار"، وقد كان اعتماد هذا المعيار اختياري لا إلزامي، إلا أن هذا المعيار ألغي كذلك وذلك في عام 2005، وفي عام 1989 تم إصدار المعيار (29) "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" والمعدل عام 1994.³

المطلب الثاني: طبيعة محاسبة التضخم

من خلال هذا المطلب سيتم التعريف بمحاسبة التضخم، وتحديد الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: مفهوم محاسبة التضخم

يقصد بمحاسبة التضخم مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى استبعاد آثار التضخم على القوائم المالية التي تعدها وتنشرها المؤسسات في نهاية السنة المالية على افتراض ثبات قيمة العملة، غير أن هذا الافتراض غير

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 494.

² - مدحت فوزي علبان وادي، مرجع سابق، ص 88.

* IASC: International Accounting Standards committee

³ - Aydın Karapinar, Figen Zaif, Rıdvan Bayırlı: **Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios**, Journal of Business Research, Türk, 2012, p45,46.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

صحيح خاصة في البلدان التي تعاني من التضخم الجامح، لذا يجب أن يعاد تعديل القوائم المالية وفقاً لتغيرات في القوة الشرائية العامة¹، يبين هذا التعريف بأن الارتفاع المستمر في الأسعار يجعل من فرض ثبات وحدة النقد غير واقعي مما يستدعي تعديل القوائم المالية لكي تظهر أثر التضخم عليها؛

الحاسبة عن التضخم هي "مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقه، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية"²، يضيفها التعريف بأن الإفصاح عن آثار التضخم يكون في القوائم الأساسية أو في الملاحق، كما وضح بأن الفروق التي تحدث نتيجة التضخم تعالج كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية؛

إن هذه الإجراءات تعمل على تقويم وتطوير القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية بفضل وضع نظام محاسبي للتضخم بديلاً للنظام التقليدي يعتمد على مبادئ وأسس تضمن إدماج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية، وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية، وتكمن هذه الإجراءات المحاسبية في إعادة التقييم المستمر للقوائم المالية عن طريق إدخال التعديلات اللازمة على قيم عناصر القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر التضخم وتقلبات الأسعار بصفة عامة على هذه القيم، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى³.

الفرع الثاني: أهداف محاسبة التضخم:

تهدف محاسبة التضخم إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز القيم الحقيقية لعناصر الميزانية وإعطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة، مما يزيد من فعالية الميزانية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي المتخذ من طرف المؤسسة والأطراف الأخرى المرتبطة بها؛

¹ -Inflation Accounting, www.roiw.org.1985, 14/05/2013 , 08 :15.

² - محمد عبد الحليم عمر: المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية، ندوة حول: التضخم وآثاره على المجتمعات-الحل الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي ومصرف فيصل الإسلامي، المنامة، البحرين، 29 أبريل-1ماي1997، ص 2، 3.

³ - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص355.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- إعطاء النتائج الفعلية لنشاط المؤسسة وتقرير دخل المؤسسة بشكل أكثر موضوعية ودقة، مما يزيد من فعالية جدول النتائج كأداة لتسيير المؤسسة واتخاذ القرار؛
- تطويع وتقويم مختلف القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر الأسعار على قيمة عناصرها ومن ثم التعبير عن هذه القيمة بصفة موضوعية ودقيقة تعكس قيمها الحقيقية؛
- منح المسيرين الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الجارية؛
- السماح للمؤسسة بالتعامل انطلاقاً من وضعية مالية صحيحة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، المستخدمين، الدائنين، الدولة، حيث أن هذه الوضعية تؤدي أيضاً إلى تحقيق الفائض الحقيقي الذي يوزع على مختلف الجهات بمقادير معقولة ومعدلة؛
- الحفاظ على قيمة رأسمال المؤسسة سواء في شكله الحقيقي، وهذا ما تأخذ به طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أو شكله الفعلي أو الاقتصادي وهذا ما تأخذ به طريقة القيمة الجارية¹.

المطلب الثالث: المحاولات الدولية لمعالجة اثر التضخم على القوائم المالية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى المساهمات الدولية في مجال محاسبة التضخم.

الفرع الأول: مساهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ثلاث معايير لمعالجة أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية إلا أنها ألغيت جميعاً ما عدا المعيار الدولي رقم (29) "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" الذي صدر عام 1989 وعُدل سنة 1994، وسنتطرق إلى هذا المعيار بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً- هدف المعيار:

في ظل اقتصاد مرتفع التضخم فإن عرض نتائج العمليات والمركز المالي بالعملة المحلية وبدون إعادة تعديل يعتبر بدون فائدة لأن النقود تفقد قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ النتائج للعمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة وحتى في نفس الفترة المحاسبية مضللة، ومنه فإن هذا المعيار يهدف إلى التعريف بالاقتصاد عالي التضخم، وكيفية إعادة تعديل القوائم المالية.²

ثانياً- مؤشرات الاقتصاديات نشطة التضخم:

¹ - المرجع نفسه، ص 355، 356.

² - Stéphan BRUN : L'essentiel des Normes Comptables internationales IAS/IFRS, 3^e édition, Gualino éditeur, Paris, 2006, p160.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

لم يعرف المعيار التضخم المرتفع ولكنه حدد الخصائص العامة للاقتصاد ذو التضخم المرتفع نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- يفضل الجمهور العام حفظ ثروته في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة عموماً؛
 - تكون الأسعار عادة معروضة بعملة أجنبية مستقرة؛
 - عندما تتم صفقات الائتمان بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية للعملة المحلية؛
 - عندما تكون الأسعار والأجور وأسعار الفائدة مرتبطة على نحو وثيق بالرقم القياسي للأسعار؛
 - عندما تصل معدلات التضخم التراكمية خلال فترة ثلاث سنوات إلى نسبة 100% أو أكثر؛
- كما نص المعيار كذلك على ضرورة استخدام الاجتهاد في تحديد ما إذا كان من المطلوب إعادة عرض البيانات المالية للمؤسسة طبقاً لهذا المعيار أم لا.¹

ثالثاً- متطلبات المعيار:

- يتطلب هذا المعيار إعادة عرض القوائم المالية وفق قواعد معينة سيتم التطرق إلى بعض منها فيما يلي:
- في الاقتصاديات شديدة التضخم، تعد القوائم المالية المعدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية أم التكلفة الجارية ذات فائدة فقط إذا تم التعبير عنها بوحدات قياس جارية بتاريخ الميزانية، كنتيجة لذلك يعاد تقييم القوائم المالية، ولا يسمح بتقديم المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار كمعلومات إضافية للقوائم المالية غير المعدلة، كما أن تقدم القوائم المالية بصورة منفصلة قبل إعادة تعديلها أمر غير مرغوب فيه؛
 - يعاد إعداد مبالغ الميزانية غير المعبر عنها بوحدتي قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام المؤشر العام للأسعار؛
 - لا يعاد تعديل البنود النقدية لأنها معبر عنها أصلاً بوحدتي نقدية جارية بتاريخ الميزانية، فالبنود النقدية هي نقود بحوزة المؤسسة أو مفردات أخرى ستسلم أو تدفع بالنقود؛
 - بعض العناصر غير النقدية تكون مسجلة بمبالغ جارية بتاريخ الميزانية، مثل صافي القيمة البيعية أو القيمة السوقية، لذلك لا يعاد تعديلها، أما باقي البنود غير النقدية فتعدل بالمؤشر العام للأسعار؛
 - في الحالات التي يكون فيها تاريخ حيازة بعض الأصول الثابتة غير متاح أو قابل للتقدير، يصبح من الضروري استخدام تقديرات مستقلة من طرف أصحاب الخبرة في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار؛
 - عندما لا يكون الرقم القياسي العام متاحاً، يصبح من الضروري استخدام تقدير على أساس التغيرات في معدلات الأسعار بين عملة التقرير والعملة الأجنبية المستقرة نسبياً؛

¹ - هيني فان جريونينج: معايير التقارير المالية الدولية، تعريب: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، مصر، 2006، ص

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- البنود التي أعيد تقييمها من قبل، يتم إعادة تقييمها باستخدام مؤشر الأسعار في تاريخ إعادة التقييم، وليس في تاريخ الحياة؛
- يتطلب هذا المعيار إعادة عرض كافة بنود قائمة الدخل بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية؛
- في بداية فترة التطبيق الأولى لهذا المعيار يتم إعادة بيان مكونات حقوق المالكين، ما عدا الأرباح المدورة وأي فائض إعادة تقييم، وذلك باستخدام مؤشر عام للأسعار من تواريخ المساهمة بها أو نشوئها، ويتم حذف أي فوائض إلهة تقييم نشأت في الفترات السابقة، كما يجري اشتقاق رقم الأرباح المدورة المعاد بها كما كتمم حسابي لكافة المبالغ الأخرى المعاد بها في قائمة المركز المالي؛
- يتطلب هذا المعيار إظهار كافة بنود قائمة التدفق النقدي بوحدة القياس الجارية بتاريخ قائمة المركز المالي؛
- يجب على الشركة القابضة أو التابعة التي تعمل في اقتصاد عالي التضخم أن تطبق هذا المعيار؛
- يجب شمول المكسب أو الخسارة الناجمة عن صافي المركز النقدي في صافي الدخل والإفصاح عنها بشكل منفصل؛
- عندما يعود معدل التضخم للانخفاض ويتصف اقتصاد الدولة التي تعمل فيها المؤسسة بأنه لا يعاني من معدلات تضخم مرتفعة، تتوقف المؤسسة عن إعداد وعرض القوائم المالية المعدة بموجب هذا المعيار.¹

الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية

تمارس العديد من الدول طرقاً مختلفة للمحاسبة عن التضخم، وقد يكون من المفيد التطرق إلى الممارسات المحاسبية المطبقة في البعض منها كما يلي:

1. **الولايات المتحدة (United States):** في عام 1979 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية التقرير رقم 33 بعنوان التقرير المالي وتغيرات الأسعار وطلب من المؤسسات الأمريكية التي يتجاوز مجموع أصولها بعد طرح الاهتلاك أكثر من بليون دولار أن تقوم لمدة 5 سنوات بالإفصاح عن كل من التكلفة التاريخية للقوة الشرائية والتكلفة الجارية إلى جانب التكلفة التاريخية، لكن نظراً لزيادة تكاليف الإفصاح فقد قررت اللجنة تشجيع الجهات المعنية بالتقرير أن تفصح بوحدة من الطريقتين فقط؛²
2. **المملكة المتحدة (United Kingdom):** صدر في عام 1973 المذكرة رقم (8) تضمنت إتباع طريقة الأرقام القياسية وفي عام 1974 صدر المعيار المحاسبي رقم (7) الذي يطالب بإعداد قوائم أساسية على أساس التكلفة

¹ - غانم شطا: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دار نومديا، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص - ص 210 - 215.

² - فردريك تشوي، كارول آن فروست، جاري مبيك: المحاسبة الدولية، تعريف: محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2004، ص 306.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

التاريخية وإضافية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، ثم صدرت المذكرة رقم (18) والمذكرة رقم (24) عام 1979 ثم المعيار المحاسبي رقم (16) عام 1980 الذي ينص على إتباع طريقة القيمة الجارية؛¹

3. فرنسا: انطلاقا من الحرب العالمية الثانية ونتيجة للتضخم الحاد الذي عرفته فرنسا، بدأ الشعور بالخطر والتشويه الذي يحدثه التضخم على حسابات المؤسسة، وعليه فقد بوشر في إعادة تقييم أصول المؤسسة انطلاقا من عام 1948 واستمر إلى غاية 1958، من خلال معاملات تنشرها سنويا الهيئات المختصة، وفي الحقيقة لم تكن هذه الإجراءات ذات طابع جدي أو إجباري، وإنما كانت فقط إعلامي، وتعتبر أول محاولة علمية وحديثة للأخذ بآثار التغيرات الأسعار على القوائم المالية صدور قانون المالية لسنة 1978/1977 الذي نظم إعادة تقييم إجبارية للاستثمارات المهتلكة وغير المهتلكة، التابعة للمؤسسات ذات الدور الكبير في البورصة، وفروعها المجمعة، وبين هذا القانون أن الاستثمارات يعاد تقييمها على أساس المنفعة التي تقدمها للمؤسسات وهذا من خلال تكلفة شرائها المقدرة، أو تكلفة إعادة تكوينها أو تجديدها، وعليه يتضح أنه تم الأخذ بقيمة الإستعمالية المحسوبة على أساس التقدير، وليس على أساس القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية.²

4. الجزائر: قام النظام المحاسبي الجزائري على غرار الدول الأخرى باتخاذ إجراءات تهدف إلى إعادة تقييم عناصر

محددة للميزانية والمتمثلة في الاستثمارات المادية والاهتلاكات المقابلة لها، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-130 المؤرخ في 27 مارس 1990 والمرسوم التنفيذي رقم 90-336 المؤرخ في 12 أكتوبر 1996، حيث يتم تقييم العناصر المادية للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري بعمليات حددت من طرف هذه المراسيم، وتجدر الإشارة إلى أن معاملات إعادة التقييم هي عبارة عن مؤشرات تعبر عن الأرقام القياسية لأسعار الاستثمارات تصدرها وزارة المالية، ويلاحظ من تطبيق هذه المراسيم وجود عدة نقائص منها مثلا عدم ملاءمة المعاملات مع نسب التضخم الفعلية، باعتبار أن قيمة المعامل لم تتغير ابتداء من سنة 1995 إلا أنه في الواقع نسب التضخم تتغير باستمرار،³ وعلى هذا تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 7-210 المؤرخ في 2007/7/4 الذي يطلب من المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري إعادة تقييم أصولها الثابتة العينية القابلة للاهلاك وغير القابلة للاهلاك، على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحددها خبير مؤهل،⁴ فضلا عن ذلك فقد سمحت المادة 121 من النظام المحاسبي المالي بإعادة تقييم الثببتات على أساس مبلغها المعاد

¹ - محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 7.

² - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 414، 415.

³ - المرجع نفسه، ص - ص 422-427.

⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر في 23 جمادي الثانية 1428 الموافق ل 8 جويلية 2007، ص 10، 11.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

تقيمها به، أي بقيمتها الحقيقية أو العادلة في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، حيث تتم إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتشبيات المعنية عن القيمة الحقيقية، وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها،¹ يلاحظ أن التجربة الجزائرية في مجال محاسبة التضخم اقتصر فقط على التشبيات، ولم تراعي البنود الأخرى للقوائم المالية، لذا يمكن اعتبارها بمثابة حل جزئي لمشكلة التضخم في المحاسبة وليست حلا شاملا.

الفرع الثالث: مميزات محاسبة التضخم على المستوى الدولي

إن الاهتمام بالمحاسبة عن التضخم على المستوى الدولي يتميز بما يلي:

- أن تطبيق المحاسبة عن التضخم يختلف من دولة إلى أخرى سواء من حيث طريقة المحاسبة أو حدود التعديلات التي تتم أو كيفية الإفصاح عن التضخم في القوائم المالية، أو في معالجة فروق التعديل؛
- أنه وبعد طول بحث وتجريب في التطبيق تبين أن طريقة القيمة الجارية هي الأكثر استخداماً.
- أن البنود النقدية لا يتم تعديلها في القوائم المالية، وتحمل المؤسسة خساراً لها إن كانت موجودات أو بمكسبها إن كانت التزامات، إما بطريقة ظاهرة كما في طريقة الأرقام القياسية بإعداد مذكرة أو قائمة "مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود" أو بطريقة ضمنية كما في طريقة القيمة الجارية.
- أن مشكلة المحاسبة التضخم لم تحسم بعد سواء على مستوى الفكر أو التطبيق المحاسبي المعاصر، وهذا ما قرره صراحة لجنة معايير المحاسبة الدولية، إذ صرحت بأنه لا يوجد حتى الآن إجماع دولي على طريقة واحدة لتعكس واقع الأسعار المتغيرة على البيانات المالية ولذا فإن اللجنة ترى ضرورة المزيد من التجربة قبل النظر في إلزام المؤسسات بتحضير البيانات المالية الأساسية مستخدمة نظاماً شاملاً وموحداً لتبيان الأسعار المتغيرة.²

المطلب الرابع: الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية

قدمت العديد من الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، سيتم توضيحها في هذا المطلب

الفرع الأول: طبيعة الحلول الجزئية

تمثل الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية في:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 10، 11.

² - محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 7، 8.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

1. طريقة تشكيل احتياطات لارتفاع أسعار الأصول: تنطلق هذه الطريقة من المحافظة على أساس القياس المحاسبي والمتمثل في التكلفة التاريخية وتشكيل احتياطات من الأرباح عوضاً عن توزيعها، بحيث يتم تعزيز المركز المالي كي تتمكن المؤسسة من استبدال الأصول الثابتة والمتداولة في الوقت المناسب؛¹
2. طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً (Last in First out): عند إتباع هذه الطريقة فإن المواد المنصرفة من المخازن تقيم بأحدث الأسعار، وبالتالي فإن صافي الربح يمثل مقابلة أسعار البيع الجارية بالتكلفة الجارية للبضاعة،²
3. طريقة الاهتلاك المعجل (Accelerated depreciation): إن الاهتلاك السنوي للأصول الثابتة في ظل التضخم لا يمثل التكلفة الحقيقية لما يستهلك من الأصول الثابتة مما ينعكس سلباً على موضوعية صافي الدخل، وقد حاول المحاسبون معالجة هذه المشكلة عن طريق إتباع طريقة الاهتلاك المتناقص، حيث أنه بإتباع هذه الطريقة يحاول المحاسبون التعجيل بإطفاء التكلفة التاريخية وتقليل الفترة الزمنية بين تاريخ الاقتناء وتاريخ اهتلاكه دون التخلي عن الأساليب المحاسبية.³

الفرع الثاني: تقييم الحلول الجزئية

1. بالنسبة لطريقة تشكيل الاحتياطات: تتمثل أهمزايا هذه الطريقة أنها تسمح بتوفير الأموال اللازمة لتجديد الأصول، وبالتالي فهي تساهم في المحافظة على رأس المال من التدهور والتآكل التدريجي الناتج عن التغير المستمر في قيم الموارد الاقتصادية الضرورية لنشاط المؤسسة، وهذا ما يتوافق مع مفهوم الاستمرارية،⁴ لكن يؤخذ عليها أنها تعتمد على التقديرات الشخصية وتتأثر بمستوى أرباح المؤسسة كي يتم تحديد نسبة الاحتياطات التي يجب تشكيلها، كما أنها لا تعتمد على الموضوعية في قياس الربح، إذ أن المقابلة بين النفقات والإيرادات تبقى في ظل التكلفة التاريخية تقابل تكاليف قديمة بقوة شرائية أعلى في فترات التضخم مع إيرادات متأخرة بقوة شرائية أقل، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاحتياطات تبقى جاهزة للتوزيع إذا ما اتخذت الجمعية العمومية قراراً بهذا الشأن في شركات المساهمة، كما أنه في حالة تحقيق المؤسسة لخسارة يكون من غير مقدور المؤسسة تشكيل هذه الاحتياطات.⁵

¹ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 375.

² - فؤاد محمد الليثي: نظرية المحاسبة (مدخل معاصر)، ط2، دار النهضة العربية، مصر، 2003/2002، ص 261.

³ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 396.

⁴ - بلال كيموش، مرجع سابق، ص 86.

⁵ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 375.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

2. بالنسبة لطريقة الوارد أخيرا الصادر أولا: يرى البعض أن استخدام هذه الطريقة سيؤدي إلى تحقيق نفس مجمل الربح الذي يحققه استخدام التكلفة الجارية للبضاعة المباعة، كما أنها تعتمد على الأسعار الفعلية للبضاعة المشتراة، ومن ثم فهي لا تواجه مشاكل القياس الذي يواجه تطبيق تكلفة الإحلال أو أي طرق أخرى لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، إلا أنها تعتبر حلا مؤقتا للمحاسبة عن تغيرات الأسعار.¹
3. بالنسبة لطريقة الاهتلاك المتناقص: إن هذه الطريقة حتى وإن كانت تساهم في التخلص من التكلفة التاريخية للأصل في مدة قصيرة، غير أنها تؤدي إلى عدم تماثل قيم أقساط الاهتلاك خلال سنوات الأصل، حيث أن السنوات الأولى من عمر الأصل تحمل بأقساط أكبر من السنوات الأخيرة، وبالتالي هناك عدم التساوي في توزيع التكاليف على الدورات المحاسبية، مما يجعل عملية المقارنة بين النتائج خلال الدورات المحاسبية غير عادلة.
- إضافة إلى ذلك فإن هذه الحلول تقتصر على بعض بنود القوائم المالية، ولا تقدم الحلول الكاملة لكافة العناصر، لذا من الأفضل الاعتماد على الحلول الشاملة وذلك بإتباع إحدى بدائل القياس المحاسبي المتمثلة في التكلفة التاريخية المعدلة، القيمة الجارية، أو القيمة الجارية المعدلة.

المبحث الثالث: بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم.

تنقسم التغيرات السعرية إلى تغيرات عامة وتغيرات خاصة، وإن لكل نوع من التغيرات نموذج يعتمد عليه في تعديل القوائم المالية، حيث يستخدم نموذج التكلفة التاريخية المعدلة في تعديل القوائم المالية من أثر التضخم (التغيرات السعرية العامة) في حين يستند على القيمة الجارية في تصحيح القوائم المالية من أثر التغيرات السعرية الخاصة، هذا دون أن ننسى الأثر المزدوج للتغيرات السعرية العامة والخاصة، والذي يسمى بالتغير النسبي في الأسعار، لذلك فقد تم تطوير نموذج يأخذ بعين الاعتبار تلك التغيرات في تعديل القوائم المالية، يدعى بنموذج القيمة الجارية المعدلة.

المطلب الأول: طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.

سيتم دراسة وتحليل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: طبيعة التكلفة التاريخية المعدلة (Adjusted Historical Cost)

¹ - فؤاد محمد الليثي، مرجع سابق، ص 261، 262.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- يطلق على هذا النموذج مدخل القوة الشرائية العامة (General Purchasing Power)، أو مدخل المحاسبة في ظل وحدة النقد الثابتة (Constant Unit of Measurement Accountancy)،¹ ويقوم هذا النموذج على تعديل وحدة القياس النقدي، أي أن القوائم المالية يتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، ثم تعدل وحدة القياس باستخدام الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار للوصول إلى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقد في تاريخ إعداد القوائم المالية،² كخطوة لا بد منها لإلغاء تحيز القياس الذي تتضمنه المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية،³ أي أن محاسبة المستوى العام للأسعار تعتمد على المقومات التالية:
- تهدف إلى تعديل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، من خلال تعديل الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف باستخدام وحدات نقدية لها قوة شرائية متجانسة؛
 - الاعتماد على القوائم المالية المعدة على أساس المبادئ المحاسبية ثم تعديلها؛
 - يتم تعديل القوائم المالية باستخدام الأرقام القياسية التي تعبر عن القوة الشرائية للنقد في تاريخ آخر قائمة مركز مالي؛
 - التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.⁴

مع ضرورة الإشارة إلى أن تطبيق هذا النموذج يتم من خلال تطبيق أحد الأرقام القياسية التالية: الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية، الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي المرتبط بمعدل التغير الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي، حيث يختلف الرقم القياسي الذي يفضل استخدامه من دولة إلى أخرى، إلا أنه يفضل استخدام الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية لأنه يعكس متوسط التغيرات في مجموعة واسعة النطاق من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، كما أنه الرقم المفضل من قبل مجمع معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)* ويتم تعديل القوائم المالية باستخدام المعادلة التالية:⁵

التكلفة المعدلة = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي العام في تاريخ إعداد القوائم المالية / الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة

¹ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 398.

² - محمد مجيد سليم: محاسبة التضخم (حالة واقعية من الأردن)، مجلة الإداري، العدد 60، بدون بلد، 1995، ص 80.

³ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 175.

⁴ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 377.

⁵ - وليد ناجي الحياي: مشاكل محاسبية معاصرة، ط 1، دار حامد، عمان، الأردن، 2004، ص 255.

*FASB: Financial Accounting Standards Board

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

من الناحية العملية إذا لم تتوفر الأرقام القياسية في تاريخ الحصول على البند المطلوب تعديله يعتمد الرقم القياسي لربع السنة التي نشأ خلالها البند، وإذا لم تتوفر اعتمد الوسط الحسابي للرقم القياسي بين أول وآخر العام؛ كما يجب التمييز بين نوعين من التعديل: التعديل غير الدوري والتعديل المستمر، حيث يقوم الأسلوب الأول على تعديل القوائم المالية خلال فترات غير منتظمة عادة ما تكون عندما تزداد الفجوة بين القوة الشرائية التاريخية والحالية، ويمكن قبول هذا الأسلوب إذا كانت المعدلات السنوية للتضخم النقدي طفيفة إلى حد يمكن الاكتفاء بحساب أثر التضخم مرة واحدة خلال عدة سنوات نظراً لأن التغيرات الطفيفة تصبح ذات أهمية بسبب تأثيرها المتراكم، إلا أن الأسلوب المعني في نموذج التكلفة التاريخية المعدلة هو التعديل المستمر في نهاية كل دورة.¹ نستنتج أن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يحتفظ بأساس القياس المحاسبي والمتمثل في التكلفة التاريخية، ويعدل وحدة القياس المستخدمة بالأرقام القياسية، وذلك بهدف إلغاء التحيز من المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: خطوات تطبيق التكلفة التاريخية المعدلة.

تحويل القوائم المالية التاريخية إلى قوائم مقاسه بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة يتطلب منا إتباع الخطوات التالية:

- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية؛
 - توفير مجموعة من الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءاً من تاريخ نشوء أقدم بند حتى تاريخ أحدث بند في القوائم المالية؛
 - تصنيف بنود القوائم المالية إلى بنود نقدية وبنود غير نقدية؛
 - تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل التعديل؛
 - حساب مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار الناجم عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.²
- إن تطبيق الخطوات السابقة يتطلب منا توضيح البعض منها كما يلي:

أولاً- التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية: (Monetary Items and Non monetary Items)

تمثل البنود النقدية في تلك الأصول والخصوم ثابتة المبالغ والتي تكون لها قيمة اسمية ويتم التعبير عنها بعدد ثابت من الوحدات النقدية، ولا يتم تعديل هذه البنود وإنما يتم احتساب لها مكاسب وخسائر القوة الشرائية؛ أما البنود غير النقدية فهي تلك البنود التي تكون لها قيمة سوقية تتغير بسبب التغير في مستويات الأسعار، لذلك يجب تعديلها باستخدام الأرقام القياسية.³

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 79، 80.

² - المرجع نفسه، ص 81.

³ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 377.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

الجدول رقم (1-2): التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية

| البنود غير النقدية | البنود النقدية | |
|---|---|--------|
| -المخزون السلعي والاستثمارات طويلة الأجل في أسهم عادية؛ -جميع الأصول الثابتة؛ -براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص والمصرفيات المؤجلة. | -نقدية في الصندوق أو البنك؛ - المدينين، أوراق القبض، محصص الديون المشكوك فيها؛ -استثمارات طويلة الأجل في الأسهم الممتازة والسندات غير القابلة للتحويل؛ -سلفيات مقدمة للموظفين؛ - رهونات أو ضمانات نقدية لدى الغير والقابلة للاسترداد؛ | الأصول |
| -المبالغ المستلمة تحت حساب عقود البيع بسعر محدد -الالتزامات تحت عقود الضمان. | - دائنين، أوراق الدفع، مصاريف مستحقة. -توزيعات الأرباح النقدية المستحقة؛ -الرهونات والضمانات النقدية المستلمة من الغير والقابلة للرد. -السندات طويلة الأجل؛ - علاوة أو خصم إصدار السندات | الخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات:

- محمد مبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، دار إيتراك، مصر، 2005، ص404، 405.

ثانياً - حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية (Gains and Losses In Purchasing Power):

يتم حساب مكاسب والخسائر القوة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بالأصول والخصوم النقدية خلال فترات التغيرات السعرية العامة، حيث يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة مقدار الثابت من الوحدات النقدية بما تنطوي عليه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض بحيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من وحدات النقدية بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ويترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تتلخ في التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشأة هذه الالتزامات ويحدث العكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار؛

تتحدد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية بالنسبة للوحدة الاقتصادية على أساس صافي مركزها النقدي في تاريخ معين، والذي يتمثل في الفرق بين مجموع الأصول النقدية ومجموع الخصوم النقدية في ذلك التاريخ، ففي

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

حالة ما إذا كان المركز النقدي موجبا (الأصول النقدية تزيد عن الخصوم النقدية) فإن الوحدة الاقتصادية تتحمل خسارة القوة الشرائية أما في الحالة العكسية فإن الوحدة تحقق مكاسب في القوة الشرائية؛¹

كما أن عملية تحديد المكاسب أو الخسائر تتطلب منا إتباع الخطوات التالية:

1. حساب صافي الأصول النقدية في بداية الفترة وتعديله بالأرقام القياسية؛
 2. تعديل قيمة المتحصلات النقدية التي تمت خلال الفترة بنفس الأسلوب السابق، ثم إضافتها إلى القيمة المتحصل عليها في الخطوة الأولى؛
 3. تعديل قيمة المدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة بنفس الأسلوب المتبع في حالة المتحصلات، ثم طرح القيمة المتحصل عليها من الإجمالي الذي توصلنا إليه في الخطوة الثانية؛
 4. يتم تحديد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية عن طريق طرح الرقم الأصلي لصافي الأصول النقدية كما يظهر في نهاية الفترة بالميزانية من القيمة المعدلة كما تم تحديدها في الخطوة الثالثة، فإذا كانت القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في نهاية الفترة تزيد عن القيمة الفعلية كما تظهر في الميزانية فإن الفرق يمثل خسائر، أما في الحالة العكسية فإن الفرق يمثل مكاسب صافية ناتجة عن التغير في القوة الشرائية للنقود.²
- تجدر الملاحظة أن حجم المكاسب أو الخسائر في القوة الشرائية يتأثر بشكل مباشر بالعوامل التالية:

- حجم البند النقدي؛
- طول الفترة الزمنية لإدخال وإخراج الأصل أو الخصم النقدي؛
- تطور الأرقام القياسية العامة خلال هذه الفترة الزمنية؛³

ثالثا- معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية.

المعالجة المحاسبية لمكاسب أو الخسارة في المستوى العام للأسعار محل خلاف كبير بين المحاسبين والرأي الغالب أن تؤخذ هذه المكاسب أو الخسائر في الاعتبار كأحد مكونات الدخل المحاسبي الصافي مع مراعاة عرضها كمفردة مستقلة وبعد رقم الربح النشاط الجاري،⁴ وهذا حسب الدراسة البحثية والتقارير رقم 3 لمجلس المبادئ المحاسبية وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، إلا أنه هناك معالجات محاسبية أخرى بديلة، نذكر من أهمها ما يلي:

¹ - أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي: المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص371، 372.

² - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص-ص 501-503.

³ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص85.

⁴ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص503.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

1. إدراج الخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي، أما المكسب في المستوى العام للأسعار فيجب أن يعامل على أنه بند رأسمالي، يستند هذا الرأي إلى قاعدة الحيطة والحذر؛
2. معاملة كل من مكسب والخسارة في المستوى العام للأسعار على أنها بنود رأسمالية، باعتبارها لا تنشأ من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة؛
3. يجب إدخال كل من مكسب والخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي، ما عدا المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالدين الطويل الأمد فهذه يجب أن لا تظهر لغاية تحققها من خلال سداد السندات؛
4. يجب إدخال كل من مكسب والخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي، ما عدا المكاسب والخسائر الناجمة من العناصر النقدية لحقوق الملكية.¹

الفرع الثالث: كيفية تعديل القوائم المالية.

- أولاً- تعديل قائمة المركز المالي: تبقى البنود النقدية بقيمتها التاريخية في قائمة المركز المالي، وينعكس أثر تعديلها في قائمة الدخل عن طريق أرباح القوة الشرائية وخسائرها،² أما البنود غير النقدية فيتم تعديلها كما يلي:
1. المخزون (Inventory): إذا تدنت قيمة المخزون السلعي عن التكلفة الأصلية لأي سبب من الأسباب فإنه يتم التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية لتطبق بدلها قاعدة "التكلفة أو السوق أيهما أقل"، وهذا تماشياً مع مبدأ الحيطة أو الحذر، لكن ما يعاب على هذه القاعدة أنها تعترف فقط بالانخفاض في القيمة أما الارتفاع في قيمة الأصل فلا يعترف بها إلا عند نقطة البيع³ (وفقاً لمبدأ التحقق)؛
- حتى يتم الاعتراف بتأثير الارتفاع في الأسعار على قيمة المخزون فإنه يتوجب معرفة تواريخ تدفقات المخزون إدخالاً وإخراجاً وكذلك معرفة أو تقدير الأرقام القياسية في تلك التواريخ لأن ذلك يساعد في تقييم المخزون السلعي والبضاعة المباعة في آن واحد،⁴ وتتناول فيما يلي التعديلات اللازمة في ظل أساليب التقييم المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أننا لن نكتفي بتحديد طريقة تعديل مخزون آخر المدة والذي يظهر كبنء في الميزانية، وإنما سنتطرق أيضاً لتكلفة البضاعة المباعة رغم أنها تدخل كبنء في قائمة الدخل، وهذا نظراً لارتباطها بمخزون آخر المدة؛

¹ - أحمد بلقاوي: نظرية محاسبية، تعريب: رياض عبد الله، دار البازوري، عمان، الأردن، 2000، ص341.

² - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص399

³ - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص372،373.

⁴ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص92.

* تكلفة المبيعات = مخزون أول المدة + المشتريات - مخزون آخر المدة.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (First in First out): إذا كانت المؤسسة تتبع هذه الطريقة في تقييم مخزون فإن تكلفة البضاعة المباعة* تتكون من خليط من مخزون أول المدة مقوماً بأسعار أول المدة مضافاً إليه جزء من تكلفة المشتريات خلال الفترة، أما مخزون آخر المدة فيجب أن يقوم على أساس أحدث المشتريات، لذلك فغالباً لا يحتاج هذا المخزون إلى التعديل، بسبب اقتراب تكلفته من التكلفة الجارية، أما تكلفة مخزون أول المدة والجزء المباع من المشتريات فيجب تعديلها للتغيرات في المستوى العام للأسعار، لأنها تمثل خليطاً من الوحدات النقدية غير المتجانسة؛
- طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً (Last in First out): في ظل هذه الطريقة فإنه قد يتساوى مخزون أول المدة مع آخرها، أي أن تكلفة البضاعة المباعة تكون مساوية لتكلفة المشتريات، وفي هذه الحالة يتم تعديل تكلفة مخزون آخر المدة باستخدام الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المخزون؛ وقد يكون مخزون آخر المدة أكبر من مخزون أول المدة، أي أن البضاعة المباعة قد تمت من المشتريات، وأن مخزون آخر المدة يتكون من جزأين (مخزون أول المدة وجزء من المشتريات)، لذلك يتم تعديل الجزء الأول باستخدام الرقم القياسي في تاريخ اقتناء المخزون، أما الجزء المضاف من المشتريات فيتم تعديله باستخدام متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة؛ ويلاحظ في ظل هذه الطريقة أن تكلفة البضاعة المباعة تقيم بأحدث الأسعار؛
- طريقة متوسط التكلفة (Average Cost): وفقاً لهذه الطريقة فإن الكمية التي يتم بيعها هي خليط من المخزون للتكلفة عقب إضافة أي كمية مشتراً إلى المخزون، ولتعديل تكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة المبيعات فإن الأمر يتطلب تحديد أولاً تكلفة الكمية المتاحة للبيع خلال السنة، والتي تتمثل في المخزون أول المدة مضافاً إليه تكلفة المشتريات، أو مخزون آخر المدة مضافاً إليه تكلفة المبيعات، ثم يتم تعديل تكلفة الكمية المتاحة باستخدام معاملات التعديل الملاءمة، وعندئذ يمكن تحديد تكلفة المبيعات المعدلة والتكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة على النحو التالي:¹

تكلفة المبيعات المعدلة = التكلفة المعدلة للكمية المتاحة للبيع. (تكلفة المبيعات التاريخية / التكلفة التاريخية للكمية المتاحة للبيع).

التكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة = التكلفة المعدلة للكمية المتاحة للبيع. (التكلفة التاريخية لمخزون آخر المدة / التكلفة التاريخية للكمية المتاحة للبيع).

¹ - حسين قاضي ، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص-ص 383-392.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

2. الأصول الثابتة تعدل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة، والإهلاكات الخاصة بها، بعد تحديد تاريخ نشوء كل

أصل من الأصول الثابتة، وذلك بتطبيق المعادلة العامة للبنود غير النقدية، كما أن أقساط الإهلاك يتم حسا بها على أساس التكلفة التاريخية لكل بند من الأصول الثابتة وليس على أساس التكلفة المعدلة،

3. الأصول المالية: يجب التمييز بين السندات والأسهم فالسندات محددة المقدار بعدد ثابت من الوحدات

النقدية وتعطي فوائد محددة، لذلك تعتبر من البنود النقدية أما الأسهم فإن قيمتها وعوائدها غير ثابتة، لذلك تعد أصلا غير نقدي؛¹

ثانيا- تعديل قائمة الدخل: يتطلب تعديل قائمة الدخل وفق محاسبة المستوى العام للأسعار، تعديل بنود هذه القائمة كلها إلى ما يعادلها من وحدات نقدية ذات قوة شرائية منخفضة في نهاية العام ووفق المعادلة العامة للتعديل، ويتم تعديل الإيرادات والمصروفات التي يتم تحصيلها ودفعها بصورة متكررة خلال السنة باستخدام الرقم القياسي العام خلال السنة، أما الإيرادات والمصروفات التي يتم تحصيلها ودفعها بصورة غير متكررة، وإنما في تواريخ معينة خلال السنة فيتم تعديلها باستخدام الأرقام القياسية في تاريخ تحقق بند الإيراد أو في تاريخ استحقاق المصروف.²

الفرع الرابع: تقييم التكلفة التاريخية المعدلة.

أولا- إيجابيات التكلفة التاريخية المعدلة

إن لنموذج التكلفة التاريخية المعدلة العديد من المزايا نذكرها فيما يلي:

1. إن القوائم المالية التاريخية غير قابلة للتجميع والمقارنة فيما بينها لاختلاف وحدة القياس، وإن تعديل بيانات التاريخية وفق التغيرات القوة الشرائية العامة يجعل البيانات هذه القوائم موثوقا بها وصالحة لاتخاذ القرارات؛
2. إن محاسبة المستوى العام للأسعار سهلة التطبيق؛
3. تفصح محاسبة المستوى العام للأسعار عن تأثير التضخم على الأرباح وتعطي عائد استثمار أكثر واقعية، كما أن مستخدم القوائم المالية المعدلة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على المؤسسة المعنية؛
4. تظهر محاسبة التكاليف التاريخية مشكلة استبدال الأصول بصورة حادة في ظروف التضخم النقدي، أما محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة فتساعد في حل هذه المشكلة، كما تساعد في المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المؤسسة؛³

¹ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 93.

² - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص-ص 379-392.

³ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 105، 106.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

5. تتميز هذه الطريقة بالشمول حيث تصلح للنشاطات التجارية والصناعية؛
6. إن القوائم المالية المعدلة بوحدة نقدية ثابتة يجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات المماثلة، ومع المؤسسة نفسها لفترات مالية مختلفة؛
7. تقيس بشكل مناسب الأرباح والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالنقدية؛¹
8. تظهر القوائم المالية المعدلة أثر التضخم على المؤسسة، فالأصول والخصوم تظهر بقيمتها المعدلة وكذلك أرقام الربح وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية على الوصول إلى فكرة شاملة عن حالة المؤسسة الراهنة بعد ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
9. تميل هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح بالمقارنة مع التكلفة التاريخية التي تظهر أرباحاً وهمية؛²
10. يؤدي إتباع هذه الطريقة إلى إزالة تأثير تغير الأسعار على الحسابات دون تغير في المبادئ والطرق المحاسبية المبينة على أساس التكلفة التاريخية؛
11. يقلل إتباع هذه الطريقة من أهمية استخدام الحلول الجزئية لتخفيف من آثار التضخم، ويتحدد من استخدام الطريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً في تقييم المخزون، وطريقة الاهتلاك المتسارع في حساب الاهتلاك.³

ثانياً - سلبيات التكلفة التاريخية المعدلة

رغم المزايا المذكورة سابقاً إلا أن هذا النموذج لا يخلو من العيوب والتي تتمثل في:

1. قد يسبب استخدام نموذج التكلفة التاريخية المعدلة إلى خلط وارتباك لدى مستخدمي القوائم المالية، وقد يساء فهم المعلومات التي يتضمنها أيضاً في كثير من الأحيان، كما قد يترتب على استخدام ذلك المدخل زيادة التكاليف الإضافية اللازمة لإعداد القوائم المالية عن منافع وعوائد الحصول على معلومات ملائمة وكافية؛
2. أن مكاسب القوة الشرائية التي تم التقرير عنها في قائمة الدخل قد تكون مضللة لمستخدمي القوائم المالية لأنها وهمية؛
3. إن هذا المدخل يفترض أن التضخم يؤثر بصورة متساوية على كل المؤسسات وعلى كافة أنواع الأصول والتكاليف، وهذا الافتراض غير صحيح وغير واقعي حيث أن التضخم يؤثر على المؤسسات بشكل مختلف،⁴ فالمؤسسات ذات الأصول الرأسمالية الكثيفة (مثل مصانع السيارات والأجهزة) يمكن أن تتأثر بالتضخم

¹ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 402.

² - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 400.

³ - ياسين أحمد العيسى: التضخم وأثره على عناصر الميزانية العامة، مجلة الدراسات، العدد 2، بدون بلد، 1998، ص 239.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، مرجع سابق، ص 218، 219.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- بشكل أكبر من المؤسسات ذات التجهيز والإنتاج الرأسمالي قليل الكثافة (مثل المؤسسات الإنتاجية والخدمية)، كما أن أسعار الأصول قد تتطور بمعدل أعلى أو أدنى من المستوى العام للأسعار، لذلك تعتبر الأرقام القياسية الخاصة أفضل لمراعاة ظروف كل مؤسسة وخصوصيات أصولها من الأرقام القياسية العامة؛
4. يتجنب نموذج التكلفة التاريخية المعدلة أخطاء القياس المحاسبي باعتماده وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة عامة، ولكنه من ناحية أخرى لا يتجنب أخطاء التوقيت فهذا النموذج يعتمد أيضاً مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، فالإيراد قد يكتسب في الدورة الحالية إلا أن الاعتراف به يكون في الدورة التالية؛¹
5. تعدد صيغ حساب الأرقام القياسية العامة ولكل صيغة نتائج مختلفة، ولا يوجد اتفاق بين المحاسبين على الصيغة الواجب إتباعها؛²

المطلب الثاني: طريقة القيمة الجارية

على الرغم من أن استخدام نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يتيح معلومات تتميز بالقابلية للمقارنة والتجميع لأنه يعتمد على وحدة نقدية متجانسة في تعديل القوائم المالية، إلا أنه يهمل التغيرات السعرية الخاصة، فهو يفترض وكأن جميع السلع والخدمات تتغير في نفس الاتجاه وبنفس المعدل، وهذا الافتراض غير واقعي، لذا لا بد من التطرق إلى نموذج يعتمد في تعديل القوائم المالية على التغيرات السعرية الخاصة والمتمثل في القيمة الجارية

الفرع الأول: طبيعة القيمة الجارية

يرتكز هذا المدخل في قياس آثار التغيرات السعرية على القوائم المالية في استخدام الرقم القياسي الخاص بأسعار البنود المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسة، ولا يكفي باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار كما هو الحال في مدخل التكلفة التاريخية المعدلة، وبالتالي يتمثل الفرق الأساسي بين هذا المدخل وسابقه في أنه بينما يتطلب المدخل السابق المحافظة على أساس القياس المحاسبي والمتمثل في التكلفة التاريخية وينصب التعديل على وحدة القياس، يتطلب هذا المدخل تغيير أساس القياس ليصبح القيمة الجارية بينما تبقى وحدة القياس على حالها،³ وقد تزايد الاهتمام بهذا المدخل منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي بعد صدور تقرير "Report Standland"

¹ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 107، 108.

² - محمد نواف حمدان عابد، مرجع سابق، ص 52.

³ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 187.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

في سبتمبر 1975 الذي أوصى باستخدام القيم الجارية، كذلك أوصت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) *بتطبيق هذه الطريقة¹، وتمثل المقومات الرئيسية لهذا النموذج فيما يلي:

1. يعتمد في تعديل القوائم المالية على الأسعار الخاصة بأصول المؤسسة وليس وفق المستوى العام للأسعار؛
 2. يعد هذا المدخل خروجاً عن أهم القواعد والمبادئ المحاسبية وعلى وجه الخصوص خروج عن مبدأ التكلفة التاريخية وكذلك عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، فإتباع محاسبة القيمة الجارية يؤدي إلى تجنب أخطاء التوقيت الناتجة عن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول إلى أن يتم عقد الصفقات والمبادلات؛
 3. تحسب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود غير النقدية، وليس للبنود النقدية؛
 4. يقتصر التعديل وفق هذا المدخل على البنود غير النقدية، أما البنود النقدية فتبقى على حالها لأنها دائماً تظهر بأسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر؛
 5. يتم تطبيق هذا المدخل عن طريق تطبيق إحدى الطرق التالية: تكلفة الاستبدال، صافي القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية²، وسيتم التطرق إلى كل طريقة بالتفصيل في الفرع المقبل.
- نلاحظ أن مدخل القيمة الجارية لا يهتم بالتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وإنما يعمل على إظهار بنود القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة بقيمتها الجارية، وبذلك فهو يتخلى عن مبدأ التكلفة التاريخية ويحافظ على وحدة القياس المحاسبي.

الفرع الثاني: طرق القيمة الجارية

تمثل المداخل المحاسبية البديلة في علاج آثار التغيرات السعرية الخاصة في:

أولاً- طريقة القيمة الحالية (Present Value):

تقوم هذه الطريقة على إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالعنصر أو مجموعة العناصر الخاضعة للقياس، حيث تعبر القيمة الحالية عن القيمة الاقتصادية لهذا الأصل في تاريخ القياس، وتعتبر من أفضل المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد القيمة الاقتصادية للأصل³، لولا الصعوبات التي تكتنف تطبيقها، ويشترط لتطبيق هذه الطريقة ما يلي:

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق من خلال استخدام الأصل؛

¹ - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 377.

*AAA: American Accounting Association

² - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 112، 113.

³ - الأميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس بدوي: قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 95، 96.

2. حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة من حياة الأصل؛

3. التنبؤ بعدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها الأصل صالحا للاستخدام في العملية الإنتاجية؛

4. اختيار معدل فائدة مناسب¹.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم القيمة الحالية يعد من أفضل أسس القياس المحاسبي لأنه أدق تعبيراً عن القيمة الجارية، كما يمكن استخدام هذه الطريقة بسهولة عند تقويم الحقوق والالتزامات المالية مثل حسابات المدينين وأوراق القبض وحسابات الدائنين وأوراق الدفع لأنها لا تحتاج إلى تقدير أو تنبؤ فعناصرها تعاقدية ومحددة الوقت والقيمة، إلا أن هذا المفهوم يصعب استخدامه في تقويم العناصر الأخرى مثل المخزون والعقارات والمعدات لصعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة منها.² وتتمثل أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق هذا النموذج فيما يلي:

1. يعتمد هذا المفهوم على تحديد كل مبالغ التدفقات النقدية التي ستولد في المستقبل وكذلك توقيت هذه المبالغ، وهذا ليس بالأمر البسيط وسيعتمد على التقديرات الشخصية وبالتالي ستفقد القوائم المالية موثوقيتها؛

2. إن عملية اختيار معدل الخصم المناسب عملية صعبة جداً؛

3. بما أن الإيرادات تتولد نتيجة الاستعمال الموحد للموارد، فإذا استطعنا تحديد التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة ومعدل الخصم بشكل دقيق، فسيكون من الصعب تحديد بشكل دقيق كم كانت مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، نظراً لأن أصول المؤسسة متداخلة مع بعضها البعض في توليد الإيرادات.³

ثانياً- طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق (Net Realizable Value):

تسمى هذه الطريقة كذلك بحاسبة أسعار الخروج، وتعبّر عن المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه حالياً، إذا بيعت الأصول بقيمتها السوقية مطروحاً منها المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع، وفي حالة عدم توفر البيانات الكافية عن سعر الخروج الجاري يمكن استخدام مؤشرات خاصة عن أسعار البيع سواء من مصادر داخلية أو من خارج المؤسسة، وإن السمة الأساسية لهذه الطريقة هي التخلي التام عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، لأن محاسبة أسعار الخروج الجارية تقوم كافة الأصول بأسعار البيع القابلة للتحقيق،⁴ ويترتب على تطبيق هذه الطريقة لتحديد القيمة الجارية بعض المشاكل نذكر منها:

- عدم القدرة على تحديد سعر البيع للأصول التي لا توجد لها سوق جاهزة؛

¹ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 402.

² - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 377.

³ - حازم الخطيب، ظاهر القشي: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث

العلمية، العدد 2، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004، ص 18، 19.

⁴ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 141، 142.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- يتفق استخدام هذه الطريقة في تقويم المخزون، ولكنه لا يتفق مع تقييم الأصول الثابتة فهي عناصر تحصل عليها المؤسسة بغرض استخدامها وليس بغرض إعادة بيعها ولذلك فإن تقويمها بسعر السوق يتفق مع افتراض التصفية ويتنافى مع افتراض الاستمرار، لذلك فإن أسعار الخروج الجارية هي الأكثر ملاءمة في تحديد القيمة الجارية للمخزون في حين تشكل تكلفة الاستبدال المقياس الأكثر ملاءمة للأصول الثابتة.¹

ثالثاً- محاسبة تكلفة الاستبدال (Replacement Cost Accounting) :

تتمثل بذلك القدر من النقد أو ما يعادله الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمؤسسة من نقد أو ما يعادله عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما تستخدمه تتمثل في تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة،² وبالمقارنة بين تكلفة الاستبدال وصافي القيمة البيعية يفترض أنهما متساويان نظرياً، لكن ذلك لا يتحقق إلا في شروط مثالية وهي:

- هناك عدد كبير من الأصول الثابتة المتماثلة في سوق واحد وأن أسعار السوق معروفة بالنسبة للأصول الجديدة والمستعملة؛
 - تتمتع المؤسسة بحرية اتخاذ القرار ببيعاً وشراءً في هذه السوق؛
 - يجب أن لا تكون هناك تكاليف نقل أو تركيب ضمنية سواء في عملية شراء أو بيع الأصل المعني.
- لكن مثل هذه الظروف نادراً ما تحصل، وقد يكون الاختلاف قليلاً في بعض أنواع الأصول كالمخزون السلعي الذي يباع بالحالة التي اشتري بها، لكن هذا الخلاف يكبر في الأصول الثابتة.³

الفرع الثالث: تأثير القيمة الجارية على القوائم المالية.

أولاً- تأثير القيمة الجارية على قائمة المركز المالي

تطبيق نموذج القيمة الجارية على قائمة المركز المالي يتطلب تقسيمها إلى بنود نقدية والبنود غير النقدية مهما كانت الطريقة المستخدمة في تمثيل القيمة الجارية:

¹ - ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي: نظرية المحاسبة، تعريب: خالد علي أحمد كاجيحي وآخرون، دار المريخ، الرياض، 2006، ص180.

² - ظاهر القشي: السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص05.

³ - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 404.

1. البنود النقدية هذه البنود لا تحتاج إلى أي تعديل لأنها تظهر دائما بأسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر، كما لا يتم احتساب لهذه البنود المكاسب والخسائر الناتجة عن تغير الأسعار؛

2. البنود غير النقدية: تعدل الأصول الثابتة والمخزون بناء على جداول أرقام القياسية الخاصة، أو عن طريق التقديرات الشخصية، أما رأسمال فلا يتم تعديله، كما يتم حساب رصيد الأرباح المحتجزة من خلال المتمم الحسابي بين مجموع الأصول والخصوم أو من خلال رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة مضاف إليه أرباح العام على أساس التكلفة الجارية ويخصم منه توزيعات الأرباح النقدية خلال العام على أساس التكلفة التاريخية.¹

ثانيا- تعديل قائمة الدخل:

يتم كذلك في قائمة الدخل تعديل بعض وليس كل العناصر فالمبيعات لا يتم تعديلها على أساس أنها تعبر دائما على القيمة الجارية في تاريخ البيع، كما أن قيمة المصروفات الأخرى (مثل مصاريف التشغيل، مصاريف الإدارية، مصروفات الضرائب) فلا تعدل أيضا على اعتبار أن التكلفة التاريخية لها تعادل تكلفتها الجارية في تاريخ إنفاقها،² وبما أن التكلفة الجارية للأصول الثابتة تختلف من فترة إلى أخرى فإن مصاريف الاهتلاك يتم تعديلها بقسمة متوسط التكلفة الجارية بين بداية و نهاية الفترة على العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، كما أن تكلفة البضاعة المباعة التاريخية تختلف عن تكلفتها الجارية، حيث أن جزء من البضاعة المباعة قد تكون من مخزون أول المدة، لذلك يتم تعديلها بضرب عدد الوحدات المباعة في التكلفة الاحلالية في تاريخ البيع،³ وطبقا لمفهوم القيمة الجارية فإن قائمة الدخل تظهر نوعين من الدخل:

1. صافي الدخل على أساس العمليات الجارية: وهو الفرق بين إيرادات الفترة محسوبة على أساس سعر البيع ومصاريف الفترة محسوبة على أساس القيمة الجارية بتاريخ البيع؛

2. إجمالي مكاسب أو الخسائر للبنود غير النقدية: هو الارتفاع أو الانخفاض في القيمة الجارية للأصل أو الخصم غير النقدي الناتج عن الحيازة على مدار عدة فترات زمنية، وتقسم إلى:

- مكاسب أو خسائر الحيازة المحققة (Real holding gains or losses) : التي تنتج عن بيع العناصر غير النقدية وتحسب بالفرق بين القيمة الجارية للأصل بتاريخ البيع والتكلفة التاريخية؛

¹ - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص438.

² - المرجع نفسه، ص438.

³ - وليد ناجي الحياي، مشاكل محاسبية معاصرة، مرجع سابق، ص273.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- مكاسب أو خسائر الحياة غير المحققة (Fictitious holding gains or losses) : تحسب بالفرق بين مكاسب الحياة غير المتحققة في نهاية وبداية الفترة،¹ أي أن هذه المكاسب أو الخسائر لا تنتج عن عملية البيع وإنما عن الارتفاع أو الانخفاض في قيمة البنود غير النقدية التي بحوزة المؤسسة، حيث أنها تحسب كذلك بالفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية وتصبح محققة بمجرد حدوث عملية البيع.

الفرع الرابع: تقييم القيمة الجارية

أولاً- إيجابيات القيمة الجارية.

تتميز القيمة الجارية بالعديد من المزايا نذكر منها ما يلي:

1. تعتبر طريقة حديثة للقياس المحاسبي إذ أنها لم تظهر إلا في السنوات السبعينات من القرن الماضي؛
2. تمثل وسيلة للمحافظة على رأس المال المادي فالدخل وفق هذا النموذج هو المبلغ الممكن توزيعه دون الإضرار بالطاقة الإنتاجية للمؤسسة؛²
3. إن القيمة الجارية تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمؤسسة؛
4. تعبر القيمة الجارية إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
5. توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بإضافة أسس جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية؛³
6. يوفر مدخل القيمة الجارية مقياساً أفضل للكفاءة، حيث أن حساب الاهتلاك على أساس القيمة الجارية يمكن من الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل.⁴

ثانياً- سلبيات القيمة الجارية

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى القيمة الجارية فيما يلي:

¹ - حيدر محمد علي بن عطا الله، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، مرجع سابق، ص 278.
² - سيد عطا الله السيد: النظريات المحاسبية، ط1، دار الرابرة، عمان، الأردن، 2009، ص 158.
³ - ماهر موسى درغام، تامر بسام الأغا: العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون سنة، ص 11، 12.
⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 221.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

1. صعوبة تحديد القيمة الجارية بصفة دقيقة لكل عناصر القوائم المالية في وقت معين، وبالتالي فإنها تخضع للتقدير الشخصي في بعض الأحيان نظرا لأن بعض المنتجات لا تباع بشكل شائع، أو عدم وجود سوق شائع لمنتجات المؤسسة؛
2. أن القيمة الجارية ليست دائما مماثلة للقيمة السوقية العادلة، حيث أن قيمة الأصل تعتبر دالة في التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه، ومع ذلك فإن القيمة الجارية لا تكتسب بالضرورة الزيادة في الخدمات المحتملة لذلك الأصل، وغالبا لا يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر القوة الشرائية في نماذج القيمة الجارية؛¹
3. إن التخلي عن قاعدة تحقق الإيراد بالبيع وافتراض تصفية موارد المؤسسة عند إتباع طريقة أسعار الخروج الجارية يتعارض مع الفرض السائد باستمرارية المؤسسة؛
4. إن نموذج القيمة الجارية يتجاهل التغير في القوة الشرائية للبنود النقدية، وكذا التغير في القوة الشرائية العامة؛²

المطلب الثالث: الطريقة المختلطة

يمزج هذا النموذج بين طريقة التكلفة التاريخية المعدلة والقيمة الجارية لتعديل القوائم المالية من آثار التضخم

الفرع الأول: طبيعة القيمة الجارية المعدلة

إن طريقة القيمة الجارية تؤدي إلى تقييم الأصول غير النقدية بطريقة فعالة ودقيقة، لكن يعاب عليها إهمال الأصول والخصوم النقدية عند التعديل، أما التكلفة التاريخية المعدلة فإنها تأخذ بعين الاعتبار العناصر النقدية عند إعادة التقييم وتظهر الأرباح وخسائر القوة الشرائية على هذه الأصول، لكن يأخذ عليها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية، وعلى هذا الأساس ظهرت الطريقة المختلطة لتجمع بين مزايا هاتين الطريقتين وتتجنب عيوبهما في آن واحد، حيث تتميز هذه الطريقة بميزتين أساسيتين هما:

- اتخاذ القيمة الجارية كأساس للتقييم؛
- افتراض ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة للقياس.³

انطلاقا من ذلك فإن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في المستوى النسبي للأسعار، هذا الأخير الذي يبين إلى أي حد كانت التغيرات في المستوى الخاص للأسعار متماشية مع التغيرات في المستوى

¹ - شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008، ص 165.

² - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 146.

³ - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 383، 384.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

العام للأسعار، فالأسعار الخاصة بالسلع والخدمات معينة تتغير عادة بمعدلات مختلفة وأحيانا في اتجاهات مختلفة عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ويتم الربط بين التغيرات السعرية العامة والخاصة عن طريق التغير النسبي في الأسعار وفق المعادلة التالية:¹

التغير في المستوى النسبي للأسعار = التغير في المستوى العام للأسعار - التغير في المستوى الخاص للأسعار

نستنتج أن نموذج القيمة الجارية المعدلة يتخلى عن أساس القياس المحاسبي المتمثل في التكلفة التاريخية وذلك باستبداله بالقيمة الجارية، كما يستبدل وحدة القياس الثابتة بوحدة متجانسة عن طريق تعديلها بالتغيرات المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: تأثير القيمة الجارية المعدلة على القوائم المالية

أولا - تعديل قائمة المركز المالي:

تبعا للطريقة المختلطة يتم تعديل وإعادة تقييم عناصر قائمة المركز المالي على أساس المزج بين طريقة التكلفة التاريخية المعدلة وطريقة القيمة الجارية، وهذا يقتضي في أول الأمر التمييز بين الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية، وعليه يتم إعادة تقييم الأصول والخصوم النقدية بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أما الأصول غير النقدية فيعاد تقييمها بالقيمة الجارية، وذلك بنفس القواعد المبينة سابقا في كل طريقة.²

ثانيا - قائمة الدخل :

تبين لنا من نموذج القيمة الجارية أن إيرادات المبيعات لا تعدل لأنها تعبر دائما عن القيمة الجارية في تاريخ البيع، أما في ظل نموذج القيمة الجارية المعدلة فيعاد تقييمها وفق التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار حتى تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، أما فيما يخص تكلفة المبيعات فتظهر قيمتها على أساس القيمة الجارية معدلة بالمستوى العام للأسعار، وبالنسبة لباقي المصاريف فتظهر قيمتها كما في نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، أما مكاسب وخسائر فتظهر كما يلي:

- مكاسب الحيازة المحققة تحسب على أساس الفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية كلاهما معدل بوحدة نقدية ثابتة؛

- مكاسب الحيازة غير المحققة وتتمثل في الفرق بين التكلفة التاريخية المعدلة والقيمة الجارية؛

¹ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 180.

² - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 385 .

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

- مكاسب وخسائر القوة الشرائية تحسب بالفرق بين صافي المركز النقدي الحقيقي وصافي المركز النقدي المعدل بالأرقام القياسية.¹

الجدول التالي يوضح كيفية تعديل عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق النماذج الثلاثة:

الجدول رقم (2-2): تعديل عناصر القوائم المالية في ظل بدائل القياس المحاسبي.

| البنود | التكلفة التاريخية المعدلة | القيمة الجارية | القيمة الجارية المعدلة |
|-----------------------------|---|---|--|
| العناصر النقدية | لا تعدل وتحسب لها مكاسب وخسائر القوة الشرائية | لا يتم تعديلها | لا تعدل وإنما تحسب لها مكاسب وخسائر القوة الشرائية |
| العناصر غير النقدية | تعدل بالأرقام القياسية | تعديل بالقيم الجارية | |
| المبيعات | تعدل بالأرقام القياسية | لا يتم تعديلها | تعديل بالأرقام القياسية |
| تكلفة المبيعات | تعدل بالأرقام القياسية | تعديل بالقيم الجارية | قيمتها على أساس نموذج القيمة الجارية معدلة بالأرقام القياسية |
| المصاريف | تعدل بالأرقام القياسية | لا تعدل ما عدا الاهتلاك فيحسب على أساس القيمة الجارية | تعديل بالأرقام القياسية |
| المكاسب المحققة | لا يتم الاعتراف بها | الفرق بين القيمة الجارية عند البيع والتكلفة التاريخية | الفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية كلاهما معدلة بالأرقام القياسية |
| المكاسب غير محققة | لا يتم الاعتراف بها | الفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية | الفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية كلاهما معدلة بالأرقام القياسية |
| مكاسب المستوى العام للأسعار | الفرق بين صافي المركز النقدي الحقيقي والمعدل | لا يتم الاعتراف بها | الفرق بين صافي المركز النقدي الحقيقي والمعدل |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة.

يظهر من الجدول أن نموذج القيمة الجارية المعدلة يجمع بين طريقتي التكلفة التاريخية المعدلة والقيمة الجارية، وذلك بهدف الاعتراف بكل من أثر المستوى العام والخاص للأسعار.

الفرع الثالث: تقييم طريقة القيمة الجارية المعدلة

¹ - رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 183 - 188.

أولاً - إيجابيات الطريقة المختلطة:

تسمح الطريقة المختلطة بالحصول على المزايا التالية:

1. تجمع بين مزايا الطريقتين فطريقة القيمة الجارية تؤدي إلى تقييم الأصول غير نقدية بصورة فعالة ودقيقة، كما أن التكلفة التاريخية المعدلة تؤدي إلى تقييم الأصول والخصوم النقدية وتظهر الأرباح والخسائر القدرة الشرائية؛
2. يعتبر البعض إن هذه الطريقة أكثر الطرق غنى بالمعلومات وأكثرها كفاءة إذ توفر بيانات تعكس بدقة وكفاءة عالية المركز المالي ونشاط الحقيقي للمؤسسة؛
3. تجمع بين ميزتين فهي تفصل بين عمليات التشغيل وأرباح الحياة، كما تميز بين تحقق الربح واستلامه؛¹
4. تهدف إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال؛ كما تسمح بتفادي كل من أخطاء التوقيت والقياس؛
5. تعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي من خلال إبراز جميع الأحداث التي أثرت على بنود القوائم المالية خلال الفترة وهذا ما يتلاءم مع مبدأ الإفصاح الكامل؛
6. عمليات المقارنة بين القوائم المالية تصبح ذات معنى نظراً لتوفر خاصية التجانس بين مختلف البنود؛²

ثانياً - عيوب الطريقة المختلطة

رغم المزايا السابقة إلا أن هذه الطريقة لم تلقى تأييد من قبل المحاسبين بسبب:

1. غياب الموضوعية نظراً للاعتماد على التقدير في تحديد القيم الجارية في كثير من الحالات، كما أن اختيار الرقم القياسي المستخدم في التعديل سوف يتسم بالذاتية؛
2. غير قابلة للتحقق بسبب غياب المستندات الإثبات، واختلاف نتائجها بين العديد من الأشخاص؛
3. لا تتفق مع الكثير من المبادئ المحاسبية كمبدأ الحيطة والحذر، مبدأ تحقق الإيرادات، ومبدأ وحدة النقد؛
4. صعوبة التطبيق في الواقع، فهي تتطلب الجهد، التكلفة والوقت كما تتطلب الدقة الكاملة في إعدادها.³

المطلب الرابع: مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم.

سيتم من خلال هذا المطلب المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم باستخدام معايير معينة

¹ - بالراقي تيجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 390 .

² - بلال كيموش، مرجع سابق، ص 84.

³ - المرجع نفسه، ص 84.

الفرع الأول: أسس المقارنة والتقييم

سنعتمد في المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم على معايير المقارنة والمتمثلة في أخطاء التوقيت والقياس، ومعايير التقييم المتمثلة في الملاءمة والقدرة التفسيرية:

أولاً - **معايير المقارنة:** فيما يلي شرح مختصر لمعايير المقارنة والمتمثلة في:

1. أخطاء التوقيت (Timing Errors): إن معايير تحديد أية خاصية أو خصائص بنود القوائم المالية والتي ينبغي قياسها والتقرير عنها في المحاسبة المالية سوف تكون لصالح بديل القياس المحاسبي الذي يتجنب أخطاء التوقيت، وتولد أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبياً في دورة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات، فبديل القياس المحاسبي الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها سيتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى؛

2. أخطاء وحدة القياس (Measuring - Unit Errors): إن معايير تحديد أية وحدة قياس ينبغي تطبيقها على خواص بنود القوائم المالية سوف تكون لصالح وحدة القياس التي تتجنب أخطاء وحدة القياس، وتولد هذه الأخيرة عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، لذلك تكون الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية¹.

ثانياً - **معايير التقييم:** تتمثل معايير التقييم في القدرة التفسيرية، والملاءمة:

1. قابلية التفسير (Interpretability): أي أن تكون المعلومات المتولدة عن القوائم المالية مفهومة، وانطلاقاً من أننا في القياس المحاسبي أمام وحدتين للقياس فإن تفسير القوائم المالية سيكون واحداً مما يلي:

- إذا كان النموذج المحاسبي يقيس أي خاصية من الخواص بوحدات النقود، فسوف يتم التعبير عن النتائج عملية القياس بوحدات غير متجانسة؛
- إذا كان النموذج المحاسبي يقيس التكلفة التاريخية بوحدات القوة الشرائية العامة، فإن نتائجه ما تزال غير متجانسة؛
- إذا كان النموذج المحاسبي يقيس القيم الجارية بوحدات القوة الشرائية العامة للنقود، فإن نتائجه سيكون معبراً عنها بوحدات " السيطرة و التحكم السلعي "، ويعني ذلك أنه يراعي في الوقت نفسه تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود وكذلك تغيرات القيم الجارية لأصول والتزامات المؤسسة، وبذلك يتم الربط بين الجانب النقدي والجانب السلعي المادي، وسوف تكون الأفضلية للبديل الذي يعبر عن وحدات السيطرة والتحكم السلعي؛

¹ - أحمد بلقاوي، مرجع سابق، ص 382.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

2. الملاءمة (Relevance): إن المعيار الثاني لتقييم بدائل القياس المحاسبي هو ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة

لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المعنيين أي ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المالية

مفيدة، وبالتالي فالبدل الأفضل هو الأكثر ملاءمة لحاجات متخذ القرار.¹

الفرع الثاني: مقارنة و تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم

سنعتمد على الجدول التالي في المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، ونموذج القيمة الجارية، ونموذج

القيمة الجارية المعدلة، وكذلك نموذج التكلفة التاريخية، وهذا لمعرفة الفروق بين النماذج الأربعة

¹ - المرجع نفسه، ص 382، 383.

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

الجدول رقم (2-3): المقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم.

| البيان | التكلفة التاريخية | التكلفة التاريخية المعدلة | القيمة الجارية | القيمة الجارية المعدلة | |
|-----------------|-------------------|--|---|---|---|
| معايير المقارنة | أخطاء التوقيت | <p>– تعتبر الأساس في تقييم القوائم المالية وتحديد الدخل؛</p> <p>– الاعتماد على فرض ثبات القوة الشرائية للنقود؛</p> <p>– تتوافق مع مبدأ القياس الفعلي ومبدأ تحقق الإيراد بالبيع، ومبدأ المقابلة في تحديد الدخل.</p> | <p>– تعتبر التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية الأساس في تقييم القوائم المالية وتحديد الدخل؛</p> <p>– استبعاد فرض وحدة القياس النقدي؛</p> <p>– يتوافق مع مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، ومبدأ المقابلة في تحديد الدخل.</p> | <p>– اعتماد أسعار الدخول الجارية، أو أسعار الخروج، أو القيمة الحالية أساساً لتقييم بنود القوائم المالية وتحديد الدخل؛</p> <p>– الاعتماد على فرض ثبات القوة الشرائية للنقود؛</p> <p>– التخلي عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، لأنها تعترف بمكاسب الحياة غير المحققة.</p> | <p>– اعتماد أسعار الدخول الجارية، أو أسعار الخروج، أو القيمة الحالية معدلة بالمستوى العام للأسعار أساساً لتقييم بنود القوائم المالية وتحديد الدخل؛</p> <p>– استخدام وحدة القوة الشرائية العامة كأساس للقياس؛</p> <p>– التخلي عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.</p> |
| | | <p>يتضمن أخطاء التوقيت لأنه يدمج دخل الجاري مع مكاسب الحياة المحققة التي نتجت خلال الدورات السابقة لكنها تحققت في الدورة الحالية، أي أنه يتعارض مع مبدأ استقلالية الدورات، كما يستبعد مكاسب الحياة التي اكتسبت في الدورة الحالية ولم تتحقق بعد بالبيع،</p> | <p>لا يتضمن أخطاء التوقيت، لأن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يساوي مجموع دخل الجاري ومكاسب الحياة محققة وغير المحققة، كما أن هذا النموذج يتخلى عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.</p> | <p>لا يتضمن أخطاء التوقيت، لأن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يساوي مجموع دخل الجاري ومكاسب الحياة محققة وغير المحققة، كما أن هذا النموذج يتخلى عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.</p> | <p>لا يتضمن أخطاء التوقيت، لأن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يساوي مجموع دخل الجاري ومكاسب الحياة محققة وغير المحققة، كما أن هذا النموذج يتخلى عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.</p> |
| | | <p>يتضمن أخطاء القياس لأنه يعتمد على وحدة قياس اسمية تتجاهل تغيرات الأسعار.</p> | <p>يتمتاز بالموضوعية والخلو من أخطاء القياس، لأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات السعرية العامة، إلا أنه يتجاهل التغيرات السعرية الخاصة.</p> | <p>يتضمن أخطاء القياس لأنه يعتمد على وحدة قياس ذات قيمة موحدة وتعتبر عن القوة الشرائية العامة للنقود.</p> | <p>يتجنب أخطاء القياس لأنه يستخدم وحدة قياس ذات قيمة موحدة وتعتبر عن القوة الشرائية العامة للنقود.</p> |

الفصل الثاني — تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

| معايير التقييم | | معايير التفسير |
|----------------|--|--|
| الملاءمة | تعتبر المعلومات الناتجة عنه قابلة للتفسير بوضوح، وهو يعتمد بدرجة الأولى على المحافظة على رأس المال النقدي الاسمي | تعتبر المعلومات الناتجة عنه قابلة للتفسير، فهو يعتمد على المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال |
| الملاءمة | تعتبر معلوماته غير ملائمة لاتخاذ القرار لأنها تتجاهل التغيرات السعرية العامة والخاصة معا. | تعتبر البنود غير النقدية فقط ملائمة لاتخاذ القرار، لأنه معبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم السلعي. |
| الملاءمة | تعتبر المعلومات الناتجة عنه ملائمة لأنه معبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم السلعي، التي تعكس التغير في المستوى الخاص والعام في الأسعار | تعتبر المعلومات الناتجة عنه قابلة للتفسير، فهو يعتمد على المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. |
| الملاءمة | تعتبر المعلومات الناتجة عنه ملائمة لأنه معبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم السلعي، التي تعكس التغير في المستوى الخاص والعام في الأسعار | تعتبر معلوماتها ملائمة لاتخاذ القرار |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات:

- رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص-ص 166-193.
- يتضح من الجدول أن نموذج القيمة الجارية المعدلة يعتبر أفضل النماذج، نظرا لخلوه من أخطاء التوقيت والقياس، كما أنه ملائم لحاجات متخذ القرار وقابل للتفسير والفهم من قبله

خلاصة الفصل:

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي يستند إليها النموذج المحاسبي المعاصر المعتمد مهنيا في الممارسات العملية، نظرا لتوافقه مع الكثير من المفاهيم والمبادئ والفروض المحاسبية، إذ نجد أن هذا المبدأ لا يعترف بالمكاسب غير المحققة الناتجة عن الارتفاع في الأسعار وذلك تحقيقا لمبدأ تحقق الإيراد بالبيع، في حين نجده يعترف بالخسائر الناجمة عن الانخفاض في الأسعار تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، وهذا ما حول التكلفة التاريخية من مبدأ محاسبي يستند عليه في إثبات الأحداث الاقتصادية إلى مشكلة في مجال القياس المحاسبي، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد فقد انعكست مشاكل القياس المحاسبي المتعلقة بالتكلفة التاريخية على الإفصاح في القوائم المالية، فأصبحت عناصرها لا تعبر بصدق عن الأداء المالي والوضعية المالية للمؤسسة، كما فقدت المعلومات المحاسبية لجودتها، إضافة إلى ذلك تعددت طرق الإفصاح عن آثار التضخم على القوائم المالية، لذلك ظهرت العديد من الدراسات التي تنادي بضرورة الاعتراف بالارتفاع المستمر في أسعار البنود المشككة للقوائم المالية، عن طريق إتباع أحد نماذج محاسبة التضخم والمتمثلة في التكلفة التاريخية المعدلة، القيمة الجارية، أو القيمة الجارية المعدلة، إذ نجد أن لكل نموذج مقوماته، والخطوات اللازمة لتطبيقه، كما أن كل واحد منهم يوفر معلومات تختلف عن ما يوفره النموذج الآخر، وقد وقع الاختيار على نموذج التكلفة التاريخية المعدلة لتصحيح القوائم المالية من أثر التضخم في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة

اقتصادية جزائرية

تمهيد:

تبين لنا من خلال ما سبق أن لمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات الوحدة النقدية آثار سلبية على دلالة القوائم المالية نظرا لتجاهلهما لآثار التضخم، وقد تطرقنا في الفصل السابق بالتفصيل إلى النماذج المحاسبية التي تستخدم للتخلص من أثر التضخم على القوائم المالية، إلا أن ما تم التطرق إليه يبقى بدون معني إذا لم يتم إسقاطه ميدانيا، لذلك سيتم تطبيق إحدى هذه النماذج والمتمثل في طريقة التكلفة التاريخية المعدلة على القوائم المالية لمؤسسة صيدال، حيث ستم دراستنا الميدانية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** سنتطرق من خلاله إلى نشأة مجمع صيدال والمراحل التاريخية التي مر بها، بالإضافة إلى فروع المجمع وهيكله التنظيمي.
- **المبحث الثاني:** سنتناول فيه الإجراءات المتبعة لتعديل القيم التاريخية لعناصر القوائم المالية وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، كما سيتم تقديم القوائم المالية المعدلة لسنة 2010 وفق النموذج المقترح.
- **المبحث الثالث:** ستم من خلاله عملية المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة، من خلال المقارنة بين القيم الدفترية والقيم المعدلة لبعض بنود كلا من قائمة الدخل والميزانية خلال سنوات (2010-2012).

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الكبرى الرائدة في مجال الإنتاج الصيدلاني في الجزائر، ولقد مرل لمجمع مثله مثل العديد من المؤسسات العمومية، بمراحل عدة جاءت تلبية لمتطلبات جملة الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ذلك الوقت ومن خلال هذا المبحث سيتم التعريف بتلك المراحل وذلك بالتطرق إلى نشأة المجمع ومراحل تطوره، ثم نتناول الهيكل التنظيمي للمجمع، وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة صيدال

مر مجمع صيدال بعدة مراحل جاءت كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة، كما تعرض رأسماله لعدة تغييرات سيتم توضيحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة مجمع صيدال

البداية الأولى لظهور مجمع صيدال كانت في سنة 1962 في شكل محلات عامة، لتصبح في 1969 صيدلية مركزية جزائرية (PCA)* يتلخص نشاطها في احتكار الاستيراد، الإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية، ثم عرفل لمجمع بعد ذلك عدة تحولات تنظيمية، صناعية، قانونية، ومالية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تم تأميم سنة 1971 المخابر الفرنسية la BAZ et MERZU وTORANDE من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك في إطار جملة تأميمات وسائل الإنتاج¹
- في سنة 1982 تعرضت الصيدلية المركزية الجزائرية لإعادة الهيكلة وفق المرسوم رقم 161/82، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث فروع تمثل الفرع الأول في (ENPP)** الذي يختص في صنع الأدوية ذات الاستعمال البشري والطبي، بالإضافة إلى فرعين آخرين أحدهما مختص في استيراد وتوزيع الأدوية، والآخر مختص في استيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية؛
- في سنة 1984 تغير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني تحت تسمية "صيدال"؛ وأصبحت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقلالية في التسيير في فيفري عام 1989 وذلك تطبيقا لسياسة استقلالية المؤسسات، وتم بموجب ذلك تحويلها إلى مؤسسة وطنية ذات أسهم؛

¹ - أمال معروف: الانتقال من الأداء الاستراتيجي إلى الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص

إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص91.

* PCA: la Pharmacie Centrale Algérienne

** ENPP: Entreprise Nationale de Production Pharmaceutique.

- في بداية سنة 1997 خضعت مؤسسة صيدال إلى مخطط إعادة الهيكلة الصناعية، الذي تم بموجبه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا، وتحولت في 1998/2/2 إلى "لمجمع الصناعي صيدال" المتكون من ثلاثة فروع هي (Antibiotic, Biotic, Pharmal)؛
- في مارس 1999 دخل مجمع صيدال بورصة الجزائر، بعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20% من رأسماله للمساهمين الخواص، حيث قدرت قيمة السهم الواحد بـ800ج، وكانت أول تسعيرة لأسهم المجمع؛
- في 2006/3/12 تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خصوصتها، واستكمال فتح رأسمالها والبحث عن شريك إستراتيجي.¹

الفرع الثاني: رأسمال المجمع

تعرض الرأسمال الاجتماعي لمجمع صيدال إلى عدة تغيرات:

- ارتفع رأسمال الشركة من 80 مليون دج إلى 500 مليون دج سنة 1992؛
- في سنة 1995 زاد رأسمال الشركة من 500 مليون إلى 510 مليون دج، ووصل إلى 600 مليون دج فيما بعد؛
- في سنة 1997 وصل إلى 1536 مليون دج ليصل إلى 2500 مليون دج سنة 1998 وإلى غاية هذه السنة مجمع صيدال يقدر رأسماله بـ 2.500.000.000 دج، ويمكن للرأسمال الاجتماعي للشركة أن يرتفع عن طريق إصدار أسهم جديدة وهذا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.²

المطلب الثاني: فروع المجمع وهيكله التنظيمي:

الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال يضم العديد من الفروع والوحدات سيتم توضيحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: فروع المجمع

يتكون المجمع من أربعة فروع رئيسية تتمثل في:

1. فرع Antibiotic: بدأ مركب المضادات الحيوية في الإنتاج سنة 1988 في الأشكال الجلينية المتمثلة في

حقن، مراهيم، مشروب وأقراص، ويتمركز هذا الفرع في المدية؛

¹- لزعر محمد سامي: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 129، 130.

²- مقدمي أحمد: النظام المحاسبي والجبايي لمجمع الشركات (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 143.

2. فرع **Pharmal**: يقع مقره في العاصمة وبالضبط في الدار البيضاء، وهو منظم في ثلاثة مصانع للإنتاج مصنع الدار البيضاء، مصنع قسنطينة، مصنع عنابة؛

3. فرع **Biotic**: يقع مقره في الحراش بالعاصمة، وهو منظم في أربعة مصانع وهي: مصنع جسر قسنطينة، مصنع الحراش، مصنع شرشال ومصنع باتنة، تتخصص هذه المصانع في إنتاج ما يلي: التحميلات، الحبوب، الشراب، والمحاليل؛¹

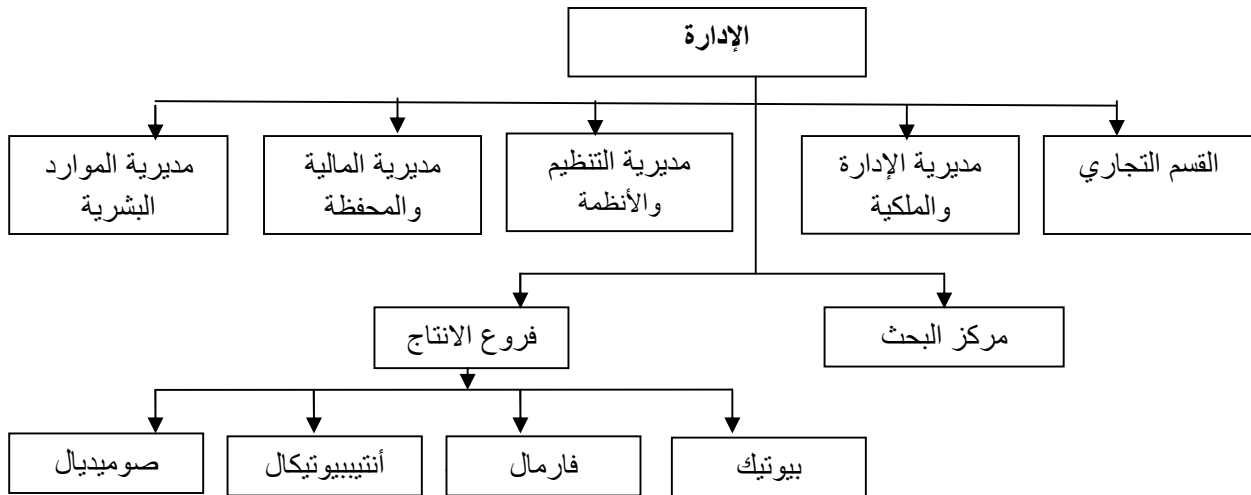
4. فرع **somedial**: يعتبر فرع صوميدال ثمرة شراكة بين مجمع صيدال ومجمع الدواء الأوروبي (GPE)، وFINALEP يقع في المنطقة الصناعية لواد السمار بالجزائر العاصمة، تتوفر صوميدال على تجهيزات حديثة بقدرة إنتاجية 18 مليون وحدة موزعة على 3 أقسام:

- قسم خاص موجه لإنتاج المنتجات الهرمونية بقدرة إنتاجية قدرها 4 ملايين وحدة؛
- قسم لإنتاج الأشكال السائلة من الأشربة والمحاليل بطاقة إنتاجية 6 مليون وحدة؛
- قسم إنتاج موجه للأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بطاقة إنتاجية 8 ملايين وحدة.²

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي الذي يعتمد عليه مجمع صيدال:

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



Source: www.saidalgroup.dz/organisation.asp 15/11/2013 15 :00

¹ - معروف أمال، مرجع سابق، ص 94.

² - لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 134.

يظهر لنا من الشكل أن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال يتكون من :

1. المؤسسة الأم: تشمل الإدارة العامة للمجمع، الوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة وهران، مركز البحث والتطوير:

- الوحدات التجارية يتكون ا لمجمع الصناعي صيدال من ثلاث وحدات تجارية ، حيث أنشأت أول وحدة سنة 1966 بهدف تخزين وتوزيع كل منتجات مجمع صيدال، كما تم تأسيس وحدة أخرى في باتنة سنة 1999، ووحدة في وهران سنة 2000.

- مركز البحث والتطوير: أنشأ هذا المركز في جويلية 1999 بهدف تدعيم وحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية

2. فروع الانتاج يتكون ا لمجمع من أربعة فروع رئيسة هي: بيوتيك ، فارمال، أنتيبايوتيكال، صوميدال.

المطلب الثالث: أهداف المجمع

يهدف مجمع صيدال إلى تحقيق ما يلي:¹

- تعزيز مكانته كمنتج أول في السوق المحلي؛
- تطوير وتوسيع إنتاجه إلى أقسام علاجية أخرى: كأمراض السرطان، أمراض العيون، المناعة والمنتجات المصنعة وفق التكنولوجيا؛

كما يهدف إلى تحقيق المخطط التنموي التالي خلال سنوات (2010-2014):

- عصبرنة وتأهيل خمس وحدات إنتاج؛

- تمديد وتوسيع تشكيلة مصنع الأنسولين؛

- إنجاز ستة وحدات جديدة للإنتاج؛

- إنجاز مركز جديد للبحث والتطوير؛

- إنجاز مركز التكافؤ التنموي.

المبحث الثاني: إجراءات تعديل القوائم المالية لمؤسسة صيدال.

في هذا المطلب سيتم تقديم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، مع التعرف على النموذج المقترح لتعديل

تلك القوائم، وكذا سيتم تعديل كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة صيدال بالأرقام القياسية.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

ينشر مجمع صيدال في نهاية كل سنة أربعة قوائم مالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات

النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة)، ستكون الأساس في تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

أولاً- الميزانية: الجدول التالي يوضح الميزانية المالية لمؤسسة صيدال في 2010/12/31 .

الجدول رقم (1-3): الميزانية لمؤسسة صيدال في 2010/12/31 .

| 2009/12/31 | 2010/12/31 | | | الأصول |
|-----------------------|-----------------------|------------------------|-----------------------|------------------------------------|
| | القيم الصافية | الاهتلاكات أو المؤونات | القيم الخامة | |
| | | | | الأصول غير الجارية |
| | | | | فارق الشراء |
| 1742057.90 | 1860459.60 | 4575687.85 | 6436147.18 | الثبتات غير المادية |
| | | | | الثبتات المادية |
| 12105711.45 | 4464985929.75 | 199073588.05 | 4464985929.75 | أراضي |
| 50822282.63 | 852446127.36 | 484369011.87 | 1051519715.41 | مباني |
| 148628742.10 | 122373091 | | 606742102.95 | تثبيتات مادية أخرى |
| | | | | تثبيتات ممنوح إمتيازها |
| 1911636.22 | 1920336.22 | | 1920336.22 | تثبيتات جاري إنجازها |
| | | | | الثبتات المالية |
| | | | | السندات الموضوعة موضع المعادلة - |
| | | | | المؤسسات المشاركة |
| 11458597888.42 | 12385008269.29 | 289460757.01 | 12674469026.30 | المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة |
| | | | | الملحقة |
| | | | | سندات أخرى مثبتة |
| 1579923.50 | 1384928.25 | | 1384928.25 | القروض والأصول المالية الأخرى غير |
| | | | | الجارية |
| | | | | ضرائب مؤجلة على الأصول |
| 11675388242.22 | 17829979142.25 | 977479044.51 | 18807458186.76 | مجموع الأصول غير الجارية |
| | | | | الأصول الجارية |
| 197662802.26 | 87253668.42 | 4652917.96 | 91906586.38 | المخزونات والجاري إنجازها |
| | | | | الديون الدائنة-الاستخدامات |
| | | | | المماثلة |
| 4474539518.19 | 3056778545.10 | 982880014.36 | 4039658559.46 | الزبائن |
| 543162665.44 | 496738733.57 | 604555.00 | 497343288.57 | المديون الآخرون |
| 11025760.31 | 2813473709. | | 13473709.28 | الضرائب |
| | | | | الأصول الجارية الأخرى |
| | | | | الموجودات وما يماثلها |
| 18559989.19 | 18559989.19 | | 18559989.19 | توظيفات وأصول مالية جارية |
| 947773806.35 | 1592130898. | 76896881.94 | 1669027780.35 | الخزينة |
| 6192724541.74 | 5264935543.97 | 1065034369.26 | 6329969913.23 | مجموع الأصول الجارية |
| 17868112783.96 | 23094914686.22 | 2042513413.77 | 25137428099.99 | المجموع العام للأصول |

| 2009/12/31 | 2010/12/31 | الخصوم |
|-----------------------|-----------------------|--|
| 2500000000.00 | 2500000000.00 | الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب. |
| 131728070.63 | 721204822.99 | العلاوات والاحتياطات . |
| 11602578.93 | 11602578.93 | فارق إعادة التقييم فارق المعادلة. |
| 952876752.36 | 576783616.85 | النتيجة الصافية |
| 3478065.94 | 3478065.94 | رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد |
| 3599685467.86 | 3813069084.71 | المجموع |
| 308097868.76 | 308097868.76 | <u>الخصوم غير الجارية.</u> القروض والديون المالية. الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها) الديون الأخرى غير الجارية. |
| 111333287.29 | 5608758514.99 | المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا. |
| 419431156.05 | 5916856383.75 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| 9578703338.78 | 9284834200.35 | <u>الخصوم الجارية:</u> الموردون والحسابات الملحقه . |
| 36971519.78 | 36821881.78 | الضرائب |
| 3964393209.95 | 3753020706.79 | الديون الأخرى . |
| 268928091.54 | 290312428.84 | خزينة الخصوم |
| 13848996160.05 | 13364989217.76 | مجموع الخصوم الجارية |
| 17868112783.96 | 23094914686.22 | المجموع العام للخصوم |

Source : www.saidalgroup.dz

ثانيا- حسابات النتائج :

الجدول رقم (2-3): حسابات النتائج لمؤسسة صيدال في 2010/12/31.

| 2009/12/31 | 2010/12/31 | البيان |
|------------------------|------------------------|---|
| 8130905421.75 | 9553016324.06 | رقم الأعمال . تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانات الإستغلال. |
| 8130905421.75 | 9553016324.06 | 1. إنتاج السنة المالية |
| 7527979421.22 | 9417210930.89 | المشتريات المستهلكة . |
| 267152103.99 | 252609855.55 | الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى |
| (7795131525.21) | (9669820786.44) | 2. إستهلاك السنة المالية |

| | | |
|----------------|----------------|--|
| 335773896.54 | (116804462.38) | 3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| 536060343.82 | 578362342.29 | أعباء العاملين . |
| 153215272.44 | 150950037.96 | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة |
| (353501719.72) | (846116842.63) | 4. الفائض الخام للاستغلال |
| 102864805.96 | 140323439.91 | المنتجات العملية الأخرى . |
| 67643603.38 | 32216215.28 | الأعباء العملية الأخرى |
| 1041171536.54 | 336049429.67 | المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة |
| 367271710.14 | 419694868.63 | استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات. |
| (992180343.54) | (654364179.04) | 5. النتيجة العملية |
| 1962284279.46 | 1248461469.48 | المنتجات المالية |
| 17227183.56 | 17313673.59 | الأعباء المالية |
| 1945057095.90 | 1231147795.89 | 6. النتيجة المالية. |
| 952876752.36 | 576783616.85 | 7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6) |
| 10563326217.31 | 11361496102.08 | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. |
| 9610449464.95 | 10784712485.23 | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. |
| | | مجموع منتجات الأنشطة العادية . |
| | | مجموع أعباء الأنشطة العادية. |
| 952876752.36 | 576783616.85 | 8. النتيجة الصافية على الأنشطة العادية |
| | | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبينها) |
| | | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبينها) |
| | | 9. النتيجة غير العادية |
| 952876752.36 | 576783616.85 | 10. صافي نتيجة السنة المالية |

Source : www.saidalgroup.dz

ثالثا- جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم(3-3): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال

| 2009/12/31 | 2010/12/31 | البيان |
|---------------|---------------|--|
| (61975047.51) | 684239442.02 | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: |
| 8499637191.30 | 9271821762.50 | التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن |
| 8519616909.16 | 7974895560.91 | المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين |
| 41995329.65 | 37504430.57 | الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة |
| | 575182329.00 | الضرائب عن النتائج المدفوعة |
| | | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية. |
| 1173603.78 | 1186707.40 | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) |
| (60801443.73) | 685426149.42 | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) |
| | | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. |

| | | |
|---------------------|---------------------|---|
| 25751073.70 | 8250989.76 | المسحوبات عن اقتناء تقييانات مادية أو غير مادية . التحصيلات عن عمليات بيع تقييانات مادية أو غير مادية. المسحوبات عن اقتناء تقييانات مالية. التحصيلات عن عمليات بيع تقييانات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج |
| 87802482.00 | 34375402.22 | |
| 62051408.30 | 26124412.46 | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب). |
| 52870235.11 | 55076421.87 | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. الحصص و غيرها من التوزيعات التي تلتقيام بما التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. |
| (52870235.11) | (55076421.87) | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج). |
| 488987.88 | 210864.76 | تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات |
| (51131282.66) | 656685004.77 | تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| 695988144.27 | 644856861.61 | أموال الخزينة ومعدلا تما عند إفتتاح السنة المالية |
| 644856861.61 | 1301541866.38 | أموال الخزينة ومعدلا تما عند إقفال السنة المالية |
| (51131282.66) | 656685004.77 | تغير أموال الخزينة |
| 952876752.36 | 576783616.85 | المقاربة مع النتيجة المحاسبية |

Source : www.saidalgroup.dz

رابعا- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

الجدول رقم (3-4): جدول تغيرات الأموال الخاصة

| ملاحظة رأسمال المؤسسة علاوة الاصدار | فارق التقييم | فارق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
|-------------------------------------|--------------|--------------------|--|
| 2500000000 | 11602578.93 | 485926136.57 | الرصيد في 2008/12/31 |
| | | | تغير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التقييانات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. العلاوة المدفوعة للعمال زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية . |
| 952876752.36 | 11602578.93 | 1088082888.93 | الرصيد في 31 ديسمبر 2009 |

| | | | | |
|----------------|-------------|---------------|--|---|
| (350000000.00) | | | | تغيير الطريقة المحاسبية. |
| (900000.00) | | | | تصحيح الأخطاء الهامة. |
| (12500000.00) | | | | إعادة تقييم التثبيتات. |
| | | | | الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. |
| | | | | الحصص المدفوعة |
| | | | | العلاوات المدفوعة للمسيرين |
| | | | | العلاوة المدفوعة للعمال |
| | | | | زيادة رأس المال. |
| | | | | صافي نتيجة السنة المالية . |
| 576783616.85 | | | | |
| 1301466505.78 | 11602578.93 | 2500000000.00 | | الرصيد في 31 ديسمبر 2010 |

Source : www.saidalgroup.dz

خامسا- الملاحق:

لا بد من تقديم بعض الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية السابقة والتي ستساعدنا في تطبيق النموذج

المقترح، وتمثل هذه الملاحظات في التالي:

1. تعتمد المؤسسة على التكلفة التاريخية في تسجيل التثبيتات المادية وغير المادية،

2. تحسب أقساط الإهلاك وفق طريقة القسط الثابت؛

3. تشمل التثبيتات المادية الأخرى على المكونات التالية:

- المعدات والأدوات 263620953.10 دج
- معدات النقل 122647071.23 دج
- تجهيزات المكتب 109976484.64 دج
- التغليفات القابلة للاسترجاع 622735.83 دج
- التجهيزات الاجتماعية 6585923.75 دج
- تركيبات عامة و تهيئات 103288934.40 دج.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تقديم الجدول التالي الذي يساعدنا في تحديد العمر الإنتاجي للأصول الثابتة:

الجدول رقم (3-5): جدول تطور الإهلاكات لمؤسسة صيدال.

| الأصول الثابتة | الملاحظة | الإهلاكات المجمعة في بداية السنة المالية | الزيادة في مخصصات السنة المالية | انخفاضات في عناصر خارجية | الإهلاكات المجمعة في آخر السنة المالية |
|----------------|----------|--|---------------------------------|--------------------------|--|
|----------------|----------|--|---------------------------------|--------------------------|--|

| | | | | | |
|---------------------|-------------------|--------------------|---------------------|--|------------------------------|
| 4575687.58 | | 696439.16 | 3879248.42 | | حقوق الملكية |
| 199073588.05 | | 11523718 | 187549869.42 | | المباني |
| 220737316.41 | | 9171095.27 | 211566221.14 | | المعدات والأدوات |
| 58545304.59 | 4512951.71 | 15877088.38 | 47181167.92 | | معدات النقل |
| 34289674.11 | | 2596897.03 | 31692777.08 | | عتاد الشحن |
| 42884283.14 | | 4332287.91 | 38551995.23 | | تجهيزات مكتب |
| 1338654.64 | | 198062.39 | 1140592.25 | | معدات الاتصال |
| 40933240.48 | | 4871474.50 | 36061765.98 | | معدات الإعلام الآلي |
| 622735.83 | | | 622735.83 | | الأغلفة القابلة للاسترجاع |
| 2365976.73 | | 445412.83 | 1920563.90 | | التجهيزات الإجتماعية |
| 82651825.94 | | 6606632.65 | 76045193.29 | | تركيبات عامة وتجهيزات |
| 289460757.01 | | 10369170.01 | 279091587.00 | | المساهمات |
| 977479044.51 | 4512951.71 | 66688278.76 | 915303717.46 | | لمجموع |

المطلب الثاني: النموذج المقترح لتعديل القوائم المالية

في هذا المطلب سنوضح الأسباب التي دفعتنا لاختيار نموذج التكلفة التاريخية المعدلة لتعديل القيم التاريخية لعناصر القوائم المالية، وخطوات تطبيق هذا النموذج، بالإضافة إلى التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية لبنود الميزانية.

الفرع الأول: أسباب اختيار النموذج المقترح.

تطرقنا في الفصل السابق إلى ثلاثة نماذج يمكن استخدامها في تعديل القوائم المالية، والمتمثلة في نموذج القيمة الجارية، القيمة الجارية المعدلة ونموذج التكلفة التاريخية المعدلة، وقد وقع اختيارنا على النموذج الأخير لاتخاذ كأساس في تعديل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، وذلك نظرا للأسباب التالية:

1. يعتبر النموذج الوحيد الذي يتلاءم مع معطيات البيئة الاقتصادية الجزائرية، فهذا النموذج يحتاج فقط إلى الأرقام القياسية التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء، بعكس النماذج الأخرى التي وإن تعددت طرق قياسها (القيمة الحالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، تكلفة الاستبدال) إلا أنه تكتنفها العديد من الصعوبات في تحديدها، أبسطها توفر سوق مالي نشط، وهذا ما تفتقده البيئة الاقتصادية الجزائرية، كما

أنه وإن توفرت القيمة الجارية فإنها غالبا ما تخضع للتقدير الشخصي، على عكس التكلفة التاريخية المعدلة التي يمكن تطبيقها بدقة، خاصة إذا توفر تاريخ الحصول على كل أصل؛

2. سهولة التطبيق مقارنة مع نموذج القيمة الجارية المعدلة؛

3. تعتبر من الطرق الشاملة في تعديل القوائم المالية، فهي لا تكتفي بتعديل البنود غير النقدية فقط، وإنما تهتم أيضا بحساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية؛

4. تعتبر من الطرق التي أوصت بها معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار رقم 29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدلات التضخم المرتفع"، رغم أن الجزائر لا تعاني من معدلات تضخم جامحة؛

الفرع الثاني: خطوات تطبيق النموذج.

سيتم تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية على المؤسسة محل الدراسة بإتباع مجموعة من الخطوات تتمثل في:

- توفير القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، وكذا بعض المعلومات التي تساعدنا في تطبيق النموذج (الملاحق)؛
- الحصول على الأرقام القياسية العامة التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وباستخدام لاسبير تغطي الفترة الزمنية بدءا من تاريخ نشوء أقدم بند حتى تاريخ أحدث بند في القوائم المالية؛
- التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية لمؤسسة، مع حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية؛
- تعديل الميزانية، انطلاقا من تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة واهتلاكها، وتعديل المخزون؛
- تعديل جدول حسابات النتائج.

مع الإشارة إلى أن الأرقام القياسية التي تم الاعتماد عليها، ينشرها الديوان الوطني للإحصاء سنويا، بالاعتماد على مراقبة الأسعار لعينة مكونة من 12150 أسرة موزعة على 17 مدينة وقرية تمثل مناطق مختلفة من الوطن، كما يتكون المؤشر من 261 صنف تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها

وجدواها، وتحسب الأرقام القياسية استنادا إلى سنة الأساس 1989، لكن نظرا لظهور أنواع جديدة من المنتجات فقد تم تغيير سنة الأساس لتصبح 2001؛¹

من المستحب أن تكون سنة الأساس المستخدمة في حساب الأرقام القياسية على فترة زمنية قصيرة وليس في الماضي، لذلك فقد تم تحديث الأرقام القياسية التي سنة أساسها 1989 بسنة 2001، باستخدام المعادلة التالية:²

سنة لسنوات المختلفة المقابلة لفترات الأساس القديمة

الرقم القياسي المصحح باعتبار سنة الأساس 2001 = الرقم القياسي لفترة الأساس الجديدة

مثلا:

- الرقم القياسي في سنة 1999 باعتبار سنة الأساس 1989 هو: 562.2%

- الرقم القياسي المصحح لسنة 1999 باعتبار سنة الأساس 2001 هو: $\frac{562}{578}$ أي 97.21%

الفرع الثالث: التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية

اعتمادا على الميزانية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة، تم التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية، حيث تشمل البنود النقدية على كافة المفردات التي تكون بطبيعتها مدونة بالقيم الجارية ولا تحتاج إلى أي تعديل فهي تعبر عن عدد ثابت من الوحدات النقدية ولا تتأثر بالتغير في القوة الشرائية للنقود، أما البنود غير النقدية فتشمل كافة البنود التي تحتاج إلى تعديل وتحويل إلى القيم الجارية، وهذا مثل ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - www.ons.dz/ الديوان الوطني للإحصاء

² - موراى ر- شبيجل: ملخصات شوم في الإحصاء، ترجمة: شعبان عبد الحميد شعبان، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، بدون سنة النشر، ص 504.

الجدول رقم(3-6): التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية لعناصر الميزانية لمؤسسة صيدال

| البنود غير النقدية | البنود النقدية | |
|---|--|--------|
| <p><u>الأصول غير الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - التثبيتات غير المادية - الأراضي - المباني - تثبيتات مادية أخرى - تثبيتات جاري إنجازها <p><u>الأصول الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات والجاري إنجازها | <p><u>الأصول غير الجارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية - المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة <p><u>الأصول الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الزبائن - المدينون الآخرون - توظيفات وأصول مالية جارية - الخزينة | الأصول |
| <p><u>الأموال الخاصة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - رأسمال الصادر - العلاوات والاحتياطات - فارق إعادة التقييم - النتيجة الصافية - الترحيل من جديد | <p><u>الخصوم غير الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - القروض والديون المالية - المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا <p><u>الخصوم الجارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الموردون والحسابات الملحقة - الديون الأخرى - خزينة الخصوم | الخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على القوائم المالية لمؤسسة صيدال.

يتضح من الجدول أن الأصول النقدية تشمل الأصول الجارية ما عدا المخزون بالإضافة إلى القروض والديون المالية الأخرى والمساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة غير الجارية لأنها محددة المقدار، أما الخصوم النقدية فتشمل كلا من الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية وتمثل الأصول غير النقدية في الأصول غير الجارية والمخزون، أما الخصوم غير النقدية فتشمل جميع بنود الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: تعديل الميزانية.

في هذا المطلب سنقوم بتعديل كلا من الأصول الثابتة والاهتلاكات الخاصة بها، وكذا تعديل المخزون، ليتم تقديم في الأخير الميزانية المعدلة وفق وحدة النقد الثابتة.

الفرع الأول: تعديل الأصول الثابتة والاهتلاكات

أولاً- تعديل الأصول الثابتة لمؤسسة صيدال .

تم تقييم الثبتات المادية لمؤسسة صيدال وفق التكلفة التاريخية التي لا تأخذ بعين الاعتبار أي تغيير يحصل على قيمة الأصول منذ ذلك التاريخ، لذلك سيتم تعديل تلك القيم التاريخية بالاستناد على الأرقام القياسية التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام في تاريخ إعداد القوائم المالية} / \text{الرقم القياسي العام} \times \text{التكلفة المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية}$$

تطبيق هذه المعادلة يتطلب منا معرفة تاريخ اقتناء كل أصل من الأصول الثابتة، ونحن نعلم أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 يقر بإمكانية استخدام التقديرات لتحديد تاريخ تملك الأصول الثابتة في حالة عدم توفر معلومات دقيقة عنها، لذلك فقد تم الاعتماد على جدول تطور الاهتلاكات الخاص بالمؤسسة لمعرفة تاريخ الحصول على كل أصل، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-7): حساب تاريخ حيازة الأصول الثابتة.

| الأصول الثابتة | الاهتلاك المجمع | القسط السنوي | عدد سنوات الاستخدام | تاريخ الحيازة |
|---------------------------------|-----------------|--------------|---------------------|---------------|
| حقوق الملكية الصناعية والتجارية | 4575687.58 | 696439.16 | 6.57 | 2004 |
| المباني | 199073588.05 | 11523718 | 17.27 | 1993 |
| المعدات والأدوات | 220737316.41 | 9171095.27 | 24.06 | 1986 |
| معدات النقل | 58545304.59 | 15877088.38 | 3.68 | 2006 |
| تجهيزات المكتب | 42884283.14 | 4332287.91 | 9.89 | 2000 |
| التجهيزات الاجتماعية | 2365976.73 | 445412.83 | 5.31 | 2005 |
| تركيبات عامة و تجهيزات | 82651825.94 | 6606632.65 | 12.51 | 1997 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تطور الاهتلاكات الخاص بالمؤسسة.

يبين الجدول كيفية حساب تاريخ حيازة الأصول الثابتة بطريقة تقريبية، وذلك بقسمة الاهتلاك ا لمجمع على القسط السنوي (لأن الطريقة المعتمدة في حساب الاهتلاكات هي الطريقة الخطية)، فنحصل بذلك على عدد سنوات استخدام الأصول التي تمكننا من تحديد سنة حيازة الأصول الثابتة، ومنه معرفة الرقم القياسي الذي يمكن استخدامه في تعديل التكلفة التاريخية لتلك الأصول، وهذا مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): حساب التكلفة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة

| الأصول الثابتة | التكلفة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|----------------|-------------------|---------------|----------------|
| الأراضي | 4464985929.75 | 89.64/143.1 | 7127838984 |

| | | | |
|------------|-------------|--------------|---------------------------------|
| 2400647.14 | 110.9/143.1 | 1860459.60 | حقوق الملكية الصناعية والتجارية |
| 2937275243 | 41.53/143.1 | 852446127.36 | المباني |
| | | | <u>الثبتيات المادية الأخرى:</u> |
| 3561441 | 24.58/143.1 | 611741.57 | المعدات والأدوات |
| 36462482 | 117/143.1 | 29812092.53 | معدات النقل |
| 99377849 | 96.61/143.1 | 67092201.5 | تجهيزات مكتب |
| 5301795 | 113.9/143.1 | 4219947.02 | التجهيزات الإجتماعية |
| 32944782 | 89.64/143.1 | 20637108.46 | تركيبات عامة و تجهيزات |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (11)

ملاحظات على الجدول:

- تم تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة من خلال تعديل القيمة الصافية مباشرة، حيث أخذت قيمها من الميزانية، أما الثبتيات المادية الأخرى فتم حساب القيمة الصافية لها من خلال طرح الاهتلاك المتراكم الظاهر في جدول تطور الاهتلاكات من القيمة الإجمالية المبينة سابقا في الملاحق؛
- تم تعديل الأصول الثابتة للمؤسسة محل الدراسة بضرب القيمة الصافية للأصل في الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية، وقسمته على الرقم القياسي في تاريخ الحيازة، فمثلا عدلت القيمة الصافية للمباني كما يلي: $2937275243 = 41.53 / (143.1 * 852446127.36)$ ؛
- بالنسبة للأصول الثابتة التي تمت حيازتها قبل سنة 2001، فقد تم تعديلها بالرقم القياسي المصحح وفق سنة 2001، كما تم توضيح ذلك سابقا؛
- خضعت المؤسسة إلى برنامج إعادة الهيكلة في سنة 1997 لذلك فقد تم أخذ الرقم القياسي المقابل لهذه السنة كأساس في تعديل التكلفة التاريخية للأراضي؛
- يظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة تفوق بكثير تكلفتها التاريخية، فمثلا التكلفة التاريخية للأراضي تقدر ب(4464985929.75) في حين تقدر تكلفتها التاريخية المعدلة ب(7127838984) أي أن الفرق بين القيمتين يقدر ب(2662853054)، وبالتالي فإن هذه الأصول تظهر بقيمة محاسبية تتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية، ومن ثم فإن التضخم يلعب دورا كبيرا في تضليل القيمة الحقيقية للأصول الثابتة؛

ثانيا- تعديل أقساط الاهتلاك:

تعتبر أقساط الاهتلاك أعباء تقطع من الأرباح سنويا، لتتمكن المؤسسة من إحلال التثبيات القابلة للاهتلاك، كما يمثل الاهتلاك تدهور أو نقص في قيمة التثبيات نتيجة لاستعمالها، تقادمها أو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بها، ويحسب بناء على التكلفة التاريخية مما يجعل قيمته لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا ما يستوجب إعادة تعديلها وفق التكلفة التاريخية المعدلة مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): تعديل أقساط الاهتلاك للأصول الثابتة

| الأصول الثابتة | الاهتلاك المجمع | القسط السنوي | معامل التحويل | الإهتلاك المجمع المعدل | القسط السنوي المعدل |
|---------------------------------|-----------------|--------------|---------------|------------------------|---------------------|
| حقوق الملكية الصناعية والتجارية | 4575687.58 | 696439.16 | 110.9/143.1 | 5904246 | 898023 |
| المباني | 199073588.05 | 11523718 | 41.53/143.1 | 685948241 | 39818289 |
| المعدات والأدوات | 220737316.41 | 9171095.27 | 24.58/143.1 | 1285089907 | 53392339 |
| معدات النقل | 58545304.59 | 15877088.38 | 117/143.1 | 71605411 | 19418900 |
| تجهيزات المكتب | 42884283.14 | 4332287.91 | 96.61/143.1 | 63520763 | 6417042 |
| التجهيزات الاجتماعية | 2365976.73 | 445412.83 | 113.9/143.1 | 2972531 | 559601 |
| تركيبات عامة وتجهيزات | 82651825.94 | 6606632.65 | 89.64/143.1 | 131944180 | 10546733 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على جدول تطور الاهتلاكات والملحق رقم (11) .

ملاحظات على الجدول:

حدلت القيم التاريخية للاهتلاك ا لمجمع وأقساط الاهتلاك، بناء على الرقم القياسي في نهاية سنة 2010، منسوبا إلى الأرقام القياسية في تاريخ حيازة الأصول الثابتة؛
 - يظهر من الجدول أن القيم التاريخية المعدلة للاهتلاك ا لمجمع وأقساط الاهتلاك تفوق بكثير القيم التاريخية، أي أن التكلفة التاريخية لتلك الاهتلاكات تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يجعل المؤسسة تتحمل أعباء أقل من المبلغ الواجب تحمله فعلا، وهذا ما يساهم في تشكيل أرباح صورية، ودفع ضرائب إضافية، كما أن تلك الأقساط المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لا تلي الغرض من تشكيلها وهو إحلال الأصول المهتلكة، فهناك فرق شاسع بين القيمة التاريخية لأقساط الاهتلاك والقيمة المعدلة للأصول الثابتة.

الفرع الثاني: تعديل المخزون

يعتبر المخزون من البنود غير النقدية التي يستلزم إعادة تعديلها بالأرقام القياسية، وذلك من خلال تعديل مخزون آخر المدة الذي يظهر كبنود في الميزانية، وتكلفة البضاعة المباعة التي تظهر في جدول حسابات النتائج، ونظرات تلذد الحصول على تاريخ تدفق المخزون إدخالاً وإخراجاً، نفترض أن مشتريات المؤسسة ومبيعا تما موزعة بصورة منتظمة خلال السنة، وأن المؤسسة تتبع طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا في تقييم المخزون، لذلك ستم عملية التعديل كما يلي:

الجدول رقم(3-10): تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2010.

| البيان | التكلفة التاريخية | معامل التحويل | التكلفة التاريخية المعدلة |
|-----------------------|-------------------|---------------|---------------------------|
| مخزون أول المدة | 197662802.26 | 138.3/143.1 | 204523116.43 |
| المشتريات | 9306801797.05 | 141/143.1 | 9445413738.70 |
| مخزون آخر المدة | 87253668.42 | 141/143.1 | 88553191.14 |
| تكلفة البضاعة المباعة | 9417210930.89 | | 9561383663.99 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- مخزون أول المدة لسنة 2010 هو مخزون آخر المدة لسنة 2009، وقد تم تعديله بضرب التكلفة التاريخية لمخزون أول المدة في الرقم القياسي في نهاية سنة 2010 منسوبا إلى الرقم القياسي في نهاية سنة 2009؛
- عدلت التكلفة التاريخية للمشتريات بالرقم القياسي في نهاية سنة 2010 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة؛
- التكلفة التاريخية لمخزون آخر المدة التي تظهر في ميزانية 2010؛ تم تعديلها بالرقم القياسي في نهاية سنة 2010 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة؛
- يظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للبضاعة المباعة تقدر ب (9561383663.99) وهي أكبر من التكلفة التاريخية بفرق قدره (144172733.1)، مما يدل على أن المصاريف مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يجعل المؤسسة تحقق أرباح وهمية.

الفرع الثالث: تقديم الميزانية المعدلة

بعد تعديل التكلفة التاريخية لكل من الأصول الثابتة والاهتلاكات الخاصة بها، وكذا تعديل المخزون، سيسهل علينا تعديل التكلفة التاريخية للبنود الظاهرة في الميزانية، حيث سيتم تعديل البنود غير النقدية فقط، أما

البند النقدية فلا يتم تعديلها لأنها تعبر عن عدد ثابت من الوحدات النقدية، وسيتم تعديل التكلفة التاريخية للأصول والخصوم كما يلي:

الجدول رقم (3-11): تعديل ميزانية 2010 /12/31 وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

| البيان | القيمة التاريخية | معدل التعديل | القيمة المعدلة |
|--|-----------------------|---------------|-----------------------|
| الأصول غير الجارية | | | |
| فارق الشراء | - | - | - |
| التشبيات غير المادية | 1860459.60 | الجدول (3-8) | 2400647 |
| التشبيات المادية | | | |
| أراضي | 4464985929.75 | الجدول (3-8) | 7127838984 |
| مباني | 852446127.36 | الجدول (3-8) | 2937275243 |
| تشبيات مادية أخرى | 122373091.08 | الجدول (3-8) | 177648349 |
| تشبيات ممنوح إمتيازها | - | - | - |
| تشبيات جاري إنجازها | 1920336.22 | 141/143.1 | 1948937 |
| التشبيات المالية | | | |
| السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة | - | - | - |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة | 12385008269.29 | 143.1/143.1 | 12385008269.29 |
| سندات أخرى مثبتة | - | - | - |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 1384928.25 | 143.1/143.1 | 1384928.25 |
| ضرائب مؤجلة على الأصول | - | - | - |
| مجموع الأصول غير الجارية | 17829979142.25 | | 22633505357.5 |
| الأصول الجارية | | | |
| المخزونات والجاري إنجازها | 87253668.42 | الجدول (3-10) | 88553191.14 |
| الديون الدائنة - الاستخدامات المماثلة | - | - | - |
| الزبائن | 3056778545.10 | 143.1/143.1 | 3056778545.10 |
| المدينون الآخرون | 496738733.57 | 143.1/143.1 | 496738733.57 |
| الضرائب | 13473709.28 | 143.1/143.1 | 13473709.28 |
| الأصول لجارية الأخرى | - | - | - |
| الموجودات وما يماثلها | 18559989.19 | 143.1/143.1 | 18559989.19 |
| توظيفات وأصول مالية جارية | 1592130898.41 | 143.1/143.1 | 1592130898.41 |
| الخزينة | | | |
| مجموع الأصول الجارية | 5264935543.97 | | 5266235066.69 |
| المجموع العام للأصول | 23094914686.22 | | 27899740424.19 |

| الخصوم | القيمة التاريخية | معدل التعديل | القيمة المعدلة |
|----------------|------------------|--------------|----------------|
| الأموال الخاصة | | | |

| | | | |
|----------------------|---------------------|-----------------------|--|
| 3990963855 | 89.64 /143.1 | 2500000000.00 | رأس المال الصادر |
| - | - | - | رأس المال غير المطلوب. |
| 4312991980 | متمم حسابي | 721204822.99 | العلاوات والاحتياطات . |
| - | - | 11602578.93 | فارق إعادة التقييم |
| - | - | - | فارق المعادلة. |
| 293139250.98 | جدول حسابات النتائج | 576783616.85 | النتيجة الصافية |
| 20799736.81 | متمم حسابي | 3478065.94 | رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد |
| 8617894823 | | 3813069084.71 | المجموع |
| | | | الخصوم غير الجارية. |
| 308097868.76 | 143.1/143.1 | 308097868.76 | القروض والديون المالية. |
| - | - | - | الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها) |
| - | - | - | الديون الأخرى غير الجارية. |
| 5608758514.99 | 143.1/143.1 | 5608758514.99 | المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا. |
| 5916856383.75 | | 5916856383.75 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| | | | الخصوم الجارية: |
| 9284834200.35 | 143.1/143.1 | 9284834200.35 | الموردون والحسابات الملحققة . |
| 36821881.78 | 143.1/143.1 | 36821881.78 | الضرائب |
| 3753020706.79 | 143.1/143.1 | 3753020706.79 | الديون الأخرى . |
| 290312428.84 | 143.1/143.1 | 290312428.84 | خزينة الخصوم |
| 13364989217.7 | | 13364989217.76 | مجموع الخصوم الجارية |
| | | 23094914686.22 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11) والجداول السابقة.

ملاحظات على الجدول:

- بالنسبة للأصول فقد تم تعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة بالاعتماد على الجدول (3-8)؛ كما تم تعديل المخزون بالاعتماد على القيمة المعدلة لمخزون آخر المدة الظاهرة في الجدول (3-10) أما باقي العناصر فإنها تعتبر من البنود النقدية لذا تبقى على حالها ولا تعدل؛
- عادة ما يتم تعديل رأس المال بالاستناد على الرقم القياسي في تاريخ تأسيس المؤسسة، لكن نظرا لأن صيدال قد خضعت إلى إعادة تقييم من خلال برنامج إعادة الهيكلة لسنة 1997، فقد تم الاعتماد على الرقم القياسي في هذه السنة كأساس في تعديل القيمة التاريخية لرأس المال؛
- تم حذف فوائض إعادة التقييم وحساب الاحتياطات ورؤوس الأموال الخاصة الأخرى . ترحيل من جديد . كتمم حسابي بين كافة المبالغ المعاد عرضها في الميزانية، وهذا مثل ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 " التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"؛

- يظهر من الجدول أن القيم التاريخية المعدلة لبنود الميزانية أكبر من التكلفة التاريخية؛
- تهدف طريقة التكلفة التاريخية المعدلة إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، ويظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية لرأس المال تقدر ب (2500000000)، وهي أقل من التكلفة التاريخية المعدلة بفرق قدره ب(1490963855)، أي بنسبة 59.63% .

المطلب الرابع: تعديل جدول حسابات النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية، كما سيتم تعديل جدول حسابات النتائج وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.

الفرع الأول: حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للأصول النقدية

يتم احتساب صافي مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية عن طريق مقارنة صافي البنود النقدية في بداية الفترة مع صافي البنود النقدي في نهاية الفترة مع الأخذ بعين الاعتبار صافي التغير في البنود النقدية خلال نفس الفترة، ومدى التغير في مؤشر المستوى العام للأسعار، ويتم ذلك بالاستناد على المعلومات المقتبسة من جدول حسابات النتائج والميزانية للمؤسسة محل الدراسة، وهذا مثل ما يوضحه الجدول التالي:

| البيان | القيمة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|--|------------------|---------------|----------------|
| صافي المركز النقدي في بداية الفترة | 8048177091.39 | 138.3/143.1 | 8327506448.14 |
| تضاف إليه المصادر النقدية: | | | |
| المبيعات | 9553016324.06 | 141/143.1 | 9695295290.58 |
| إيرادات مختلفة | 140323439.91 | 141/143.1 | 142413363.48 |
| إيرادات مالية | 1248461469.48 | 141/143.1 | 1267055576.47 |
| إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة | 10941801233 | | 11104764230.53 |
| تطرح منه الاستخدامات النقدية: | | | |
| المشتريات | 9306801797.05 | 141/143.1 | 9445413738.70 |
| مصاريف الخدمات | 252609855.55 | 141/143.1 | 256372129.99 |
| مصاريف المستخدمين | 578362342.29 | 141/143.1 | 586976249.51 |
| الضرائب والرسوم | 150950037.96 | 141/143.1 | 153198230.01 |
| مصاريف مالية | 17313673.59 | 141/143.1 | 17571536.81 |
| مصاريف مختلفة | 32216215.28 | 141/143.1 | 32696031.25 |
| إجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة | 10338253921.92 | | 10492227916.27 |

| | | |
|--------------|---------------|---|
| 8940042762.4 | 8651724402.47 | صافي المركز النقدي في نهاية الفترة |
| | 288318359.93 | أرباح/خسائر القوة الشرائية من العناصر النقدية |

الجدول رقم (3-12): احتساب المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القوة الشرائية للأصول النقدية في 2010/12/31.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (11) والقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

ملاحظات على الجدول:

- تم تحديد صافي المركز النقدي في بداية الفترة عن طريق إيجاد الفرق بين الخصوم والأصول النقدية الظاهرة قيمها في نهاية الفترة السابقة (2009/12/31)، ويمكن الحصول عليها من ميزانية 2010؛
- تم إعادة عرض صافي المركز النقدي في بداية الفترة باستخدام الرقم القياسي في نهاية العام منسوبا إلى الرقم القياسي في بداية العام أي وفق المعادلة التالية:

التكلفة التاريخية* (الرقم القياسي في ديسمبر 2010/الرقم القياسي في ديسمبر 2009)

- انطلاقا من جدول حسابات النتائج تم تحديد مصادر والاستخدامات النقدية خلال السنة، وتم تعديلها باستخدام الرقم القياسي في نهاية سنة 2010 منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال نفس السنة؛
- تحدد مكاسب/خسائر القوة الشرائية انطلاقا من الفرق بين صافي المركز النقدي التاريخي والمعدل، فإذا كان صافي المركز النقدي التاريخي أقل من المعدل بالأرقام القياسية، تكون المؤسسة قد تحملت خسائر في القوة الشرائية، أما إذا زاد صافي المركز النقدي التاريخي تكون المؤسسة قد حققت مكاسب في القوة الشرائية، وبالرجوع إلى صافي المركز النقدي التاريخي نهاية سنة 2010 سنجد (8651724402.47)، وهو أقل من صافي المركز النقدي المعدل (8940042762.4)، وبالتالي فالمؤسسة قد حققت خسائر في القوة الشرائية تقدر ب (288318359.93)، أي أن مجموع الأصول نقدية أكبر من الخصوم النقدية، ويعود ذلك إلى السياسة التمويلية للمؤسسة التي تعتمد على أموالها الخاصة في التسيير، وتتجنب الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وذلك رغبة في تحقيق الاستقلالية الذاتية.

الفرع الثاني: تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2010.

الهدف من تعديل جدول حسابات النتائج هو معرفة القيمة الحقيقية للإيرادات والمصاريف، والتأكد من مدى صدق نتيجة المؤسسة في التعبير عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، وستتم عملية التعديل كما يلي:

الجدول رقم (3-13): تعديل جدول حسابات النتائج لسنة 2010

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|--|-----------------------|---------------|-----------------------|
| رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانة الاستغلال. | 9553016324.06 | 141/143.1 | 9695295290.58 |
| | - | - | - |
| | - | - | - |
| | - | - | - |
| 1. إنتاج السنة المالية | 9553016324.06 | | 9695295290.58 |
| المشتريات المستهلكة . | 9417210930.89 | الجدول (3-10) | 9561383663.99 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 252609855.55 | 141/143.1 | 256372129.99 |
| 2. إستهلاك السنة المالية | 9669820786.44 | | 9817755793.98 |
| 3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2) | (116804462.38) | | (122460503.4) |
| أعباء العاملين . | 578362342.29 | 141/143.1 | 586976249.51 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | 150950037.96 | 141/143.1 | 153198230.01 |
| 4. الفائض الخام للاستغلال | (846116842.63) | | (862634982.92) |
| المنتجات العملياتية الأخرى . | 140323439.91 | 141/143.1 | 142413363.48 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 32216215.28 | 141/143.1 | 32696031.25 |
| المخصصات للإهلاكات والمؤونات وحسائر القيمة | 336049429.67 | 141/143.1 | 341054421.17 |
| استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات. | 419694868.63 | 141/143.1 | 425945643.26 |
| 5. النتيجة العملياتية | (654364179.04) | | (668026428.6) |
| المنتجات المالية | 1248461469.48 | 141/143.1 | 1267055576.47 |
| الأعباء المالية | 17313673.59 | 141/143.1 | 17571536.8 |
| 6. النتيجة المالية. | 1231147795.89 | | 1249484039.67 |
| 7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6) | 576783616.85 | | 581457611.1 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. مجموع منتجات الأنشطة العادية . مجموع أعباء الأنشطة العادية. | 11361496102.08 | | 11530709874 |
| | 10784712485.23 | | 10949252263 |
| 8. نتيجة الصافية على الأنشطة العادية | 576783616.85 | | 581457611.1 |
| عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيينها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيينها) | | | |
| 9. النتيجة غير العادية | | | |
| 10. صافي نتيجة السنة المالية | 576783616.85 | | 581457611.1 |
| 11. خسائر القوة الشرائية | | | 288318359.93 |

| | |
|--------------|--------------------------------------|
| 293139250.98 | 12. النتيجة بعد خسائر القوة الشرائية |
|--------------|--------------------------------------|

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11).

ملاحظات على الجدول:

- نظرا لتعذر معرفة تاريخ تحقق الإيرادات والمصاريف، فقد افترضنا أن هذه الأخيرة تحدث بصورة منتظمة خلال السنة وبذلك تم تعديلها بالرقم القياسي في نهاية السنة منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال نفس السنة؛
- تم تعديل التكلفة التاريخية للبضاعة المستهلكة بالاستناد على الجدول (3-10)؛
- نلاحظ من الجدول أن تعديل القيم التاريخية لعناصر جدول حسابات النتائج قد أدى إلى زيادة نتيجة المؤسسة ب (4673994.25) أي بنسبة 0.81% ويرجع ذلك إلى ارتفاع في قيمة كلا من الإيرادات والمصاريف بنفس النسبة؛
- تم إدراج خسائر القوة الشرائية التي تقدر ب (288318359.93) ضمن جدول حسابات النتائج كما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 29، وقد ساهمت هذه الخسائر في انخفاض نتيجة المؤسسة بنسبة (50.41%).

المبحث الثالث: المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة

بهدف المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج التكلفة التاريخية المعدلة، سيتم من خلال هذا المبحث تعديل القوائم المالية لكلا من سنتي 2011 و 2012.

المطلب الأول: تعديل القوائم المالية لسنة 2011.

من خلال هذا المطلب سيتم تعديل كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال خلال سنة 2011.

الفرع الأول: تعديل الميزانية

قبل الشروع في تعديل الميزانية الخاصة بالسنة 2011 لا بد من احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية.

أولاً- حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للأصول النقدية لسنة 2011.

الجدول رقم (3-14): احتساب المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القوة الشرائية للأصول النقدية في 2011/12/31.

| البيان | القيمة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|--------|------------------|---------------|----------------|
|--------|------------------|---------------|----------------|

| | | | |
|-------------------------------|-------------|---------------|---|
| 9244225445 | 143.1/152.9 | 8651724402.47 | صافي المركز النقدي في بداية الفترة |
| تضاف إليه المصادر النقدية: | | | |
| 10770499354 | 149.1/152.9 | 10502821802.7 | المبيعات |
| 37010461 | 149.1/152.9 | 36090645.69 | إيرادات مختلفة |
| 871048612 | 149.1/152.9 | 849400576.07 | إيرادات مالية |
| 11678558427 | | 11388313025 | إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة |
| تطرح منه الاستخدامات النقدية: | | | |
| 10005473190 | 149.1/152.9 | 9756808715.72 | المشتريات |
| 242790409 | 149.1/152.9 | 238001643.18 | مصاريف الخدمات |
| 630326405 | 149.1/152.9 | 614661000,41 | مصاريف المستخدمين |
| 131164101 | 149.1/152.9 | 127904300,06 | الضرائب والرسوم |
| 41056816 | 149.1/152.9 | 40036436,94 | مصاريف مالية |
| 37195513 | 149.1/152.9 | 36271098,64 | مصاريف مختلفة |
| 11088006433 | | 108136831195 | إجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة |
| 9834777438 | | 9226354232 | صافي المركز النقدي في نهاية الفترة |
| | | 608423206 | خسائر القوة الشرائية من العناصر النقدية |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (8، 11)

ملاحظات على الجدول:

- تم إعادة عرض صافي المركز النقدي في بداية الفترة باستخدام الرقم القياسي في ديسمبر 2011 منسوبا إلى الرقم القياسي في ديسمبر 2010؛
- تم تعديل المصادر والاستخدامات النقدية باستخدام الرقم القياسي في نهاية سنة 2011 منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال نفس السنة؛
- يظهر من الجدول أن المؤسسة قد تحملت خسائر في القوة الشرائية تقدر ب (608423206)، لأن صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية السنة (9226354232)، أقل من صافي المركز النقدي المعدل (9834777438)، أي أن مجموع الأصول نقدية أكبر من الخصوم النقدية.

ثانيا- تقديم الميزانية المعدلة لسنة 2011.

بإتباع نفس الأسلوب المعتمد في تعديل الميزانية 2010، سيتم تعديل الميزانية الخاصة بسنة 2011.

| | | | |
|--------------------|---------------------|--------------------|--|
| - | - | - | فارق المعادلة. |
| (54347335.44) | جدول حسابات النتائج | 543963944,04 | النتيجة الصافية |
| 10513511 | متمم حسابي | 3478065,94 | رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد |
| 6993168101 | | 3964710450 | المجموع |
| 396861721,64 | | 396861721,64 | <u>الخصوم غير الجارية.</u> |
| - | - | - | القروض والديون المالية. |
| - | - | - | الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها) |
| 2808612724,8 | - | 2808612724,8 | الديون الأخرى غير الجارية. |
| | | | المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا. |
| 3205474446.44 | | 3205474446.44 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| 7685912617,4 | - | 7685912617,4 | الخصوم الجارية: |
| 27360978,53 | - | 27360978,53 | الموردون والحسابات الملحقه . |
| 2534531463,55 | - | 2534531463,55 | الضرائب |
| 302208016,15 | - | 302208016,15 | الديون الأخرى . |
| 10550013076 | | 10550013076 | خزينة الخصوم |
| 20748655623 | | 17720197972 | مجموع الخصوم الجارية |
| | | | المجموع العام للخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (7، 11)

ملاحظات على الجدول:

- تم تعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة بضرب القيمة الصافية في الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية، وقسمته على الرقم القياسي في تاريخ الحيازة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع التكلفة التاريخية المعدلة لتلك الأصول عن تكلفتها التاريخية، فمثلا التكلفة التاريخية للأراضي ارتفعت بنسبة 70.57 % عن تكلفتها التاريخية.
- عدلت التكلفة التاريخية للمخزون بضر بها في الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية وقسمته على الرقم القياسي العام خلال السنة؛
- تم استنتاج القيمة التاريخية المعدلة لنتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2011، كما تم حساب التكلفة التاريخية المعدلة للاحتياطات والترحيل من جديد كتمم حسابي بين عناصر الميزانية.

الفرع الثاني: تعديل جدول حسابات النتائج:

بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، سيتم تعديل جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم في 2011/12/31.

الجدول رقم(3-16):جدول حسابات النتائج وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة لمؤسسة صيدال الأم في 2011/12/31.

| البيان | القيمة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|--|--------------------------|---------------|----------------------|
| رقم الأعمال . | 10 502 821 802,78 | 149.1/152.9 | 10770499354 |
| تغير مخزونات المنتجات المصنعة | 10 362 500,00 | 149.1/152.9 | 10626601.27 |
| والجاري تصنيعها. | - | - | - |
| الإنتاج المثبت. | - | - | - |
| إعانات الإستغلال. | - | - | - |
| إنتاج السنة المالية | 10 513 184 302,78 | | 10781125955 |
| المشتريات المستهلكة . | 9 809 404 576,39 | 149.1/152.9 | 10063161197 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 238 001 643,18 | 149.1/152.9 | 244067412.8 |
| إستهلاك السنة المالية | 10 047 406 219,57 | | 10307228610 |
| القيمة المضافة للاستغلال (1-) | 465 778 083,21 | | 473897345.3 |
| (2) | | | |
| أعباء العاملين . | 614 661 000,41 | 149.1/152.9 | 630326404.8 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | 127 904 300,06 | 149.1/152.9 | 131164101.1 |
| الفائض الخام للاستغلال | (276 787 217,26) | | (287593160.7) |
| المنتجات العملية الأخرى . | 36 090 645,69 | 149.1/152.9 | 37010460.94 |
| الأعباء العملية الأخرى | 36 271 098,64 | 149.1/152.9 | 37195512.96 |
| المخصصات للإهلاكات والمؤونات | 281 024 043,73 | 149.1/152.9 | 288186293 |
| وخسائر القيمة | 292 591 518,85 | 149.1/152.9 | 300048579.7 |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات. | | | |
| النتيجة العملية | (265 400 195) | | (275915926) |
| المنتوجات المالية | 849 400 576,07 | 149.1/152.9 | 871048612.2 |
| الأعباء المالية | 40 036 436,94 | 149.1/152.9 | 41056815.61 |
| النتيجة المالية. | 809 364 139,13 | | 829991796.6 |
| النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6) | 543 963 944,04 | | 554075870.6 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. | - | - | - |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن | - | - | - |

| | | | |
|----------------------|--|-----------------------|---|
| 11989233608 | | 11 691 267 043,39 | النتائج العادية. مجموع منتجات الأنشطة العادية . |
| 11435157737 | | 11 147 303 099,35 | مجموع أعباء الأنشطة العادية. |
| 554075870.6 | | 543 963 944,04 | نتيجة الصافية على الأنشطة العادية |
| | | | عناصر غير عادية (منتجات) يجب تبينها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبينها) |
| | | | النتيجة غير العادية |
| 554075870.6 | | 543 963 944,04 | صافي نتيجة السنة المالية |
| 608423206 | | | خسائر القوة الشرائية |
| (54347335.44) | | | النتيجة الصافية بعد خسائر القوة الشرائية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (8، 11).

ملاحظات على الجدول:

- تم تعديل الإيرادات والأعباء بضرب القيم التاريخية في الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية، وقسمتها على الرقم القياسي خلال السنة، كما عدلت التكلفة التاريخية للمشتريات المستهلكة بنفس الطريقة التي عدلت بها المشتريات المستهلكة لسنة 2010.
- بعدما كانت نتيجة الدورة أرباح تقدر ب (543 963 944,04)، تحولت إلى خسارة بقيمة (54347335.44)، وذلك نتيجة الأخذ بعين الاعتبار خسائر القوة الشرائية الناتجة عن البنود النقدية، وحتى وإن لم تأخذ هذه الخسائر بعين الاعتبار فإن القيمة المعدلة للنتيجة الصافية أقل من قيمتها الدفترية، وهذا ما يساهم في تحقيق أرباح وهمية ودفع ضرائب إضافية.

المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لسنة 2012.

بإتباع نفس الطريقة المتبعة في تعديل القوائم المالية لسنتي 2010، و2011، سيتم تعديل القوائم المالية لسنة 2012.

الفرع الأول: تقديم الميزانية المعدلة لسنة 2012.

الجدول التالي يوضح الميزانية المعدلة وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

الجدول رقم (3-17): تعديل الميزانية المالية لسنة 2012.

| الأصول | القيمة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|---|-----------------------|---------------|----------------------|
| الأصول غير الجارية | - | - | - |
| فارق الشراء | 5226953.00 | 110.9/167.3 | 7885205 |
| التشبيات غير المادية | | | |
| التشبيات المادية | | | |
| أراضي | 1830781699.87 | 89.64/167.3 | 3416887309 |
| مباني | 640297722.23 | 41.53/167.3 | 2579383793 |
| تشبيات مادية أخرى | 137949701.90 | | 188693954 |
| تشبيات ممنوح إمتيازها | | | |
| تشبيات جاري إنجازها | 155476169.87 | 163.5/167.3 | 159089683.3 |
| التشبيات المالية | | | |
| السندات الموضوعه موضع المعادلة - | | | |
| المؤسسات المشاركة | | | |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة | 5335048329.19 | | 5335048329.19 |
| الملحقة | | | |
| سندات أخرى مثبتة | - | | - |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 700579.00 | | 700579.00 |
| ضرائب مؤجلة على الأصول | - | | - |
| مجموع الأصول غير الجارية | 8105481155.06 | | 11687688852.5 |
| الأصول الجارية | | | |
| المخزونات والجاري إنجازها | 108025581.36 | 163.5/167.3 | 110536267.7 |
| الديون الدائنة-الاستخدامات | - | | - |
| المماثلة | | | |
| الزبائن | 3493902377.29 | | 3493902377.29 |
| المدينون الآخرون | 3650887491.63 | | 3650887491.63 |
| الضرائب | 35765693.77 | | 35765693.77 |
| الأصول لجارية الأخرى | - | | - |
| الموجودات وما يماثلها | | | |
| توظيفات وأصول مالية جارية | 18559989.19 | | 18559989.19 |
| الخزينة | 4241713784.41 | | 4241713784.41 |
| مجموع الأصول الجارية | 11548854917.65 | | 11551365604 |
| المجموع العام للأصول | 19654336072.71 | | 23239054456.5 |
| الخصوم | | | |
| الأموال الخاصة | | | |
| رأس المال الصادر | 2500000000.00 | 89.64/167.3 | 4665885765 |
| رأس المال غير المطلوب. | - | | - |

| | | | |
|-----------------------|---------------------|-----------------------|--|
| 3355026479 | متمم حسابي | 1078562383.88 | العلاوات والاحتياطات . |
| - | | - | فارق إعادة التقييم |
| 273390433.6 | جدول حسابات النتائج | 1138362878.24 | النتيجة الصافية |
| 10819034.2 | متمم حسابي | 3478065.94 | رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد |
| 8305121712 | | 4720403328.06 | المجموع |
| | | | الخصوم غير الجارية. |
| 436853837.63 | - | 436853837.63 | القروض والديون المالية. |
| - | - | - | الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها) |
| - | - | - | الديون الأخرى غير الجارية. |
| 2876218286.79 | - | 2876218286.79 | المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا. |
| 3313072124.42 | | 3313072124.42 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| | | | الخصوم الجارية: |
| 7371016606.56 | - | 7371016606.56 | الموردون والحسابات الملحقه . |
| 34463586.86 | - | 34463586.86 | الضرائب |
| 3894756125.95 | - | 3894756125.95 | الديون الأخرى . |
| 320624300.86 | - | 320624300.86 | خزينة الخصوم |
| 11620860620.23 | | 11620860620.23 | مجموع الخصوم الجارية |
| 23239054456.5 | | 19654336072.71 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (7، 11).

ملاحظات على الجدول:

- تم إعادة عرض جميع البنود غير النقدية، بضرب القيم التاريخية في الرقم القياسي في نهاية السنة مقسوما على الرقم القياسي في تاريخ الحيازة، ما عدا المخزون الذي تمت قسمته على الرقم القياسي خلال السنة؛
- يظهر من الجدول أن القيم التاريخية المعدلة لعناصر الميزانية أكبر من القيمة التاريخية، فمثلا التكلفة المعدلة للمباني تفوق تكلفتها التاريخية بفرق قدره (1939086071)، وهذا بسبب تجاهل القيم التاريخية لتغيرات القوة الشرائية، وبالتالي فإن تعديلها بالأرقام القياسية سيجعلها أكثر تعبيراً عن القيم الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الفرع الثاني: تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2012.

باستخدام الأرقام القياسية لسنة 2012، سيتم تعديل جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال.

الجدول رقم (3-18): جدول حسابات النتائج المعدل وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة في 2012.

| البيان | القيمة التاريخية | معامل التحويل | القيمة المعدلة |
|--------|------------------|---------------|----------------|
|--------|------------------|---------------|----------------|

| | | | |
|--------------------|-------------|-----------------------|---|
| 10916273756 | 163.5/167.3 | 10668324920.19 | رقم الأعمال . |
| 10026232.72 | 163.5/167.3 | 9798500.00 | تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. |
| | | - | الإنتاج المثبت. |
| | | - | إعانات الإستغلال. |
| 10926299989 | | 10678123420.19 | إنتاج السنة المالية |
| 10134138344 | | 9901551987.93 | المشتريات المستهلكة . |
| 193454750.1 | 163.5/167.3 | 189060679.24 | الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى |
| 10327593094 | | 10090612667.17 | إستهلاك السنة المالية |
| 598706894.9 | | 587510753.02 | القيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| 770159908.5 | 163.5/167.3 | 752666736.67 | أعباء العاملين . |
| 116103847.7 | 163.5/167.3 | 113466701.09 | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة |
| (287556861) | | (278622684.74) | الفائض الخام للاستغلال |
| 8805793.5 | 163.5/167.3 | 8605957.44 | المنتجات العملياتية الأخرى . |
| 24808652.34 | 163.5/167.3 | 24245156.35 | الأعباء العملياتية الأخرى |
| 310725773.6 | 163.5/167.3 | 303668045.29 | المخصصات للإهلاكات والمؤونات وحسائر القيمة |
| 334366166.9 | 163.5/167.3 | 326771478.08 | استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات. |
| (287713852) | | (271158450.86) | النتيجة العملياتية |
| 1473738639 | 163.5/167.3 | 1440264599.83 | المنتجات المالية |
| 31457793.23 | 163.5/167.3 | 30743270.73 | الأعباء المالية |
| 1442280846 | | 1409521329.10 | النتيجة المالية. |
| 1154566995 | | 1138362878.24 | النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6) |
| | | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. |
| 13347105470 | | 12453765455.54 | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. |
| 12192538476 | | 11315402577.30 | مجموع منتجات الأنشطة العادية . |
| 1154566995 | | 1138362878.24 | نتيجة الصافية على الأنشطة العادية |
| | | | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبينها) |
| | | | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبينها) |
| | | - | النتيجة غير العادية |
| 1154566995 | | 1138362878.24 | صافي نتيجة السنة المالية |
| 881176561 | | | خسائر القوة الشرائية |
| 273390433.6 | | | النتيجة الصافية بعد خسائر القوة الشرائية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (8، 11).

ملاحظات على الجدول:

- يظهر من الجدول أن النتيجة الصافية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية أكبر من تلك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بفرق قدره (864972444.64)، بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار لحسائر القوة الشرائية الناتجة عن البنود النقدية.

المطلب الثالث: المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة.

من خلال هذا المطلب ستم المقارنة بين القيم التاريخية والقيم المعدلة لبعض بنود كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: أثر تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على بنود الميزانية.

أولاً- المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة

بالاعتماد على ميزانيات 2010، 2011 و 2012 ستم المقارنة بين إجمالي الأصول الثابتة المقاسه بالتكلفة التاريخية وتلك المقاسه بالتكلفة التاريخية المعدلة.

الجدول رقم (3-19): المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة

| السنة | التكلفة التاريخية | التكلفة المعدلة | الفرق | (%) |
|------------|-------------------|-----------------|-------------|-------|
| 2010/12/31 | 5443585944 | 10247112160 | 4803526216 | 88.24 |
| 2011/12/31 | 2722579890 | 5750154244 | 3027574354 | 111.2 |
| 2012/12/31 | 2769732247 | 6351939945 | 3582207698 | 129.3 |
| مجموع | 10935898081 | 22349206349 | 11413308268 | 104.4 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- يتضح من الجدول استمرار ارتفاع القيمة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة عن قيمتها التاريخية، حيث تتراوح نسبة الزيادة ب 88.24% خلال سنة 2010، ونسبة 111.2% خلال سنة 2011، ونسبة 129.3% في سنة 2012، وهذا ما يوضح ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة الحقيقية بسبب تجاهل التغيرات السعرية العامة، مما يجعل أقساط الاهتلاك المحسوبة على أساس هذه القيم لا تكفي لإحلال الأصول الثابتة.

ثانياً- المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة للأموال الخاصة.

بالاستناد على الميزانيات المعدلة خلال سنوات (2010-2012)، ستم المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للأموال الخاصة.

الجدول رقم (3-20): المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للأموال الخاصة.

| السنة | التكلفة التاريخية | التكلفة المعدلة | الفرق | (%) |
|------------|-------------------|-----------------|---------------|-------|
| 2010/12/31 | 3813069084.71 | 8617894823 | 4804825738 | 126 |
| 2011/12/31 | 3964710449.82 | 6993168101 | 3028457651 | 76.38 |
| 2012/12/31 | 4720403328.06 | 8305121712 | 3584718383.9 | 75.94 |
| مجموع | 12498182862.59 | 23916184636 | 11418001773.4 | 91.35 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- نلاحظ من الجدول أن التكلفة المعدلة للأموال الخاصة قد ارتفعت عن تكلفتها التاريخية بنسبة 91.35 % خلال ثلاث سنوات، وهذا راجع إلى زيادة التكلفة المعدلة لرأس المال، لأن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يهدف أساسا إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

الفرع الثاني: أثر تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على عناصر قائمة الدخل.

أولا- المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لتكلفة البضاعة المباعة.

الجدول الموالي يوضح الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للبضاعة المباعة خلال سنوات (2010-2012).

الجدول رقم (3-21): المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لتكلفة البضاعة المباعة.

| السنة | التكلفة التاريخية | التكلفة المعدلة | الفرق | (%) |
|------------|-------------------|-----------------|-------------|------|
| 2010/12/31 | 9417210930.89 | 9557467263.90 | 140256333 | 1.48 |
| 2011/12/31 | 9 809 404 576,39 | 10063161197 | 253756620.6 | 2.58 |
| 2012/12/31 | 9901551987.93 | 10134138344 | 232586355.9 | 2.34 |
| مجموع | 29128167495.21 | 29754766804.9 | 626599309.5 | 2.15 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- يتبين لنا من خلال الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للبضاعة المباعة أكبر من التكلفة التاريخية، بفرق قدره (626599309.5) خلال ثلاث سنوات، وبنسبة 1.48 % خلال سنة 2010، و 2.58 % في 2011، ونسبة 2.34 % في 2012؛

- زيادة التكلفة التاريخية المعدلة للبضاعة المباعة عن تكلفتها التاريخية يوضح أن هذه الأخيرة مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، وهذا ما يترتب عليه تحقيق أرباح صورية.

ثانيا- المقارنة بين النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة. الجدول التالي يبين الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للنتيجة الصافية خلال سنوات (2010-2012). الجدول رقم(3-22): المقارنة بين النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة.

| البيان | النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية | النتيجة الصافية على أساس التكلفة المعدلة | الفرق |
|------------|--|--|---------------|
| 2010/12/31 | 576783616.85 | 293139250.98 | 283644365.87 |
| 2011/12/31 | 543963944.04 | (54347335.44) | (489616608.6) |
| 2012/12/31 | 1138362878.24 | 273390433.6 | 864972444.64 |
| المجموع | 2259110439.13 | 512182349.14 | 1746928089.99 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- انخفضت التكلفة التاريخية المعدلة للنتيجة الصافية عن تكلفتها الدفترية ب (283644365.87) خلال سنة 2010 وبفرق قدره (274528595) في سنة 2012، كما تحولت النتيجة إلى خسارة في سنة 2011.
- ارتفاع التكلفة التاريخية للنتيجة الصافية عن تكلفتها المعدلة، يجعلنا نستنتج بأن المؤسسة قد حققت أرباح صورية تقدر ب (1746928089.99) خلال ثلاث سنوات، مما سينعكس سلبا على مبلغ الضريبة المدفوعة، وعلى سلامة قرارات توزيع الأرباح، والمحافظة على رأس المال.

ثالثا- المقارنة بين الضريبة المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية وتلك المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة.

الجدول التالي يوضح الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لمبلغ الضريبة المدفوعة خلال سنوات (2010-2012).

الجدول رقم(3-23): المقارنة بين الضريبة المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية وتلك المدفوعة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة.

| البيان | النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية | النتيجة الصافية على أساس التكلفة المعدلة | الضريبة المدفوعة | الفرق |
|------------|--|--|------------------|--------------|
| 2010/12/31 | 576783616.85 | 293139250.98 | 109588887 | 53892429 |
| 2011/12/31 | 543963944.04 | (54347335.44) | 103353149 | 103353149 |
| 2012/12/31 | 1138362878.24 | 273390433.6 | 216288947 | 164344764.62 |
| المجموع | 2259110439.13 | 512182349.14 | 429230983 | 331916336.67 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

ملاحظات على الجدول:

- تم حساب مبلغ الضريبة المدفوعة، انطلاقاً من ضرب النتيجة الصافية في معدل الضريبة والمقدر بـ 19%؛
- نلاحظ من الجدول أن مبلغ الضريبة المدفوع خلال ثلاث سنوات على أساس التكلفة التاريخية المعدلة (97314646.33) أقل بكثير من المبلغ المدفوع على أساس التكلفة التاريخية (429230983)، حيث أن المؤسسة تحملت (331916336.67) زيادة عن المبلغ المستحق فعلاً، وهذا راجع إلى أن الأرباح التي حققتها المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية ليست حقيقية، وإنما تعتبر أرباح وهمية؛
- تحقيق المؤسسة لأرباح وهمية سيؤدي تدريجياً إلى تآكل رأس المال، لأن الضريبة الإضافية المدفوعة كانت في الحقيقة من رأس المال وليست من الأرباح.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما جاء في الفصل التطبيقي الذي حاولنا من خلاله إسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال، تبين لنا أن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على القوائم المالية للمجمع خلال سنوات (2010-2012) سيكون له مجموعة من الآثار على المعلومات المفصح عنها، وعلى دلالاتها، إذ أن القيم التاريخية لعناصر القوائم المالية لا تعبر بصدق عن حقيقية المركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسة، وإن تعديلها وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة قد أوضح وجود فروق كبيرة بين القيم الدفترية والقيم المعدلة، كما تبين لنا أيضا بأن نتيجة المؤسسة المقاسة وفق التكلفة التاريخية لا تعبر حقيقية عن وضعية المؤسسة، وأن الأرباح المحققة هي في الواقع أرباح وهمية يترتب عنها دفع ضرائب إضافية، وتآكل تدريجي لرأسمال، لذا من الضروري إعادة النظر في منهج التكلفة التاريخية والأخذ بعين الاعتبار نموذج التكلفة التاريخية المعدلة عند إعداد القوائم المالية.

الختامة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، ولقد تمحورت إشكالية الموضوع المعالج في كيفية التغلب على مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم وتأثيرها تما على الإفصاح في القوائم المالية من خلال تطبيق أحد بدائل القياس المحاسبي في حالة التضخم والمتمثل في نموذج التكلفة التاريخية المعدلة؛

من هذا المنطلق عملنا في الفصل الأول على بناء أرضية للمفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، والمتمثلة في القياس المحاسبي، الإفصاح في القوائم المالية، والمفهوم الاقتصادي لظاهرة التضخم، أما في الفصل الثاني فاستعرضنا مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم وتأثيرها تما على الإفصاح في القوائم المالية، وكذا الإطار النظري للمحاسبة عن التضخم، كما تعرفنا على طرق المحاسبة عن أثر التغيرات السعرية العامة على القوائم المالية، وفي الفصل الأخير من هذا البحث كان من الضروري مواجهة العرض النظري بجانب تطبيقي، حيث تم تطبيق أحد نماذج محاسبة التضخم والمتمثل في التكلفة التاريخية المعدلة على القوائم المالية لجمع صيدال. مكنتنا الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع من التوصل إلى النقاط التالية:

أولاً- اختبار صحة الفرضيات

4. **الفرضية الأولى:** يؤدي القياس المحاسبي المستند على مبدأ التكلفة التاريخية إلى التضييل في الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.

- تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية، وإن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على الميزانية خلال سنوات (2010-2012)، بين أن هناك فروق كبيرة بين المعلومات المفصح عنها وفق مبدأ التكلفة التاريخية وتلك المعدلة بالأرقام القياسية خاصة بالنسبة للأصول الثابتة، المخزون وأسمال، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الأولى؛

5. **الفرضية الثانية:** يؤدي القياس المحاسبي المستند على مبدأ التكلفة التاريخية إلى تشويه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج.

- الدراسة الميدانية تؤكد صحة الفرضية الثانية، لأن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على جدول حسابات النتائج للمؤسسة صيدال بين أن هذه الأخيرة قد حققت أرباح صورية خلال سنوات (2010-2012)، كما تحملت ضرائب إضافية مما سيؤدي بالتدرج إلى تآكل رأسمال.

6. **الفرضية الثالثة:** سيؤدي النموذج المقترح (التكلفة التاريخية المعدلة) إلى الإفصاح عن معلومات إضافية، تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات سليمة.

- تعديل القوائم المالية للمؤسسة صيدال بالتكلفة التاريخية المعدلة ساعد في الحصول على معلومات مفيدة تعكس بصدق الوضع الحقيقي للمؤسسة وتبين أثر التغيرات السعرية العامة على القوائم المالية، (مثل المعلومات عن القيمة الحقيقية لرأس المال ونتيجة أعمال المؤسسة)، كما يمكن من الحصول على معلومات إضافية مثل مكاسب أو خسائر القوة الشرائية. وهذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً - النتائج: تم تقسيم نتائج البحث إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، وسيتم توضيحها فيما يلي:

1. النتائج النظرية:

- تعد التكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية التي تركز عليها وظيفة القياس المحاسبي لأنها تقدم معلومات موضوعية وقابلة للتحقق، كما أنها تتوافق مع العديد من الفروض والمبادئ المحاسبية، مثل مبدأ المقابلة وفرض الاستمرارية، غير أن هناك استثناءات تستدعي الخروج عن تطبيقها، وذلك بهدف التوافق مع مبادئ وفروض محاسبية أخرى، ويظهر ذلك جلياً عند تقييم المدينين على أساس صافي القيمة الممكن تحصيلها استجابة لمبدأ الحيطة والحذر؛ كما توجه إلى التكلفة التاريخية العديد من الانتقادات مثل عدم التجانس في مقابلة الإيرادات بالمصروفات واشتراط حدوث عملية تبادل حقيقية حتى يتم تسجيل بعض العناصر غير الملموسة (شهرة المحل)؛

- إن إعداد القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية وبغض النظر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار قد طرح العديد من المشاكل في مجال القياس المحاسبي، انعكست بدورها على الإفصاح في القوائم المالية، وذلك بالتأثير على عناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛

- من أبرز الآثار التي يخلفها التضخم على عناصر القوائم المالية ما يلي:

● اتساع الفارق بين القيمة الحقيقية والقيمة الدفترية للأصول الثابتة مما يجعل أقساط الاهتلاك لا تكفي لاستبدال تلك الأصول؛

● تحقيق خسائر في القوة الشرائية عن حيازة الأصول النقدية والعكس بالنسبة للخصوم النقدية؛

● تآكل رأس المال نتيجة لتوزيع أرباح وهمية على المساهمين؛

● عدم دقة المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء؛

- تتميز المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها بالاستناد إلى مبدأ التكلفة بخليط غير متجانس من مكونات خاصة بالموثوقية فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد، لأنها مؤيدة بمستندات ووثائق، لا إلهيها من جهة أخرى لا تحقق الصدق في التعبير، كما أنها تتجاهل الأسعار الجارية في تاريخ الإفصاح عن

- القوائم المالية، وهذا ما يجعلها أيضا غير ملائمة لاتخاذ القرارات، كما أن عدم تجانس المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية عن فترات مختلفة يجعلها غير قابلة للمقارنة؛
- يتم الإفصاح عن أثر التغيرات السعرية على القوائم المالية بواسطة جداول تفسيرية أو قوائم مالية ملحقة؛
 - أوصت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بضرورة تعديل القوائم المالية من أثر التضخم وذلك بإتباع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة أو طريقة القيمة الجارية، ومن أبرز تلك المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي أصدر معيارين في هذا الشأن، وقد ألغيت جميعها واستبدلت بالمعيار (29)، هذا الأخير الذي حدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما أوضح كيفية تعديل القوائم المالية من التضخم؛
 - اقتصرت التجربة الجزائرية في مجال محاسبة التضخم على إعادة التقييم الأصول الثابتة، ولم تتعرض لباقي بنود القوائم المالية، لذلك يمكن اعتبارها بمثابة حل جزئي لمشكلة التضخم وليست حلا شاملا؛
 - تتمثل بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم في نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، نموذج القيمة الجارية ونموذج القيمة الجارية المعدلة، وإن لكل نموذج خصائصه وطرق لتطبيقه، إلا أن المفاضلة بينهم تعتمد على مدى تجنب النموذج للأخطاء القياس والتوقيت، بالإضافة إلى قابليته للتفسير ومدى ملاءمته لحاجة متخذ القرار؛
 - يقوم نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على تعديل وحدة القياس النقدي باستخدام الأرقام القياسية، وبالتالي فإنه يتجنب أخطاء القياس باعتماده وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية موحدة، ولكنه من ناحية أخرى لا يتجنب أخطاء التوقيت فهذا النموذج يعتمد أيضا مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.

2. النتائج التطبيقية

- هناك فروق كبيرة بين المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وتلك المعلومات المفصح عنها في ظل تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، وهذا ما لاحظناه عند تعديل كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج، إذ تعتبر المعلومات المعدة وفق وحدة النقد الثابتة أكثر تعبيرا عن الوضع الحقيقي للمؤسسة من تلك المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية؛
- تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على بنود الميزانية، بين أن هنالك ارتفاع في التكلفة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة، المخزون ورأسمال عن تكلفتها التاريخية؛

- تعديل التكلفة التاريخية لأصول الثابتة والاهتلاكات الخاصة بها، يبين أن مجموع الاهتلاكات التي يتم قياسها وفق مبدأ التكلفة التاريخية لا تكفي لإحلال الأصول الثابتة، والمحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة؛
- تحقق المؤسسة خسائر في القوة الشرائية خلال سنوات (2010-2012)، وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول النقدية عن الخصوم النقدية، بسبب السياسة التمويلية للمؤسسة التي تتفادى الاعتماد على مصادر خارجية في التمويل.
- تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على الإيرادات والمصاريف، وإدراج خسائر القوة الشرائية ضمن جدول حسابات النتائج، بين أن المؤسسة تحقق أرباح صورية، ترتب عنها دفع ضرائب إضافية، وتآكل تدريجي في رأس المال.

ثالثاً - التوصيات:

- يجب إعادة النظر في المبادئ والفروض المحاسبية المتعلقة بالتضخم، خاصة منها مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد، كما يجب العمل على تطوير مفاهيم وفروض ومبادئ محاسبية أخرى تتلاءم مع التغيرات السعرية العامة؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للبعد المحاسبي لظاهرة التضخم، وعدم الاستمرار في تجاهل تأثيرها على المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية؛
- يجب إرفاق القوائم المالية الأساسية، بقوائم إضافية أو بجداول تفسيرية وإيضاحات تعكس أثر التغيرات السعرية العامة على المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية؛
- هناك العديد من المعوقات التي تقف عائقاً أمام تطبيق القيمة الجارية في البيئة الاقتصادية الجزائرية، لذا لا بد من العمل على إصلاح وتطوير المناخ الاقتصادي الذي يسمح بتفادي تلك الصعوبات، ويتيح الفرصة أمام المؤسسات للإفصاح بشكل مستمر عن الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية؛
- ضرورة دراسة واستيعاب معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالتضخم، وفهم تأثيرها على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛

رابعاً - آفاق البحث:

ارتبط موضوع بحثنا بوظيفتين أساسيتين في المحاسبة والمتمثلتين في القياس والإفصاح المحاسبي، وقد ركزت دراستنا على توضيح مشاكل القياس المحاسبي المتعلقة بالتضخم وانعكاسها تماماً على الإفصاح في القوائم المالية، إلا أن ا مجال مفتوح أمام الباحثين لإثراء هذا الموضوع من خلال التطرق لإحدى المواضيع التالية:

- المحافظة على رأس مال المؤسسة في ظل تعدد بدائل القياس المحاسبي؛
- المقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم؛
- تغيرات القوة الشرائية وأثرها على دلالة القوائم المالية؛
- مشاكل القياس المحاسبي في ظل توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية؛
- معوقات تطبيق القيمة الجارية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

تو محمد الله.

قائمة المراجع

أولاً- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم عثمان الأميرة، عباس بدوي محمد: قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
2. أبو المكارم وصفي عبد الفتاح: دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
3. أبو نصار محمد، حميدات جمعة: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008.
4. أبو زيد محمد مبروك: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، دار إيتراك، مصر، 2005.
5. أحمد حشيش عادل: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
6. الحيايي وليد ناجي: مشاكل محاسبية معاصرة، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2004.
7. الحيايي وليد ناجي: نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007 .
www.ao-academy.org
8. الدهراوي كمال الدين: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
9. الدهراوي كمال الدين مصطفى: المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
10. الروبي نبيل: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
11. السريتي محمد ، النجا علي عبد الوهاب: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
12. السيد أحمد لطفي أمين: المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
13. السيد أحمد لطفي أمين: التحليل المالي لأعرض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

14. السيد أحمد لطفي أمين: نظرية المحاسبة (لقياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
15. السيد أحمد لطفي أمين: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
16. السيد سرايا محمد، كمال الدين مصطفى الدهراوي: المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
17. الشيرازي عباس مهدي: نظرية المحاسبة، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990.
18. العيسى ياسين أحمد: أصول المحاسبة الحديثة، ج1، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.
19. القرشي محمد صالح: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2009.
20. النجا علي عبد الوهاب: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
21. النقيب كمال عبد العزيز: مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.
22. الوقاد سامي محمد: نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011.
23. بسيوني شحاتة أحمد، عباس بدوي محمد: المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
24. بن عطا الله حيدر محمد علي: مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2007.
25. بن عطا الله حيدر محمد علي: مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2007.
26. بن علي بلعزوز: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
27. تشوي فردريك، آن فروست كارول، مبيك جاري: المحاسبة الدولية، تعريب: محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2004.
28. جاسم عبد الله عقيل: النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 1999.

29. جايد العامري سعود: المحاسبة الدولية، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2010.
30. جايد مشكور سعود: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 2009.
31. جريونينج هيني قان: معايير التقارير المالية الدولية، تعريب: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، مصر، 2006.
32. جعرات خالد جمال: معايير التقارير المالية الدولية، ط1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2008.
33. جمعة أحمد حلمي: نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010.
34. حسنين عمر السيد: فصول من تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر.
35. حسين عناية غازي: التضخم المالي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992.
36. حلوة حنان رضوان: تطور الفكر المحاسبي، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.
37. حلوة حنان رضوان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2003.
38. حلوة حنان رضوان: النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.
39. خنفر مؤيد راضي، المطارنة غسان فلاح: تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
40. ديبان السيد عبد المقصود: دراسات في بعض مشاكل القياس المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.
41. رشدي شيحة مصطفى: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، 2005.
42. شرويد ريتشارد، كلارك مارتل، كاثي جاك: نظرية المحاسبة، تعريب: خالد علي أحمد كاجيحي وآخرون، دار المريخ، الرياض، 2006.
43. شطاط غانم: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دار نوميديا، قسنطينة، الجزائر، 2009.
44. شوف شعيب: محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
45. طوروس وديع: المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

46. عبد العال حماد طارق: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، مصر، 2000.
47. عبد العال حماد طارق ، حوكمة الشركات، (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
48. عبد اللاوي مفيد: محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
49. عبد ا مجيد عبد المطلب: الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
50. عطا الله السيد سيد: نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.
51. عطا الله السيد سيد: النظريات المحاسبية، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.
52. عطية ناصف إيمان: مبادئ الإقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
53. عوض خلف العيساوي: الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007.
54. قاضي حسين ، حمدان مأمون: نظرية المحاسبة، دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 2007.
55. قدي عبد مجيد: مدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
56. كراجة عبد الحليم ، عبادي عبد الناصر: مبادئ الإقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001.
57. كيسو دونالد ، ويجانت جيري: المحاسبة المتوسطة: تعريب: أحمد حامد حجاج، سلطان محمد السلطان، ج1، دار المريخ، الرياض، 1996.
58. محمد الليثي فؤاد: نظرية المحاسبة (مدخل معاصر)، ط2، دار النهضة العربية، مصر، 2003/2002.
59. محمد هاشم إسماعيل: النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
60. مطر محمد ، السويطي موسى: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات: القياس والعرض والإفصاح)، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

61. ميحس فالتر ، ميحس روبيرت: المحاسبة المالية، تعريب: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سلطان بن محمود سلطان، دار المريخ، الرياض، 1995.
62. موراى ر-شبيجل: ملخصات شوم في الإحصاء، ترجمة: شعبان عبد الحميد شعبان، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، بدون سنة النشر،
63. نور أحمد: المحاسبة المالية (القياس التقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2000.
64. هندركسن إيدون س.: النظرية المحاسبية، تعريب: كمال خليفة أبو زيد، ط4، دار المطبوعات الجامعية جوج عوض، الإسكندرية، 1990 .

ب- المجلات:

1. ابراهيم محمود بكر: الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد71، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.
2. أحمد العيسى ياسين: التضخم وأثره على عناصر الميزانية العامة، مجلة الدراسات، العدد2، بدون بلد، 1998.
3. خشارمه علي حسين: مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن (معياري المحاسبة الدولي رقم 30)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، كلية العلوم الإنسانية، بدون بلد، 2003.
4. الخطيب خالد: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معياري المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق، العدد2، جامعة دمشق وجامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2002.
5. الخطيب حازم ، القشي ظاهر: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، العدد 2، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004.
6. القشي ظاهر: السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

7. تيجاني بالراقي: القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد08، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
8. حميدي عباس ، م.م. زينب: الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية) دراسة تحليلية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد77، بدون بلد، 2009
9. خليل حيدر السعدي إبراهيم: مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، بغداد، 2009.
10. مانع الصبح عبد الحميد: أثر التضخم على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية)، مجلة العربية للمحاسبة، العدد01، بدون بلد، 2005.
11. مجيد سليم محمد: محاسبة التضخم (حالة واقعية من الأردن)، مجلة الإداري، العدد 60، بدون بلد، 1995.
12. موسى عماد: تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد16، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2005.

ب- الملحق بـ:

1. بوكساني رشيد، وآخرون: مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة السوقية، الملتقي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، أيام 17-18 جانفي 2010.
2. خضر محمد عابدين أحمد ، الصوفي فارس جميل: مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم، الملتقي العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 29-30 نوفمبر 2011.
3. خلف الربيعي فلاح: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، العدد3، العراق، 2006.

4. درغام ماهر موسى ، الأغا تامر بسام: العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون سنة.

5. رقايقية فاطمة الزهراء: مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومة المالية، الملتقى الدولي حول : المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 04-05 ديسمبر 2012.

6. سعدي يحيى، أوصيف لخضر: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 13-14 ديسمبر 2011.

7. شبيخي بلال، شبيخي خديجة: أثر الإفصاح المحاسبي ومبدأ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني الأول حول: النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، أيام 13-14 جانفي 2013.

8. عبد الحليم عمر محمد: المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق و الالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية، ندوة حول: التضخم وآثاره على المجتمعات-الحل الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي ومصرف فيصل الإسلامي، المنامة، البحرين، 29 أبريل-1ماي 1997.

9. محمود عبود سالم: الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بجامعة بغداد، 28/29 أبريل 2009.

ج- المذكرات والأطروحات:

1. أمال معروف: الانتقال من الأداء الاستراتيجي إلى الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011،

2. الدينوري سالي محمد: قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، 2008/2009.

3. كيموش بلال: التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011.
4. لايقة رولا كاسر: القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2007.
5. لزعر محمد سامي: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012.
6. مقدمي أحمد: النظام المحاسبي والجبايي لمجمع الشركات (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
7. تيجاني بالراقي: دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005/2006.
8. عاشور عثمان زياد: مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم واحد (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
9. فوزي عليان وادي مدحت: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

10. نواف حمدان عابد محمد: دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة

الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية (دراسة تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص

محاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

د- المواقع الإلكترونية:

1. عبد الله حسن إيناس: الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد

المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نشرة ا لمجمع العربي

للمحاسبين القانونيين، العدد 08، 2002. www.ascasociety.org

2. هاتو خلف لعبي: الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة

الاجتماعية، الأكاديمية العربية في الدنمرك، بغداد، 2009. www.aoademy.org

3. - الديوان الوطني للإحصاء / www.ons.dz

ه- الجرائد الرسمية والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل25

مارس 2009

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر في 23 جمادي الثانية 1428 الموافق ل8 جويلية

2007

ثانيا- المراجع الأجنبية:

A- les livre:

1. Steven M. Bragg: **Accounting Reference Desktop** , John Wiley and Sons, New York, 2002.
2. Obert Robert : **Pratique des normes IAS/IFRS (40cas d'application)**. Dunod, Paris, 2005.
3. des Robert J.F., F. Méchin, H. Puteaux, **normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004.
4. Abbas Ali Mirza Magnus Orrell Graham J. Holt: **IFRS (Practical Implementation Guide and Workbook)**, 2ⁿ d Edition, John Wiley and Sons, INC, United States of America, 2008.
5. Julian Jean – Jacques: **les normes comptables internationales IAS/IFRS**, édition foucher, 2007/2008.

6. Pascal: **Normes IFRS**, 2 ème édition, Dunod, Paris, 2006.
7. Albrecht W.stevn, K. stice Early, D.stice james: **Financial Accounting**, 10th edition, Thomson, USA, 20008,
8. Bachy Bruno, Michel Sion : **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2 ème édition, Dunod, paris, 2009.
9. Atrill Peter, Eddie Mclaney: **Financial Accounting for decision makers**, 6th edition, Pearson, England, 2011.
10. Eversull E.eldon, Beverly L Rotqn: **Analysis of Financial Statements** , USDA, Washington,1997.
11. Brun Stéphan : **L'essentiel des Normes Comptables internationales IAS/IFRS**, 3 ème édition, Gualino éditeur, Paris, 2006
12. Charles T.Horngren, Walter THarrison Jr, M.Suzanne Oliver : **Accounting**, 10th edition, Pearson, USA , 2012.

B- SEMINAIRES

1. Bouassida Sami & Mohamed Moural Lakhdhar, **Cadre pour la préparation et la présentation des états financiers**, Séminaire sur le thème: les normes IAS / IFRS en entreprise, C.S.B. Audit & Conseil, fevrier2005
2. Aydın Karapinar, Figen Zaif, Rıdvan Bayirli: **Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios**, Journal of Business Research, Türk, 2012

c -LES SITES WEB :

1. Disclosure Of Accounting Policies **www.primeacademy.com** .
2. Jean Magnan: Monnaie et inflation **http:// junon.univ-cezanne.fr**
3. Inflation Accounting, **www.roiw.org**.
4. **www.saidalgroup.dz/organisation.asp**

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المركز المالي

الفترة منإلى.....

| ن-1 | ن | | | ملاحظة | الأصول |
|-----|--------|------------------------|--------|--------|--|
| | الصافي | الاحتلاكات أو المؤونات | إجمالي | | |
| | | | | | <p>الأصول غير الجارية</p> <p>فارق الشراء</p> <p>التثبيتات غير المادية</p> <p>التثبيتات المادية</p> <p>أراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات مادية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح إمتيازها</p> <p>تثبيتات جاري إنجازها</p> <p>التثبيتات المالية</p> <p>السندات الموضوعه موضع المعادله -المؤسسات</p> <p>المشاركة</p> <p>المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصول</p> |
| | | | | | مجموع الأصول غير الجارية |
| | | | | | <p>الأصول الجارية</p> <p>المخزونات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب وماشا بحها</p> <p>ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة</p> <p>الأصول الجارية الأخرى</p> <p>الموجودات وما يماثلها</p> <p>توظيفات وأصول مالية جارية</p> <p>الخزينة</p> |
| | | | | | مجموع الأصول الجارية |
| | | | | | المجموع العام للأصول |

| ن-1 | ن | الملاحظة | الخصوم |
|---|---|----------|---|
| | | | <p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس المال تم إصداره</p> <p>رأس المال غير مستعان به</p> <p>العلاوات والاحتياطات-احتياطات مدمجة (1) .</p> <p>فارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة</p> <p>النتيجة الصافية/ (نتيجة صافية حصة ا لمجمع (1))</p> <p>رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية</p> |
| | | | المجموع 1 |
| | | | <p>الخصوم غير الجارية.</p> <p>القروض والديون المالية.</p> <p>الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)</p> <p>الديون الأخرى غير الجارية.</p> <p>المؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا</p> |
| | | | مجموع الخصوم غير الجارية (2) |
| | | | <p>الخصوم الجارية:</p> <p>الموردون والحسابات الملحقه .</p> <p>الضرائب</p> <p>الديون الأخرى .</p> <p>خزينة سلبية</p> |
| | | | مجموع الخصوم الجارية (3) |
| | | | المجموع العام للخصوم |
| لا تستعمل إلا لتقييم الكشوف المالية المدمجة | | | |

الملحق رقم (2): حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من إلى

| البيان | ملاحظة | ن | ن-1 |
|--|--------|---|-----|
| رقم الأعمال . تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانات الإستغلال. | | | |
| إنتاج السنة المالية | | | |
| المشتريات المستهلكة . الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | | | |
| إستهلاك السنة المالية | | | |
| القيمة المضافة للاستغلال (2-1) | | | |
| أعباء العاملين . الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | | | |
| الفائض الخام للاستغلال | | | |
| المنتجات العملياتية الأخرى . الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات. | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| المنتجات المالية الأعباء المالية | | | |
| النتيجة المالية. | | | |
| النتيجة الجارية قبل الضرائب (6+5) | | | |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. مجموع منتجات الأنشطة العادية . مجموع أعباء الأنشطة العادية. | | | |
| نتيجة الصافية على الأنشطة العادية | | | |
| عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيينها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيينها) | | | |
| النتيجة غير العادية | | | |
| صافي نتيجة السنة المالية ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1) | | | |
| (1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدجة | | | |

الملحق رقم (3): حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من إلى

| البيان | ملاحظة | ن | ن-1 |
|---|--------|---|-----|
| رقم الأعمال . كلفة المبيعات | | | |
| هامش الربح الإجمالي | | | |
| منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات الإهلاكات) منتجات مالية أعباء مالية | | | |
| النتيجة العادية قبل الضرائب | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية | | | |
| النتيجة الصافية للأنشطة العادية | | | |
| الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية | | | |
| النتيجة الصافية للسنة المالية | | | |
| حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1) | | | |
| (1) لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدمجة | | | |

الملحق رقم (4): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى.....

| البيان | الملاحظة | ن | ن-1 |
|--|----------|---|-----|
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية. | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيلية (أ) | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تقيينات عينية أو معنوية . التحصيلات عن عمليات بيع تقيينات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقيينات مالية. التحصيلات عن عمليات بيع تقيينات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الخصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | | | |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب). | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. الخصص و غيرها من التوزيعات التي تُلَقِّم بما التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. | | | |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج). | | | |
| تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات | | | |
| تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) | | | |
| أموال الخزينة ومعدلا تما عند إفتتاح السنة المالية | | | |
| أموال الخزينة ومعدلا تما عند إقفال السنة المالية | | | |
| تغير أموال الخزينة | | | |
| المقاربة مع النتيجة المحاسبية | | | |

الملحق رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

| البيان | الملاحظة | ن | ن-1 |
|---|----------|---|-----|
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائن الأخرى - تغير الموردو والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب | | | |
| صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيلية (أ) | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تبيئات التحصيلات عن عمليات بيع تبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) | | | |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب). | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض | | | |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج). | | | |
| تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) | | | |
| أموال الخزينة ومعدلا تما عند الإفتتاح أموال الخزينة ومعدلا تما عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) | | | |
| تغير أموال الخزينة | | | |
| (1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة | | | |

الملحق رقم (6) : جدول تغير الأموال الخاصة

| ملاحظة رأسمال المؤسسة | علاوة الاصدار | فارق التقييم | فارق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
|---|---------------|--------------|--------------------|---------------------|
| الرصيد في 31 ديسمبر | | | | |
| ن-2 | | | | |
| <p>تغير الطريقة المحاسبية.</p> <p>تصحيح الأخطاء الهامة.</p> <p>إعادة تقييم الثبتات.</p> <p>الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.</p> <p>الحصص المدفوعة.</p> <p>زيادة رأس المال.</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية.</p> | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر | | | | |
| ن-1 | | | | |
| <p>تغير الطريقة المحاسبية.</p> <p>تصحيح الأخطاء الهامة.</p> <p>إعادة تقييم الثبتات.</p> <p>الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.</p> <p>الحصص المدفوعة.</p> <p>زيادة رأس المال.</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية .</p> | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر ن | | | | |

| 2011/12/31 | 2012/12/31 | | | الأصول |
|-------------------|---------------|------------------------|--------------|--|
| | القيم الصافية | الاهتلاكات أو المؤونات | القيم الخامة | |
| 5636611.36 | 5226953.00 | 6918362.73 | 12145315.73 | <p><u>الأصول غير الجارية</u></p> <p>فارق الشراء</p> <p>الثبتات غير المادية</p> |

| | | | | |
|-----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|------------------------------------|
| 1830781699.87 | 1830781699.87 | 1830781699.87 | 1830781699.87 | الشيئات المادية |
| 642283341.69 | 642283341.69 | 642283341.69 | 642283341.69 | أراضي |
| 134881218.94 | 134881218.94 | 134881218.94 | 134881218.94 | مباني |
| 108997018.57 | 108997018.57 | 108997018.57 | 108997018.57 | تشيئات مادية أخرى |
| | 155476169.87 | | 155476169.87 | تشيئات ممنوح إمتيازها |
| | | | | تشيئات جاري إنجازها |
| | | | | الشيئات المالية |
| | | | | السندات الموضوعه موضع المعادله - |
| 6536860608.62 | 5335048329.19 | 158016395.81 | 5493064725.00 | المؤسسات المشاركة |
| | | | | المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة |
| | | | | الملحقه |
| | 700579.00 | | 700579.00 | سندات أخرى مثبتة |
| 1183475.95 | | | | القروض والأصول المالية الأخرى غير |
| | | | | الجارية |
| | | | | ضرائب مؤجلة على الأصول |
| 9260623975.00 | 8105481155.06 | 932768245.72 | 9038249400.78 | مجموع الأصول غير الجارية |
| | | | | الأصول الجارية |
| 34657807.75 | 108025581.36 | 3018511.34 | 111044092.70 | المخزونات والجاري إنجازها |
| | | | | الديون الدائنة-الاستخدامات |
| | | | | المماثلة |
| 3153464986.38 | 3493902377.29 | 1046944615.13 | 4540846992.42 | الزبائن |
| 1815004873.28 | 3650887491.63 | | 3650887491.63 | المدينون الآخرون |
| 13817242.62 | 35765693.77 | | 35765693.77 | الضرائب |
| | | | | الأصول الجارية الأخرى |
| | | | | الموجودات وما يماثلها |
| 18559989.19 | 18559989.19 | | 18559989.19 | توظيفات وأصول مالية جارية |
| 3424069097.67 | 4241713784.41 | 82065171.53 | 4323778955.94 | الخزينة |
| 8459573996.89 | 11548854917.65 | 1132028298.00 | 12680883215.65 | مجموع الأصول الجارية |
| 17720197971.89 | 19654336072.71 | 2064796543.72 | 21719132616.43 | المجموع العام للأصول |

الملحق رقم (07): الميزانية لصحاح الأم

| 2011/12/31 | 2012/12/31 | الخصوم |
|--------------|---------------|------------------------|
| 2500000000 | 2500000000.00 | الأموال الخاصة |
| - | - | رأس المال الصادر |
| 917268439,84 | 1078562383.88 | رأس المال غير المطلوب. |
| - | - | العلاوات والاحتياطات . |
| - | - | فارق إعادة التقييم |

| | | |
|--|---|---|
| 543963944,04 3478065,94 | - 1138362878.24 3478065.94 | النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد |
| 3964710450 | 4720403328.06 | المجموع |
| 396861721,64 - - 2808612724,8 | 436853837.63 - - 2876218286.79 | <u>الخصوم غير الجارية.</u> القروض والديون المالية. الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها) الديون الأخرى غير الجارية. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا. |
| 3205474446.44 | 3313072124.42 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| 7685912617,4 27360978,53 2534531463,55 302208016,15 | 7371016606.56 34463586.86 3894756125.95 320624300.86 | الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقه . الضرائب الديون الأخرى . خزينة الخصوم |
| 10550013076 | 11620860620.23 | مجموع الخصوم الجارية |
| 17720197972 | 19654336072.71 | المجموع العام للخصوم |

الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج لبيدال الأم

| 2011/12/31 | 2012/12/31 | البيان |
|-------------------|----------------|--|
| 10 502 821 802,78 | 10668324920.19 | رقم الأعمال . |
| 10 362 500,00 | 9798500.00 | تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. |
| | - | الإنتاج المثبت. |

| | | |
|--------------------------|-----------------------|--|
| - | - | إعانات الإستغلال. |
| - | - | |
| 10 513 184 302,78 | 10678123420.19 | إنتاج السنة المالية |
| 9 809 404 576,39 | 9901551987.93 | المشتريات المستهلكة . |
| 238 001 643,18 | 189060679.24 | الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى |
| 10 047 406 219,57 | 10090612667.17 | إستهلاك السنة المالية |
| 465 778 083,21 | 587510753.02 | القيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| 614 661 000,41 | 752666736.67 | أعباء العاملين . |
| 127 904 300,06 | 113466701.09 | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة |
| (276 787 217,26) | (278622684.74) | الفائض الخام للاستغلال |
| 36090645.69 | 8605957.44 | المنتجات العملية الأخرى . |
| 36 271 098,64 | 24245156.35 | الأعباء العملية الأخرى |
| 281 024 043,73 | 303668045.29 | المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة |
| 292 591 518,85 | 326771478.08 | استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات. |
| (265 400 195) | (271158450.86) | النتيجة العملية |
| 849 400 576,07 | 1440264599.83 | المنتجات المالية |
| 40 036 436,94 | 30743270.73 | الأعباء المالية |
| 809 364 139,13 | 1409521329.10 | النتيجة المالية. |
| 543 963 944,04 | 1138362878.24 | النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6) |
| | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. |
| | | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. |
| 11 691 267 043,39 | 12453765455.54 | مجموع منتجات الأنشطة العادية . |
| 11 147 303 099,35 | 11315402577.30 | مجموع أعباء الأنشطة العادية. |
| 543 963 944,04 | 1138362878.24 | نتيجة الصافية على الأنشطة العادية |
| | | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيينها) |
| | | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيينها) |
| | - | النتيجة غير العادية |
| 543 963 944,04 | 1138362878.24 | صافي نتيجة السنة المالية |

الملحق رقم (09): جدول تدفقات الخزينة لبيدال الأم (الطريقة المباشرة)

| 2011/12/31 | 2012/12/31 | البيان |
|----------------|----------------|---|
| | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: |
| 10068795746.78 | 11027227042.95 | التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن |
| 12406729216.86 | 11564733153.75 | |

| | | |
|--|---|---|
| 25108137.39 225019341.00 | 29134257.43 422336529.00 | المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة |
| | | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية. |
| 362608.31 | | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) |
| 2587698340.16 | 988976897.23 | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) |
| 97474625.73 - 625000.00 - - 4344163083.00 | 90626503.94 - 214402089.11 - - 2732069459.29 | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تقيينات مادية أو غير مادية . التحصيلات عن عمليات بيع تقيينات مادية أو غير مادية. المسحوبات عن اقتناء تقيينات مالية. التحصيلات عن عمليات بيع تقيينات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج |
| 4246063457.27 | 2427040866.24 | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب). |
| - 332311886.30 51299541.00 - | - 326289740.89 - - | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. الحصص و غيرها من التوزيعات التي تملقيا بما التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. |
| 281012345.30 | 326289740.89 | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج). |
| 732690.38 | 363013.49 | تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات |
| 1378085462.19 | 1112137241.61 | تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| 1301541866.38 2680127328.57 | 2680127328.57 3792264570.18 | أموال الخزينة ومعدلا تما عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلا تما عند إقفال السنة المالية |
| 1378585462.19 | 1112137241.61 | تغير أموال الخزينة |
| 543963944.04 | 1138362878.24 | المقاربة مع النتيجة المحاسبية |

الملحق رقم (10): جدول تغيرات الأموال الخاصة لصيدال الأم

| | | | |
|-------------------------------------|--------------|--------------------|-------------------------|
| ملاحظة رأسمال المؤسسة علاوة الاصدار | فارق التقييم | فارق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
| 2500000000 | 11602578.93 | 1301466505.78 | الرصيد في 2010/12/31 |

| | | |
|----------------------|--|--|
| 11602578.93 | 3500000000.00 720000.00 300000000.00 543963944.04 | تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. الحصص العلاوة المدفوعة للعمال زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية. |
| 1464710449.82 | 2500000000.00 | الرصيد في 31 ديسمبر 2011 |
| 1138362878.24 | 3500000000.00 720000.00 31950000.00 | تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة الحصص العلاوة المدفوعة للعمال زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية . |
| 2220403328.06 | 2500000000.00 | الرصيد في 31 ديسمبر 2012 |

الملحق رقم (11)

Les Indices des prix à la consommation

Au Niveau National.

1989 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2000 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 678.2 | 676.1 | 676.9 | 676.9 | 679.0 | 679.7 | 679.7 | 683.2 | 684.6 | 684.6 | 685.8 | 687.8 | 681.0 |
| Variation % | 0.0 | -0.3 | 0.1 | 0.0 | 0.3 | 0.1 | 0.0 | 0.5 | 0.2 | 0.0 | 0.2 | 1989 = 100 | |

| Années | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2001 = 100 | |
|-----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------------|--|
| Indice Général | 120.2 | 150.8 | 197.5 | 240.2 | 316.3 | 406.2 | 488.8 | 518.4 | 550.7 | 562.2 | | |
| Variation % | 20.2 | 25.5 | 31 | 21.6 | 31.7 | 28.4 | 20.3 | 6.1 | 6.2 | 2.1 | | |

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2004 |
|--------------------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général 110.9 | 109.9 | 110.4 | 111.4 | 111.2 | 110.0 | 109.3 | 109.5 | 109.9 | 112.3 | 112.8 | 112.7 | 110.9 | |
| Variation % | 1.4 | 0.5 | 0.9 | -0.2 | -1.0 | -0.7 | 0.2 | 0.4 | 2.2 | 0.5 | -0.2 | -1.6 | 4.2 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2005 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 113.5 | 115.5 | 116.5 | 116.3 | 114.9 | 113.4 | 113.4 | 113.1 | 112.6 | 112.8 | 112.3 | 112.9 | 113.9 |
| Variation % | 2.4 | 1.7 | 0.9 | -0.2 | -1.2 | -1.4 | 0.0 | -0.3 | -0.5 | 0.2 | -0.4 | 0.6 | 2.8 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2006 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 115.2 | 114.8 | 115.8 | 116.9 | 115.9 | 115.3 | 114.7 | 115.4 | 116.2 | 117.8 | 116.7 | 117.0 | 116.0 |
| Variation % | 2.0 | -0.3 | 0.9 | 1.0 | -0.9 | -0.5 | -0.6 | 0.7 | 0.7 | 1.4 | -1.0 | 0.3 | 1.8 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2007 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 118.1 | 118.9 | 119.6 | 118.9 | 118.7 | 120.6 | 121.2 | 121.3 | 123.2 | 124.3 | 123.1 | 123.7 | 121.0 |
| Variation % | 0.9 | 0.7 | 0.5 | -0.6 | -0.1 | 1.5 | 0.5 | 0.1 | 1.5 | 0.9 | -0.9 | 0.5 | 4.3 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2008 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 122.3 | 124.9 | 126.5 | 127.5 | 127.3 | 125.6 | 124.9 | 126.9 | 129.1 | 129.5 | 129.8 | 130.7 | 127.2 |
| Variation % | -0.4 | 1.4 | 1.3 | 0.8 | -0.2 | -1.4 | -0.6 | 1.7 | 1.7 | 0.3 | 0.3 | 0.7 | 5.1 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2009 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 132.6 | 134.1 | 135.6 | 135.4 | 131.7 | 131.7 | 133.9 | 136.4 | 138.5 | 138.7 | 138.7 | 138.3 | 135.5 |
| Variation % | 1.4 | 1.2 | 1.1 | -0.1 | -2.7 | 0.0 | 1.7 | 1.9 | 1.5 | 0.1 | 0.0 | -0.3 | 6.5 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2010 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 138.2 | 138.9 | 139.7 | 139.2 | 140.9 | 140.7 | 139.4 | 141.6 | 142.5 | 143.1 | 144.5 | 143.1 | 141.0 |
| Variation % | -0.1 | 0.5 | 0.6 | -0.3 | 1.2 | -0.1 | -0.9 | 1.5 | 0.7 | 0.4 | 1.0 | -1.0 | 4.1 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2011 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 143.7 | 144.9 | 146.1 | 146.8 | 147.6 | 147.6 | 148.7 | 152.8 | 152.2 | 153.3 | 152.5 | 152.9 | 149.1 |
| Variation % | 0.5 | 0.8 | 0.8 | 0.5 | 0.6 | -0.1 | 0.8 | 2.8 | -0.4 | 0.7 | -0.5 | 0.3 | 5.8 |

2001 = 100

| | <i>Janv.</i> | <i>Fév</i> | <i>Mars</i> | <i>Avril</i> | <i>Mai</i> | <i>Juin</i> | <i>Juill</i> | <i>Août</i> | <i>sept</i> | <i>Oct</i> | <i>Nov</i> | <i>Déc</i> | <i>Année</i> 2012 |
|-----------------------|--------------|------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|----------------------|
| Indice Général | 157.2 | 160.0 | 162.3 | 164.3 | 161.4 | 160.5 | 162.5 | 165.2 | 166.0 | 168.9 | 166.8 | 167.3 | 163.5 |
| Variation % | 2.8 | 1.8 | 1.4 | 1.2 | -1.7 | -0.6 | 1.3 | 1.7 | 0.5 | 1.8 | -1.3 | 0.3 | 9.7 |

